المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The National Center for Research and Scientific Studies

مجلـة الجـديـد للعلوم الإنسانية
الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN: 3007- 7532
الترقيم الدولي الورقي ISSN: 3007- 7540

+218 21 731 8844
Info@ncrss.gov.ly
Jadid@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

للتواصل مع مجلة الجديد للعلوم الإنسانية
واتساب: +218910344753
طرابلس – ليبيا

1. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.
2. يسمح باستعمال ما يرد في هذه الدورية بشرط الإشارة إلى مصدره.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

صدق الله العظيم

(سورة هود: الآية 88)

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي

للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

تنـويــه

- يسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- الآراء والمعلومات والأفكار العلمية التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
- البحوث والدراسات العلمية توجه إلى أسرة تحرير المجلة على العنوان البريدي للمجلة.

– الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN: 3007-7532
– الترقيم الدولي الورقي: ISSN: 3007-7540

البريد الإلكتروني

ص. ب ✉ **Jadid@ncrss.gov.ly**

Tripoli. Libya
+218217318844
واتساب:+218 91-0344753
Info@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

- رؤية المجلة:

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث العلمية الجادة والرصينة في مجال العلوم الإنسانية؛ خدمةً للمجتمع، والإسهام في إثراء البحث العلمي، باتّباع المناهج العلمية، والالتزام بمعاييرها، وتنشر باللغتين العربية والإنجليزية، وفق ضوابط ومنهجية البحث العلمي وقوانين الإصدار والنشر في الدولة الليبية، ورؤية ورسالة وأهداف وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وتستند إلى ميثاق أخلاقيات قواعد النشر العلمي فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية تحكيم البحوث، وتقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية، التي لم تنشر من قبل، إلى جانب نشر ملخصات الرسائل والأطروحات العلمية، وكذلك ملخصات الكتب والإصدارات الجديدة، والمقالات العلمية في مجال تخصصها.

- أهداف المجلة:

1. إتاحة الفرص للباحثين والدارسين؛ لنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية وتحفيزهم لتحليل ودراسة قضايا المجتمع.
2. الإسهام في نشر الثقافة، وتطور المعرفة الإنسانية، عن طريق المعايير التي تحدّدها هيئة تحرير المجلة، بما يعود بالنفع على تطور البحث العلمي في ليبيا.
3. نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمبتكرة.
4. المشاركة الفاعلة مع الجامعات، ومراكز البحث العلمي المحلية والعالمية، لإثراء حركة البحث في مجال العلوم الإنسانية.
5. استقبال اقتراحات الباحثين حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي، وفي تطوير المجلّة.

- شروط النشر في المجلة:

1. أن يتصف البحث أو الدراسة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
2. البحوث والدراسات المقدمة للنشر يشترط في قبولها أن تكون غير مُسْتَلَّة من رسالة أو أطروحة علمية.
3. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي بحث، أو دراسة علمية، ما لم تكن معدة وفق شروط سياسة النشر، أو تكون خارج اختصاص المجلة.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث، والاستفادة بها في المجالات العلمية، دون الرجوع لأصحابها، بشرط الإشارة إليهم بحسب القواعد المتعارف عليها.
5. الآراء والأفكار الواردة بالبحوث أو الدراسات التي تنشرها المجلة، تعبر عن أراء كتابها فقط، دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة، أو إدارة المركز.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة، يستلم الباحث نسخة من العدد، وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. أن يتصف البحث أو الدراسة أو المقالة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
8. حقوق النشر محفوظة للمركز، ولا يجوز نشر البحوث والمقالات في جهة أخرى، إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من مدير عام المركز.
9. هيئة تحرير المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث والدراسات المقدمة للنشر، ولا ترد لأصحابها سواء أنشرت أم لا.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

العدد الثامن عشر: ديسمبر 2024م

تحت إشراف ومتابعة: دكتور. طارق رمضان زنبو

(مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز)

المشرف العام

د. طارق رمضان زنبو

رئيس التحرير

أ. د. علي الهادي الحوات

نائب رئيس التحرير

د. عز الدين مختار فكرون

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. محمد الفيتوري عبد الجليل.

أ. د. عبد الحكيم ضوء زامونة.

أ. د. عبد المجيد خليفة الكوت.

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ.

الهيئة الاستشارية العلمية

أ. د. خالد مسعود يحي (رئيس الهيئة الاستشارية).

أ. د. عامر الفيتوري المقـري.

أ. د. أحمـد المبروك أبو لسيـن.

أ. د. محمد شرف الدين الفيتـوري.

أ. د. أحمـد الهادي رشـراش.

أ. د. الدوكالي مفتاح الطرشاني.

مراجع لغوي: أ. د. أحمد الهادي رشراش.

أمين سر المجلة: مصطفى عمر محمد الفقهي.

تنفيذ وإخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدرعن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

العدد الثامن عشر: ديسمبر 2024م

المحتويات

الترقيم	العنـــوان	الصفحة
1	**كلمة العدد: د. طارق رمضـــان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراســـات العلمية - رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة).**	ز
2	**أزمة المياه في ليبيا وعلاقتها بالأمن القومي الليبي.** د. هاني محمد مفتاح أمبارك (عضـــو هيئة التدريس بكلية الاقتصـــاد والعلوم الســـياســـية - جامعة مصراتة).	1
3	**الضغوط السياسية في العمل و أثرها في الأداء الوظيفي.** د. طارق رمضـــان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراســـات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز). أ. د. خالد مســـعود يحي (مســـتشـــار شـــؤون دراســـات وأبحاث الأمن القومي، وعضـــو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراســـات العلمية، مســـتشـــار وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).	31
4	**أثر التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا.** د. فرج مصباح إمبارك (عضـو هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال، قسـم العلوم السـياسـية - جامعة الجفرة).	72
5	**التداعيات الأمنية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: رؤية وسبل المواجهة.** أ. محمد محمد برفاد (المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية).	93
6	**أثر العوامل التنظيمية على إعادة هيكلة المصـــارف التجارية: دراســـة ميدانية على بعض فروع مصرف الصحارى.** د. رضاء عبدالله أبوراس (عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس).	117
7	**تأثير المواثيق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية على قوانين حماية الطفل في ليبيا.** أ. فائزة أحمد محمد عبد القادر (عضو هيئة التدريس بوزارة التعليم التقني، مستشارة قانونية).	145

كلمة العدد

نتشرّف وسط العواصف والتحدّيات التي يجابهها وطننا الغالي ليبيا، أنْ نقدّم للعلماء والباحثين والمختصين وصناع القرار، العدد (18) من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، هذه المجلة العريقة التي واكبت تطورات العلوم الإنسانية، وتناولت التحوّلات والتغيّرات التي تمس فروع الأمن القومي الليبي لعقود طويلة، لتنير الطريق أمام المسؤولين وصناع القرار الليبي بمؤشرات لها دلالاتها العلمية من واقع الدراسة والتحليل، وبمنهجية علمية تقرأ، وتستنطق الماضي، وتحاكي الحاضر، وتستشرف مستقبل مشرق وواعد لدولتنا العزيزة، وفي هذا المقام أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لفريق عمل المجلة على ما بذلوه من جهود مضنية في استقبال الورقات البحثية وتقييمها، وجهدهم المبذول للارتقاء بالمجلة لمستوى المجلات العلمية المحكمة المعتمدة محلياً وإقليمياً ودولياً؛ لتسهم في بناء منظومة عالمية تحقق السعادة والتنمية والأمان والاستقرار للشعوب، بتناول الموضوعات والقضايا الراهنة بالتحليل العلمي العميق، وتقييم وتحليل المؤشرات حول مختلف القضايا الحياتية التي تمس أمن الوطن وسعادة المواطن الليبي الكريم ورفاهيته، بموضوعية وحيادية ومنهجية علمية، لإنتاج حزمة البحوث والدراسات العلمية الرصينة والهادفة.

حوى العدد (18) من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، في طيات صفحاته، مادة علمية متميزة، هي خلاصة الدراسات والبحوث المرتبطة بأبعاد ومجالات وملفات كلّها تنصب في اتجاه خدمة المصالح العليا للدولة الليبية وأمنها القومي، لتثري المكتبة الليبية والعربية بحقائق ومؤشرات وتحليلات وتوصيات يستفاد بها في تعميق الدراسات والأبحاث الاستشرافية المعمّقة، وصياغة أطر بنوية ومنظومات حياتية فاعلة ترتقي بحال الأمة وأوضاعها، ولتكون مناهل للعلم وروافد لصنع القرارات، وتحاكي آمال وتطلعات المواطن، وتحفظ للأمة أمنها واستقرارها وهيبتها وسيادتها بين الأمم.

سنعمل جاهدين أن تكون مجلة الجديد للعلوم الإنسانية منصة إشعاع إنسانيّ، ومنبر حوار حضاريّ وثقافيّ لتبادل الآراء والمعارف والخبرات، من خلال إطلاق سلسة من الحواريات والندوات واستطلاعات للرأي العام حول موضوعات وقضايا الفكر والأدب والفن والسياسة والاجتماع والاقتصاد- وغيرها من فروع العلوم الإنسانية، في محاولة عملية لإحداث نقلة نوعية في اتجاه رأب الصدع القيمي، وصون الهوية الوطنية والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري الليبي، وتوطين المعارف والعلوم وتأصيلها، وتجويد مخرجات البحث العلمي.

في الختام أدعو العلماء والباحثين والخبراء والمختصين بليبيا وخارجها، لمزيد من العمل الخلّاق والتفكير العلمي الجاد في تناول القضايا المحلية والإقليمية والدولية، وقضايا التحسين والتحديث والتطوير، تناولها بالبحث والدراسة والتحليل، وستكون المجلة كما كانت، وستبقى، خير داعم وسند لأنامل الخير، ومحطات الفكر- وخلايا الابداع، بما أتيح للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية من موارد وكوادر وبيانات وأبحاث، سائلين الله العلي القدير للجميع التوفيق والسداد والسؤدد.

حفظ الله ليبيا وشعبها وسائر بلاد المسلمين من كل سوء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. طارق رمضان زنبو
مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف عام المجلة

أزمة المياه في ليبيا وعلاقتها بالأمن القومي الليبي

د. هاني محمد مفتاح أمبارك*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمة المياه في ليبيا، وعلاقتها بالأمن القومي الليبي، من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين: ما هي طبيعة المشكلة المائية في ليبيا وعلاقتها بالأمن القومي الليبي؟ وماهي الحلول العملية لمعالجة نقص المياه في ليبيا وطرق تنميتها؟ واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وأهم ما توصّلت إليه الدراسة من نتائج: تكمن مسببات أزمة المياه بليبيا في كثرة السحب على المياه الجوفية، وحفر الآبار العشوائية، والاستغلال المفرط للمياه، وقلة هطول الأمطار وتوزيعها، وزيادة النمو السكاني، وتعتمد ليبيا على المياه الجوفية بنسبة 97%، كما تعتمد بشكل جزئي على تحلية مياه البحر التي تتصف بارتفاع تكلفتها، وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على مصادر الموارد المائية في ليبيا، تحقيقاً للأمن المائي والقومي، خطوات عدة، وهي: الحفاظ على المخزون الجوفي من المياه واستثماره، إذ تتمتع ليبيا بمخزون كبير من هذه المياه التي تتواجد في أحواض مائية، كحوض الكفرة (الحوض النوبي) وحوض سرت، وحوض مرزق وغدامس، وأيضاً التوسع في إنشاء وتطوير محطات تحلية المياه، واتباع إجراءات إدارية وقانونية في إدارة الموارد المائية، ورسم سياسات على المستوى القومي للحفاظ على الموارد المائية، بأن تتولّى الحكومة الليبية تبنّي خطة وطنية تُعتمد لمعالجة مشكلة اختلال الأمن المائي، وزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين حول المياه، وتنظيم نمو السكان، والتوسع الحضري المخطط للمدن والقرى.

Abstract:

This study aims at shedding light on the water crisis in Libya and its relationship to Libyan national security through answering the following two questions: What is the nature of the water problem in Libya and what is its relation to Libyan national security? and what practical solutions to water shortage in Libya and what are the means for its development? A descriptive

* د. هاني محمد مفتاح أمبارك، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراته.

analytical approach has been adopted. The study came up with the following most important results: Causes of the water crisis in Libya lie in exhausting underground water and in the random well – drilling and the over exploitation of water as well as the lack of rain fall and its distribution. This is coupled with an increased population growth. Libya relies on a great extent on underground water at 97% and partially relies on sea-water desalination which is costly.

المقدمة:

يعد المورد المائي مورداً طبيعياً مهماً وضرورياً لاستمرار الحياة على وجه الأرض، لجميع الكائنات الحية إنساناً وحيواناً ونباتاً، وهذا ما يتجلّى في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] كما أن الماء أحد المقومات الرئيسة للتنمية بمختلف فروعها، فهو يمثل الركيزة الأساسية لأنشطة الإنسان، وهو العنصر المحدد للأمن القومي، ويتوقف على وجوده وتوفره الأمن الغذائي، واستمرار التنمية في البلاد.

ويواجه الأمن المائي في ليبيا تحدّيات كبيرة تهدد استدامته وتؤثر سلبًا في الاقتصاد القومي عددًا من العوامل الطبيعية، مثل تغيّر المناخ والجفاف والتصحر، وهي عوامل تلعب دورًا حاسمًا في تقليص الموارد المائية المتاحة، ما يجعل البلاد في حالة من الندرة المائية، بالإضافة إلى ذلك تؤدي البنية التحتية القديمة وغير الكافية لإدارة المياه إلى فقدان كبير في الموارد المائية المتاحة، كما يفاقم هذه المشكلة النزاعات السياسية التي أدّت إلى عدم استقرار في توزيع الموارد المائية بين المناطق، مما أثر في الزراعة والصناعة بشكل مباشر، كما يؤدّي التوسع الحضري والصناعي من دون خطط استدامة مائية، والهجرة من الأرياف إلى المدن، وظاهرة النزوح من بعض المدن الصغرى إلى المدن الكبرى، إلى زيادة الطلب على المياه، وذلك يزيد في الضغط على الموارد المائية المحدودة[2]. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل أهم مصادر الموارد المائية في ليبيا، وبيان وتحليل التحديات والمشاكل التي تعكس أزمة المياه فيها، مع بيان الحلول الممكنة لهذه الأزمة، وعلاقة ذلك بالأمن القومي الليبي.

1- سورة الأنبياء: الآية 30.

2- ينظر تقرير: المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، مهددات الأمن المائي في ليبيا وانعكاسه على الاقتصاد الوطني فرع بنغازي (ليبيا، 15 يوليو 2024).277-https://lcss.gov.ly/articles/blog/post ./

مشكلة الدراسة:

تعدّ ليبيا إحدى أكثر دول العالم جفافاً، ومعاناةً من شح المياه، وهي تواجه أزمة مياه تنذر بالخطر، وتؤثر في كلّ أوجه الحياة في ليبيا، وعلى مستقبل الأجيال القادمة، حيث تتوسط ليبيا خارطة شمال إفريقيا التي تعدّ واحدة من أكثر المناطق جفافًا في العالم، ويتراوح معدل هطول الأمطار السنوي في ليبيا من 100 إلى 600 ملم في المناطق الشمالية، وتتلقى المناطق الساحلية أكبر كميات من الأمطار، بينما تتلقّى المناطق الجنوبية أقل من 10 ملم 5% فقط من إجمالي مساحة ليبيا، حيث تتلقى أكثر من 100 ملم من الأمطار سنويًا، كما أن بعض أجزاء من ليبيا لا تحصل على أية أمطار على الإطلاق[1] وبسبب نقص المياه النظيفة والعذبة، وخاصة في المناطق الساحلية، هناك حاجة ملحة للبحث عن مصادر مياه بديلة لتلبية احتياجات الناس، وتعويض الانخفاض في المياه الجوفية.

وتعدّ مشكلة عدم توافر المياه وقلة مصادرها من العوامل الرئيسة المؤثرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، فيما تعتمد ليبيا على مخزونها الجوفي من المياه بنسبة 95.6% ومياه تحلية البحر بنسبة 1.4% والمياه استخدامها بعد معالجتها بنسبة 0.7% ومياه الينابيع والأمطار بنسبة 2.7%[2] وهذا الوضع يحتم البحث في تفاوت هذه النسب، ومدى كفايتها وضمانها في تحقيق الأمن القومي الليبي.

تساؤلات الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ماهي طبيعة المشكلة المائية في ليبيا وعلاقتها بالأمن القومي الليبي؟.
2. ماهي الحلول العملية لمعالجة نقص المياه في ليبيا وطرق تنميتها؟.

1- H. Aqil, J. Tindall, E. Moran, Water Security and Interconnected Challenges in Libya, TinMore Institute Research Report WS1, 2012.

2- فرج علي عمار نصر زيد، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي، مجلة بحوث عربية (العدد 78-79، 2017م)، ص 181.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الهدفين التاليين:

1. كشف طبيعة المشكلة المائية في ليبيا وعلاقتها بالأمن القومي الليبي.
2. معرفة وتقييم الحلول العملية لمعالجة نقص المياه في ليبيا وطرق تنميتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من حيث إنها تبحث في أزمة تعد من أكثر الأزمات أهمية في حياة الأفراد والمجتمعات البشرية على مر العصور، ألا وهي أزمة المياه، حيث لا يمكن لأي كائن بشري أو غير بشري، وحتى نباتي، أن يستغنى عن الماء، ولقد أخذت قضية المياه وندرتها موضع اهتمام بالغ لدى الباحثين في مجالات شتى، من أبرزها المجال القومي، نظراً لحساسيتها البالغة، ولكون المياه مورداً نادر يشغل اهتمام السياسيين والاقتصاديين، وكذلك علماء الاجتماع والعلوم الطبيعية على حد سواء، ومن ثمّ فإن تحقيق الأمن المائي يعدّ الركيزة الأساسية للأمن القومي لأية دولة من دول العالم.

منهج الدراسة:

استُخدِم في هذا البحث المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة أهدافها، وهو من المناهج الأكثر شيوعاً، ويستخدم بغية معرفة كلّ تفاصيل وجوانب ظاهرة موضوع الدراسة، والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة، ودراسات شاكلة حول الظاهرة، من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبنود من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة[1]. وهذا ما يتناسب مع هذه الدراسة حيث ستصنّف الظاهرة محل البحث وتحلّل، وهي أزمة المياه ومحدودية مصادرها وتحدياتها، وعرض وتحليل الحلول الممكنة لهذه الأزمة، كما في حالة ليبيا.

1- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م)، ص200.

تقسيم الدراسة:

يحتوي هذا البحث على مقدمة، وعرض لمشكلة البحث، وأسئلة البحث، وأهداف البحث، وأهميته، ومنهجه، ويحتوي البحث على ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول بعنوان: مفهوم الأمن المائي وأهميته، والمبحث الثاني: الموارد المائية في ليبيا ومدى كفايتها، والمبحث الثالث: طبيعة المشكلة المائية في ليبيا وحلولها، ثم خاتمة النتائج والتوصيات.

المبحث الأول/ مفهوم الأمن المائي وأهميته:

أولاً. تعريف الأمن المائي:

الأمن المائي هو عبارة عن كمية المياه الجيدة والصالحة للاستخدام البشري، المتوافرة بشكل يلبّي الحاجات المختلفة كمًّا ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية من دون تأثير، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، إضافة إلى تنمية موارد المياه الحالية، ثم البحث عن موارد جديدة[1].

ويستند مفهوم الأمن المائي على أساس القدرة على الحصول على كميات كافية من المياه النظيفة والصالحة، للحفاظ على مستويات كافية من الأغذية والسلع الإنتاجية، ويستند الأمن المائي إلى أساس جوهري، وهو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان[2]. وهذا المفهوم يمكن توضيحه من خلال ما تضمنه الإعلان الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نصّ على أن حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وآمن مقبول وبسعر مناسب، مع القدرة على الوصول إليها، ذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي، لقد عرف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000م، الذي عقد في هولندا تحت شعار الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين، الأمن المائي كما يلي: هو مفهوم يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على

1- زيد، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي، مرجع سابق، ص198.

2-Andrej Zwitter ,Human Security, Law and the Prevention of Terrorism .Routledge 2015, pp. 101.

ما يكفي من المياه الأمنة، بتكلفة يستطيع تحمّلها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان تأكيد أن البيئة الطبيعة محمية ومعززة[1].

والأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها[2]. ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفاهيم أخرى بشكل وثيق، كالأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن السياسي، والعسكري، ومن ثم فإنّ الأمن القومي هو ذو المفهوم التجميعي لمختلف المفاهيم الجزئية الأخرى للأمن[3]. وبعد استعراض التعريفات السابقة لمفهوم الأمن المائي يمكن أن نُعرّف الأمن المائي بأنه مجموعة خطط منفذة يهدف من وراءها إلى تحقيق التوازن كمّاً ونوعاً وزماناً ومكاناً، بين الموارد المائية المتاحة، والاحتياجات المائية المختلفة في الحاضر والمستقبل. وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأية دولة من الدول، وفي أية فترة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر له. ويأتي الميزان المائي في ثلاث صور أو ثلاث حالات هي كالآتي:

1. حالة التوازن المائي: حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
2. حالة الفائض المائي: حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الاحتياجات.
3. حالة العجز المائي: حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة، فتحصل عندئذٍ ما تُسمى "بالأزمة المائية"[4].

أخيراً، يمكن القول بأن مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي، وليس مطلقًا، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة، أو في البلد الواحد بحسب مراحل تطوره[5].

---

1 – سليمان صالح الباروني، الأمن المائي في ليبيا وسبل تحقيقه، المركز الليبي للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء الهيئة الليبية للبحث العلمي، مجلة الليبية للعلوم (جامعة طرابلس، المجلد 27، العدد1، 2024م)، ص 10.

2– منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001م)، ص21.

3– خالد علي المحجوبي، التحليل الاقتصادي للأمن المائي العربي (ليبيا: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2006م)، ص 22–23.

4– محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007م)، ص29.

5– منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص21.

ثانياً. أهمية الأمن المائي:

يعدّ الأمن المائي أحد مرتكزات الأمن الإنساني، حيث إن تلوث المياه، وتدهور أنظمتها، وعدم استقرارها، وما ينتج عنه من كوارث ومخاطر تمس بسلامة البيئة، وبالتبعية بأمن وسلامة الإنسان، فانعدام الأمن المائي يهدد الأمن الإنساني، نتيجة للمخاطر الناجمة عن ذلك، كانتشار الأمراض، وانقطاع سبل العيش، وقدرت بعض الدراسات أن هناك 1.8 مليون طفل يموتون سنوياً بسبب المياه غير النظيفة، وسوء الصرف الصحي، وهو رقم أكبر بكثير من عدد ضحايا الصراعات المسلحة[1]. كما يهدد الأمن المائي في حالة تدهوره الأمن الإنساني من خلال تقويض النمو الاقتصادي والرفاه البشري والبيئي.

ويمكن تحديد جوانب الأهمية الاستراتيجية والحيوية للأمن المائي فيما يلي:

1. الأهمية الطبيعية: إن الثروة المائية هي المادة الحيوية الأساسية لكل كائن على وجه المعمورة وبالأخص في الأراضي القاحلة والصحراوية من حيث انعدامها أو قلتها[2]، إن الأمن المائي يحد من نشاط التصحر، ويحمي المنظومة البيئية، ويحافظ على الأراضي الزراعية من الانجراف، ومن ثم حماية التنوع الحيوي من التدهور والانقراض، ويقلل من هجرة الشباب إلى المدن، وإلى خارج الوطن[3].

2. الأهمية الاقتصادية: إن المياه تشكل مورداً طبيعياً ومكسباً من الثروات التي تعدّ مرتكزاً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أساس الحياة، وشرطاً لاستثمار كل العناصر الطبيعية الأخرى، وعمود التحضر، والتركز العمراني، ومن ثم استقرار السكان في مدنهم وقراهم، ويحقق الأمن المائي تأمين استقرار فرص العمل، واستثمار الأراضي الزراعية، وتأمين الغذاء[4].

1- أعراب أحمد نوارة، ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر،2018م)، ص35.

2- عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي الاستراتيجية المائية في الجزائر (برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2019م)، ص8.

3- اليازيد بوساق، ومحمد مجدان، الأمن المائي دراسة في تطور المفهوم والأهمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية (جامعة جفلة، الجزائر، العدد 9، العدد 2، 2022م)، ص1127.

4- أمينة محمد الفضل، الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2009م)، ص63.

3. الأهمية السياسية: أضحت مشكلة ندرة المياه ورقة سياسية للضغط السياسي، تستخدمها الدول، وخاصة النهرية منها، بعضها ضد بعض من حين لآخر، كما تقوم المياه بدور رئيس وتكون سببًا رئيسًا من أهم أسباب نشوب الحروب بين الدول، وخلق النزاعات والتوترات، وأكّدت كثير من الدراسات أن الذهب الأزرق يعدّ في أول القائمة لمسببات الحروب، ومن جهة أخرى تعدّ المياه وسيلة لتعميق العلاقات والتعاون بين الدول، وتعمل كثير من الدول على الإسهام المشترك في بعض المصادر المائية؛ لتحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي، من خلال التوطين الزراعي والصناعي المعتمد على مصادر مياه مشتركة بينها.

المبحث الثاني/ الموارد المائية في ليبيا ومدى كفايتها:

أولاً. مصادر الموارد المائية في ليبيا:

تنقسم الموارد المائية في ليبيا، وفقاً لمصادرها، إلى موارد مائية تقليدية، مثل الأمطار والعيون والمياه الجوفية، وموارد مائية غير تقليدية، مثل تحلية مياه الصرف الصحي، وغيرها، وهي كما يلي:

أ. الموارد المائية التقليدية:

1. المياه الجوفية:

تعدّ المياه الجوفية المورد الرئيس، إذ تسهم بأكثر من 97% من إجمالي الاستهلاك في ليبيا، وهي المصدر الوحيد المتاح للاستغلال في الأغراض المختلفة بأغلب المناطق، وتتركز المياه الجوفية في ليبيا في ستة أحواض، رئيسة تتكون من عدد من الخزانات الجوفية الضحلة والمعمقة، وتختلف خواصها الفيزيائية والكيمائية الهيدرولوجية من مكان إلى آخر[1]، وتنقسم مصادر المياه الجوفية في ليبيا إلى نوعين: النوع الأول: خزانات جوفية مياهها متجددة، وهي خزانات تتواجد في الأحواض الواقعة في الشمال حيث تظهر هذه الخزانات على السطح أو قريبة منه، وتتلقى تغذية مباشرة من الأمطار وأغب هذه الخزانات تتركز في سهل الجفارة، وسهل بنغازي، والجبل الأخضر، وحوض غدامس، وسوف الجين، والنوع الثاني: خزانات جوفية مياهها غير متجددة، وهي توجد في أحواض المياه الواقعة في الجزء

1- سليمان صالح الباروني، الوضع المائي في ليبيا، مجلة أبحاث المؤتمر الوطني للمياه "إمكانيات وآفاق" (طرابلس، ليبيا: الجمعية الليبية لعلوم الأرض، 2015م)، ص12.

الجنوبي من ليبيا وتشمل حوض الكفرة (الحوض النوبي) وحوض مرزق وسرت، وجزء كبير من حوض غدامس وسوف الجين[1].

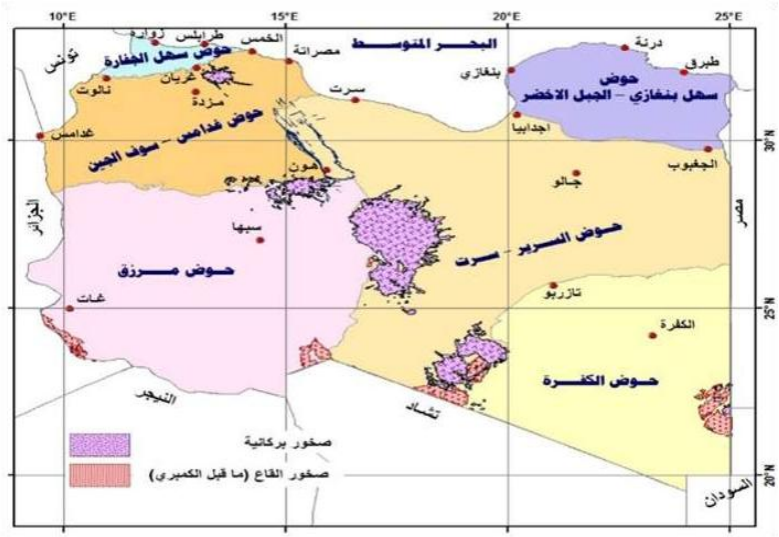

شكل رقم (1) خريطة الأحواض المائية في ليبيا

بالنظر إلى تكلفة الاستفادة بهذه الأحواض، ونقل المياه منها إلى الشمال الليبي، تشير الدراسات إلى أن تكلفة استخراج المتر المكعّب من المياه الجوفية من الجنوب، ونقله إلى المدن الساحلية عبر خط من الأنابيب الخرسانية تبلغ 28 سنتاً، وهو ما يعدّ الأقل سعراً إذا ما قورن بتكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر التي تبلغ من 3 إلى 6 دولارات، ولذا أنشيء مشروع النهر الصناعي سنة 1983م بموجب القانون رقم 11 لسنة 1983 وأسندت إليه مهمة استخراج المياه من الخزانات المائية الجوفية في الجنوب ونقلها إلى الشريط الساحلي بأفضل الوسائل الاقتصادية لاستثمارها في أغراض الزراعة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الأغراض الصناعية والشرب في التجمعات السكانية، والخريطة السابقة رقم (1) تمثل أهم الأحواض الجوفية المنتشرة في كامل التراب الليبي[2].

1- الباروني، الأمن المائي في ليبيا. وسبل تحقيقه، مرجع سابق، ص11، 12.

2- رضا موسى عبد الوهاب، النهر الصناعي في ليبيا وأثره في تنمية المجتمع الليبي (1986-2000)، مجلة كلية اللغة العربية بايتاري البارود (المجلد 1، العدد 35، 2022م)، ص914.

2. **الأمطار:**

يختلف متوسط هطول الأمطار السنوي بين المناطق وفقاً للموقع الجغرافي والتضاريس (كما الخريطة أدناه التي تمثل متوسط توزيع الأمطار السنوي في ليبيا) عموماً يتراوح هطول الأمطار في الشمال بين 100 و500 ميلليمتراً في السنة، بينما يستقبل الجنوب ما لا يزيد عن 10مم/ السنة. في حين لا تهطل الأمطار إطلاقاً في بعض المناطق مثل الكُفرة ومرزق[1].

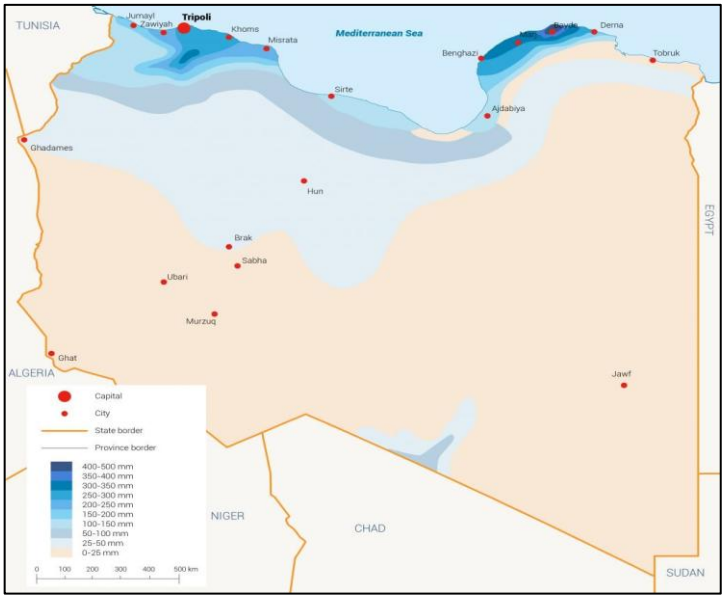

شكل رقم (2) خريطة لمتوسطات الأمطار السنوي في ليبيا

وأغلب المناطق يكون متوسط المطر فيها 100 ملم سنوياً، مع وجود مناطق محدودة يزيد فيها معدل المطر السنوي عن 500 ملم، ممثلة في منطقة الجبل الأخضر شمال شرق ليبيا، وجبل نفوسة في شمالها الغربي بالمقارنة بطرابلس، حيث تعد هاتان المنطقتان من المناطق التي تسقط فيها الأمطار بانتظام، وبكميات تكاد تكون كافية للزراعة، الأمر الذي دفع الجهات المسؤولة إلى إقامة السدود لحفظ مياه الأمطار وتخزينها للاستفادة بها في الزراعة الصيفية، ويتسرب جزء من هذه الأمطار إلى باطن

1- Cedare, Libya Water Sector M&E Rapid Assessment Report. Monitoring and Evaluation for Water in North Africa (MEWINA) project, Water Resources Management Program, Cedare, 2024, pp,43.

الأرض لتغذي الأحواض المائية في ليبيا، وتشير الدراسات إلى أن حجم تغذية الأمطار للأحواض يصل إلى 2855 مليون متر مكعب سنوياً[1].

3. العيون:

تعدّ الينابيع الطبيعية في الجبل الأخضر، وجبل نفوسة، والعديد من الأماكن في وسط، وجنوب ليبيا من بين أهم مصادر المياه، ويبلغ عددها حوالي 450 عيناً، ومن أهم هذه العيون التي تعد ذات إنتاجية مرتفعة، هي عيون تاورغاء وكعام والزيانة والدبوسية ودرنة، ويتفاوت تصريفها من 1 لتر في الثانية إلى أكثر من 10 لتر في الثانية، وذلك يؤمن استخدامات مختلفة، وقد استصلح العديد من الينابيع لتحسين إسهامها في إمدادات المياه العذبة[2]. والصورة التالية تشير إلى عينة من هذه العيون في ليبيا.

شكل رقم (3) صور لعين جبال أكاكوس ولعين الشرارة في ليبيا

ب. الموارد المائية غير التقليدية:

1. تحلية مياه البحر:

بدأت ليبيا في إنشاء محطات تحلية مياه البحر في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وفي سنة 2007م أُنشئت الشركة العامة لتحلية المياه بموجب القرار رقم (924) لسنة 2007م، وتتولى الشركة تنفيذ الخط والبرامج في مجال تحلية المياه، وتشرف الشركة على إدارة وتشغيل وصيانة محطات تحلية

1- يوسف مسعود علي حسين، ونجاة عبد السلام فطيس، البدائل المطروحة لمواجهة نقص المياه الجوفية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية (العدد 7، يونيو 2019م)، ص 180.

2-General Water Authority, , Water and Energy for Life in Libya (WELL) ,Project funded by the European Commission No. 295143, FP7, Libya, 2014.

مياه البحر على امتداد الساحل الليبي، ويبلغ عدد محطات التحلية التابعة للشركة العامة لتحلية المياه منذ سنة 2008م عدد 8 محطات، وقدّر إجمالي إنتاجيتها التصميمية حوالي 142.4 مليون متر مكعب في السنة، ووفقاً للبيانات من الشركة العامة للمياه والصرف الصحي لسنة 2020م، فإن كميات مياه البحر المحلاة الموزعة عبر الشبكات العامة لعام 2020م حوالي 22.22 مليون متر مكعب[1]. وعلى الرغم من أن تحلية المياه أصبحت حلاً لندرة المياه في معظم البلدان القاحلة، إلا أن الحكومة الليبية لم تعتمد تحلية المياه خيارًا استراتيجيًّا، والجدول التالي يبيّن توزيع المحطات، وبياناتها في البلاد:

جدول رقم (1): بيان لمحطات تحلية المياه العاملة في ليبيا[2]،[3].

اسم المحطة	بدايـــة التشغيل	التقنيـة المستخدمة	القدرة التصميمية (م3/ د)
طبرق	2002	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	40,000
البمبة	1988	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	30,000
درنة	2000	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	40,000
سوسة	2000	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	10,000
توسعة سوسة	-	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	40,000
أبو ترابة	2006	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	40,000

1- الباروني، الأمن المائي في ليبيا. وسبل تحقيقه، مرجع سابق ص 12.

2 -Brika bashir Brika, Water resources and desalination in Libya: A review. Proceedings of the 3EWaS International Conference on Insights on the Water-Energy-Food Nexus, Lefkada Island, Greece, 2018, PP.27-30.

3- الموارد المائية في ليبيا، نشر في أغسطس 25, 2020 https://water.fanack.com/ar/libya/water-resources-in-libya/#_ftnref25

زليتن	1992	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	30,000
الزاوية	1972	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	80,000
زوارة	2006	التبخير متعدد التأثير (MED)	40,000
توسعة زوارة	-	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	40,000
طبرق القديمة	1977	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	24,000
تاجوراء	1984	التناضح العكسي (RO)	10,000
مصراتة	1987	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	30,000
سرت	1986	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	10,000
الزاوية المزدوجة	2006	التبخير متعدد التأثير (MED)	x 2 2,500
محطة غرب طرابلس	1999	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	x 2 5,000
الخمس	1985	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	x 3 10,560
محطة شمال بنغازي	2005	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	x 1 4,800
محطة شمال بنغازي المزدوجة	2007	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	x 2 2,500
درنة	1998	التبخير متعدد التأثير (MED)- الضغط البخاري الحراري (TVC)	x 1 4,700
هراوة	1989	التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF)	x 1 500

2. مياه الصرف الصحي المعالجة:

تعدّ محطات معالجة مياه الصرف الصحي من مصادر المياه غير التقليدية الهامة الأخرى، وقد قامت ليبيا ببناء أكثر من 75 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، بسعات تصميمية تتجاوز 450,000 مترًا مكعبًا في اليوم[1]، وفقاً للشركة العامة للمياه والصرف الصحي، كانت مشاركة القطاع الخاص في بناء مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي محدودة. بالإضافة إلى ذلك، يشغّل ويُصان قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي بالكامل من قبل القطاع العام، على الرغم من أنه من المأمول أن يتغير هذا للسماح بمشاركة أكبر للقطاع الخاص، كما أن برامج التوعية العامة مطلوبة لتعزيز إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة[2].

المبحث الثالث/ طبيعة المشكلة المائية في ليبيا وحلولها:

أولاً. طبيعة المشكلة المائية في ليبيا:

تعدّ ليبيا سادس دولة تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث بلغ مستوى الإجهاد المائي (817%) في عام 2020م، واعتمدت (50%) من الأسر على المياه المعبأة، وتستمد (90%) من المياه الليبية من مصادر غير متجددة، وهناك خطر يتمثل في أن مصدر المياه الأساس، سينخفض بسرعة أكبر من المتوقع، مع نضوب المياه الجوفية في المستقبل القريب؛ كونها تستخلص من مصادر محدودة أحفورية، وتبلغ كمية المياه المتجددة في ليبيا (103) أمتار مكعبة فقط للفرد في السنة، مقارنة بالمعيار الدولي المتمثل في 1000 متر مكعب للفرد في السنة حدًّا أدنى[3]. ورد في تقرير لموقع "التلوث والإجهاد المائي يفاقمان أزمة المياه في ليبيا": أنه على الرغم من أن ليبيا تمتلك أكبر منظومة للمياه الجوفية في العالم متمثلة في النهر الصناعي الذي يتغذى عليها، فإنّها أخذت في التدهور، في ظل الإجهاد المائي الذي بدأت تعانيه في الآونة الأخيرة، وأوضحت الناشطة البيئية "ياسمين الأحمر" أن المياه السطحية في ليبيا

1- Cedare, Libya Water Sector M&E Rapid Assessment Report, ibid., pp. 32.

2- الموارد المائية في ليبيا، نشر في أغسطس 25, 2020 https://water.fanack.com/ar/libya/water-resources-in-libya/#_ftnref25

3- فاطمة الشني، الأمن المائي في دولة ليبيا، موقع الخبر ال اي، https://www.elkhabar.ly 18سبتمبر، 2023.

نسبتها قليلة جداً لا تتجاوز الـ 1% من العيون والأنهار والبحيرات، والبعض منها عرضة للجفاف بسبب التغييرات المناخية التي تشهدها البلاد حالياً، وأحد الأمثلة على ذلك جفاف بحيرة "بزيما" في الجنوب الليبي، وجفاف بحيرة "الكفرة" حيث تحولت إلى سبخة، وأرجعت سبب الإجهاد المائي إلى كثرة السحب والطلب على المياه الجوفية وحفر الآبار العشوائية، والاستغلال المفرط للمياه، بالإضافة إلى قلة هطول الأمطار وتوزيعها، ومن ثمّ يوجد نقص في تغذية طبقات المياه[1].

وتشير التقديرات بشأن إمدادات ومصادر المياه في ليبيا أنها ستحتاج إلى نحو (8) مليارات متر مكعب من المياه بحلول عام 2025م، أي ضعف ما تُمدّ به اليوم، وتنبع مشكلة ندرة المياه التي تعانيها ليبيا في جزء كبير منها من أسباب بشرية، ومنها ارتفاع الطلب على المياه بسبب النمو السكاني، وآثار النزاع المسلح الدائر في ليبيا منذ عام 2011م.

في فبراير من العام 2020، قرعت اليونيسف ناقوس الخطر بإعلانها أن أكثر من 4 ملايين شخص بمن في ذلك 1.5 مليون طفل في ليبيا سيواجهون مشكلة مائية وشيكة، إذا لم توجد حلول فورية وتنفيذها، ووفقاً للخبراء فإن حالة الموارد المائية والبنية التحتية في ليبيا تقترب من مستويات الانهيار، وقد اكتسبت تحذيرات اليونيسف أهمية خاصة في أعقاب النتائج التي أسفرت عنها دراسة أُجريت في وقت لاحق من العام نفسه، وشملت 45 مدينة في ليبيا، حيث وجدت أن 73% من المشاركين في مدينة ترهونة على سبيل المثال، أفادوا بعدم كفاية المياه لتلبية احتياجاتهم في فترة 30 يوماً قبل جمع البيانات، ويتوافق هذا مع حقيقة أن إمدادات المياه في غرب ليبيا، قد انخفضت من 1.2 مليون متر مكعب بسبب التخريب وعدم الصيانة، وبسبب النمو السكاني المتزايد في ليبيا[2].

وتعاني ليبيا نقصاً في مواردها المائية المحدودة على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال المتمثلة في بناء السدود، وإقامة محطات لتحلية مياه البحر، إضافة لمشروع النهر الصناعي الأمر الذي

1- إبتسام اغفير، التلوث والإجهاد المائي يفاقمان أزمة المياه في ليبيا، موقع وكالة أنباء المرأة، الثلاثاء, 12 نوفمبر https://jinhaagency.com/ar/albyyt/altlwth-walajhad-almayy-yfaqman-azmt-almyah-fy-2024-lybya-40031.

2- محمد المجبري، إمدادات المياه في ليبيا تقترب من مستوى الانهيار دعوة إلى التحرّك (ليبيا: مؤسسة فريدرش ايبرت، مارس 2022م)، ص5.

يتطلب ضرورة ترشيد الاستهلاك لهذا المورد الحيوي والاستراتيجي، وتبين من تقدير العجز الحالي في الميزان المائي من الموارد المائية المتاحة في ليبيا وكيفية التغلب عليه، بأن هناك عجزاً يقدر بحوالي 275 مليون ملم، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود استخدام أمثل للموارد المائية المتاحة من مصادرها المختلفة في ليبيا، الذي قد ترجع أسبابه إلى: السحب الجائر من المياه الجوفية في عدد من المناطق، وتدهور نوعية المياه بشكل واضح الذي ترتب عليه الجفاف في بعض المناطق، وحدوث تدهور خطير في نوعية المياه إلى حد جعلها غير صالحة للاستخدام، وذلك بسبب ارتفاع نسبة ملوحتها نتيجة تداخل مياه البحر لتعويض المياه المسحوبة، وهذا التداخل يعد عملية مستمرة إذ تزحف المياه المالحة نحو الجنوب، وهى ظاهرة مزمنة، كما ترتب على نضوب المياه وتدهور نوعيتها نتائج سيئة من أهمها تدهور صحة الفرد، وما لها من آثار على مزاولته للأنشطة الاقتصادية، وخاصة الجانب الزراعي المتمثل في الغذاء من المحاصيل الزراعية، وأيضاً ما يصاحب ذلك من انتشار ظاهرة التصحر، ومن ثم زوال الغطاء النباتي، بالإضافة إلى أن الاستخدام الزائد للموارد المائية في قطاع الزراعة، التي تستهلك الجزء الأكبر من المياه لأسباب عديدة منها إنتاج محاصيل شرهة للمياه على مساحات كبيرة، وضياع نسبة كبيرة من المياه وزيادة الفاقد في الإنتاج الزراعي، بسبب ضعف الأساليب التسويقية الزراعية مثل التخزين والنقل والتسويق والتصنيع، فضلاً عن الفاقد الإنتاجي بسبب الآفات الزراعية، وضياع نسبة كبيرة من مياه الري بسبب البخر أو الصرف المباشر[1]. وقد أصدرت الهيئة العامة للمياه في ليبيا ملخصاً للوضع المائي ومصادر المياه عن الفترة (من 1990 إلى 2025) وبينت الهيئة من خلال الجدول التالي الطلب والمتوافر من هذا المصادر في الدول الليبية:

1- زيد، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي، مرجع سابق، ص190.

جدول رقم (2): الوضع المائي في ليبيا (1990-2025)[1].

السنة / الطلب	1990	2000	2010	2020	2025
الزراعة	4275	4800	5325	5859	6640
الشرب	408	647	145	1512	1759
الصناعة	74	132	236	422	566
الإجمالي	4757	5579	6576	7784	8965
المتاح					
مياه متجددة	500	500	500	500	500
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	208
النهر الصناعي	-	1642	2226	2226	2226
الإجمالي	604	2269	2881	2914	2934
العجـز	4153	3310	3395	4870	6031

وعلى الرغم من أن تحلية المياه تمثل البديل الوحيد للمياه الجوفية الذي يمكن تنفيذه، حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان الليبيين على طول الساحل، لكنها تتسم باستهلاكها الكبير للطاقة وبتكاليفها الباهظة، في الوقت الحالي، يكلف كل متر مكعب من المياه الناتجة من محطات تحلية المياه نحو ستة أضعاف ما تدفعه الحكومة الليبية لسعر المتر المكعب من مشروع النهر الصناعي، ولهذا يجب على الحكومة تقييم كيفية خفض التكلفة قبل اعتماد هذا البديل على نطاق واسع؛ لأن هذا البديل سيفرض أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة التي تشهد زيت الوقود الخفيف المستخدم حالياً إلى الغاز الطبيعي أو الطاقة الشمسية، ما يخفف تكلفة عملية تحلية المياه بشكل كبير، وعلى الرغم من أهميتها إلى إمدادات المياه في ليبيا في المستقبل، فإنّ البلاد تفتقر إلى مؤسسة أو وكالة معينة لتعزيز وإدارة موارد تحلية المياه، حيث تتولّى الشركة العامة لتحلية المياه تشغيل محطات تحلية المياه فحسب، ولا تضطلع بأي دور فيما يتعلق بتطوير السياسة والاستراتيجية، وفي يوليو 2021م، قال "صلاح السعدي" المتحدث

1- الهيئة العامة للمياه في ليبيا.

باسم مشروع النهر الصناعي: "قد تتسبب الهجمات المستمرة على أصول المشروع في إيقاف العمليات وتدفق المياه، وهو وضع قد تكون له آثار كارثية على الأمن المائي في ليبيا" ووفقاً للبيانات المعلنة من إدارة مشروع النهر الصناعي يعاني جزء كبير من السكان من انقطاع المياه المتكرر، وهو السبب الرئيس الذي دفع العديد من السكان إلى حفر آبارهم الخاصة، وعدم الاعتماد بشكل كامل على مشروع النهر الصناعي، ومن شأن انقطاع المياه المتواصل في مناطق مشروع النهر الصناعي أن يجعل نقص المياه إحدى العوامل التي يمكن أن تؤدي الى عدم الاستقرار الاجتماعي من جديد[1].

من جهة أخرى، تشكل آبار المياه الجوفية خطراً على الأمن المائي، وبالذات في المناطق الساحلية، حيث يتسبب حفر هذه الآبار بانخفاض مستويات المياه الجوفية، الأمر الذي يجعل الوصول إلى المياه العذبة أكثر صعوبة، ويسمح لمياه البحر بالدخول لطبقات المياه الجوفية العذبة، وهكذا تتسبب مياه البحر في زيادة ملوحة المياه الجوفية في المناطق الساحلية، وهذا يؤثر بشكل مباشر في جودة الغطاء النباتي والإنتاج الزراعي نسبة لزيادة الملوحة في التربة، وذلك يجعلها أقل قابلية للزراعة، أيضاً، هنالك العديد من الأسئلة التي تحوم حول موضوع "جودة المياه وبالذات مياه الآبار الخاصة"، ففي بعض الأحيان يمكن ملاحظة تسرب مياه الصرف من الحفر الامتصاصية، أو "الآبار السوداء" إلى طبقات المياه الجوفية، الأمر الذي يمكن أن يعرض السكان لمستويات خطيرة من التلوث، كذلك تعرضت شبكة خطوط أنابيب النهر الصناعي للعديد من المشاكل التي تضمنت العديد أعمال التخريب المقصودة والأضرار المتسببة من قبل الحروب، التي أدت إلى عدم مقدرته على العمل بكامل طاقته، الأمر الذي يهدد الأمن المائي للبلد بأكمله، ويعرض الملايين لخطر شُحّ المياه، وبسبب كل الظروف التي مرت وتمر بها ليبيا لم تخصص الدولة ما يكفي من الاستثمار لصيانة وإصلاح البنية التحتية لإمدادات المياه[2].

1- المجبري، إمدادات المياه في ليبيا تقترب من مستوى الانهيار دعوة إلى التحرّك، مرجع سابق، ص6.

2- جهاد أبوشهيوة، شُحّ المياه في ليبيا، أزمة تلوح في الأفق 10/04/2023، https://annir.ly/articles/water-drought-in-libya/

إن أحد المشاكل التي تتعرض لها المياه الجوفية هي مشكلة التلوث، خاصة في المناطق الساحلية والسكنية والقريبة من الحقول النفطية، ومن أكثر أنواع التلوث المائي شيوعاً، تداخل ماء البحر في المياه الجوفية، تلك الناتجة عن الضخ المفرط من الخزانات الجوفية، وذلك يسبب انخفاضًا في منسوب مستوى سطح المياه الجوفية إلى مستوى سطح البحر، أو أقل، ونتيجة لذلك الانخفاض يقل الضغط في الخزان الجوفي، الأمر الذي ينتج عنه تداخل مياه البحر، ويعد سهل جفارة خير دليل على تداخل مياه البحر، حيث إن منطقة الجفارة التي تقع شمال غرب ليبيا هي أكثر المناطق السكنية كثافة في ليبيا، ونتيجة للاستهلاك المفرط للمياه الجوفية للأغراض المختلفة أدّى ذلك إلى انخفاض مستوياتها بشكل كبير، وفي دراسة أجريت سنة 2017م، دلّت نتائجها على أن المياه الجوفية القريبة من الساحل تحوي على نسبة كبيرة من الأملاح الذائبة، وتنقص كلما اتجهت إلى الداخل، وهذا دليل على تداخل مياه البحر[1].

كما يتضمن المشهد الحالي عاملاً آخر يدعو إلى القلق فيما يتعلق بأزمة المياه، وهو زيادة أيام الجفاف وانخفاض المعدل السنوي لهطول الأمطار بسبب تغير المناخ، حيث يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي في ليبيا بين 100–600 ملم سنوياً، معظمها في مناطق الشريط الساحلي، وفي الواقع تتلقى 5% فقط من الأراضي الليبية أكثر من 100 ملم سنوياً، بينما تواجه معظم المناطق الجنوبية الجفاف وزيادة التصحّر بسبب مناخها الجاف، وعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك نحو 16 سداً رئيساً لتجميع المياه السطحية، فإنّ هذه السدود لا تسهم كثيراً في إمدادات المياه في البلاد بسبب معدلات التغذية المنخفضة، وسوء إدارة المياه السطحية والبنية التحتية، وقد واجهت ليبيا صيف عام 2021م إحدى أطول موجات الحر في العقود الأربعة الماضية، حيث ارتفعت درجات الحرارة بشكل غير معتاد لأكثر من 10 أيام، إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة، ما تسبب في ضغوط اجتماعية هائلة جعلت الظروف المعيشية لا تطاق عند العديد من الليبيين، وأدت أيام الجفاف الطويلة إلى زيادة

1- صالح إمحمد أمهني وعبد الله محمد إدريس، الأمن المائي الليبي التحديات التهديدات المحيطة والحلول المقترحة، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي: حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 25–26 سبتمبر 2021م)، ص234.

مستوى التبخر، الأمر أدى إلى زيادة فقدان المياه السطحية، كما شهدت ليبيا هذا العام جفافَ سدِّ وادي كعام، أحد أكبر السدود في البلاد، وذلك بسبب تدنّي مستويات هطول الأمطار[1].

ثانياً. الحلول المتاحة للمشكلة المائية في ليبيا:

تعدّ ليبيا من أكثر المناطق في العالم شحّاً في الموارد المائية المتجدّدة بحكم تواجدها في مناطق جافة وشبه جافة، المتصفة بقلة وتذبذب معدلات هطول الأمطار، وتفاوت كمياتها، كما أن معدل نصيب الفرد من المياه المتاحة أصبح أقل من المعدل الذي حدّدته الأمم المتحدة لقياس مستوى الفقر المائي للدول (1000 متر مكعب سنوياً)، لقد حتم توفير الأمن المائي في ليبيا توفير عنصر المياه، ومن ثم بات المفهومان مترابطين بشكل كبير، لذلك يكون بالإمكان توفير الأمن المائي في ليبيا إذا أُديرتْ الموارد المائية المتاحة بفاعلية وتوفير طرق جديدة، أو تطوير الموجود منها للحفاظ، واستدامة مصادر المياه، وتتضمن الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال اتباع سياسات تنموية وبيئية محددة، ويجب أن يكون هدف الأمن المائي في ليبيا هدفاً استراتيجياً، وأن تسخر جميع الإمكانيات لتحقيقه، ومن بين أهم الخطوات في هذا المجال هي إحكام السيطرة على الموارد المائية في ليبيا من خلال الاستراتيجيات التالية:

1. الحفاظ على المخزون الجوفي من المياه واستثماره:

أفاد باحثون من هيئة المسح الجيولوجي البريطانية وجامعة لندن للمرة الأولى بأنه عُيّنتْ طبقات المياه الجوفية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وقد عُثر على أكبر كميات من المياه الجوفية في بلدان شمال إفريقيا في دول: ليبيا والجزائر ومصر والسودان، وهي مخزونات من المياه المخزنة منذ أكثر من (5000 سنة) وتوجد أكبر كمية في ليبيا تقدر بحوالي (99500 كم مكعب) ويقع هذا المخزون الجوفي في مدينة سرت غرباً حتى الجغبوب شرقاً، ويبعد هذا الخزان الجوفي (285) كم جنوب مدينة التميمي، ويقدر حجم المياه بأكثر من (100) مرة من الأمطار التي تهطل سنوياً على القارة الإفريقية، و أكثر من 20 مرة من مياه بحيرات إفريقيا، ويصل ارتفاع المياه (75) مترًا داخل الأحواض، وتتكون الخزانات

1- محمد المجبري، الدليل الإصلاحي للخدمات العامة في ليبيا (ليبيا: مؤسسة فريدرش ايبرت، يونيو 2021م)، ص 28.

المائية الجوفية في دولة ليبيا من المياه العذبة، وهي المصدر الأساس لمياه الشرب والاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي[1].

ولأن المياه الجوفية تصنّف على أنها مصدر غير متجدّد، فمن الضروري التفكير بجدية في مستقبل المياه، أولاً من ناحية المحافظة على مواردها المائية وتنميتها وإدارتها بشكل صحيح، ثانياً البحث على مصادر جديدة مثل تحلية البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ لتخفيف العبء على المصادر الحالية وتقليل الفجوة الكبرى بين كمية المعروض والطلب المتزايد نتيجة لزيادة عدد السكان، والجدول التالي يبين تقدير مخزون المياه الجوفية للدول الإفريقية، ويتبين أن أكثر الدول امتلاكاً لمخزون المياه الجوفية هي ليبيا، ما يحتّم على الدولة الليبية اتخاذ الوسائل والخطط المناسبة والضرورية للاستفادة بهذا المخزون والمحافظة عليه[2].

جدول رقم (3): مخزون المياه الجوفية للدول الإفريقية

الترتيب	الدولة	المخزون من المياه الجوفية كم مكعب	الترتيب	الدولة	المخزون من المياه الجوفية كم مكعب
.1	ليبيا	99500	.9	موريتانيا	23400
.2	الجزائر	91900	.10	بوتسوانا	17700
.3	السودان	63200	.11	جنوب أفريقيا	17400
.4	مصر	55200	.12	أنقولا	17100
.5	تشاد	46000	.13	أثيوبيا	12700
.6	الكونغو	38300	.14	السنغال	12500
.7	النيجر	35800	.15	الصومال	12300
.8	مالي	27100	.16	نيجيريا	11800

1- فاطمة الثني، الأمن المائي في دولة ليبيا، موقع الخبر ال اي، https://www.elkhabar.ly 18سبتمبر، 2023.

2- أمهني وإدريس، الأمن المائي الليبي التحديات التهديدات المحيطة والحلول المقترحة، مرجع سابق، ص29.

من الجدول أعلاه يتضح أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى في المخزون الجوفي للمياه بين الدول الإفريقية بمخزون من المياه الجوفية يبلغ (99500 كم مكعب) وتشترك مع دول أخرى مجاورة كمصر والجزائر في أحواض مائية هائلة.

2. التوسّع في إنشاء وتطوير محطات تحلية المياه:

أصبحت تحلية المياه حلاً لندرة المياه في معظم البلدان القاحلة، ولكنها ليست خياراً استراتيجياً تتبناه الحكومة الليبية، بناءً على المراجعة التفصيلية المقدّمة من بيانات مشروع النهر الصناعي، هناك حاجة ملحّة للاستثمار في مجال تحلية المياه، ويفترض أن تسهم محطات تحلية مياه البحر بحوالي (157) مليون متر مكعب في السنة، تنتج من 30 محطة بإنتاجية تصميمية تبلغ حوالى (0.43) مليون متر مكعب في اليوم، إلا أن الإنتاج الفعلي المتاح من التحلية بلغ بحسب آخر إحصائية صادرة من الشركة العامة لتحلية المياه سنة م2015م، حوالي 31 مليون متر مكعب، أي أن التحلية في ليبيا تنتج أقل من ربع الإنتاجية التصميمية، ويعتقد أن الأسباب التالية تجعل من تحلية المياه الحل الأول والأفضل لأزمة المياه في ليبيا:

أ. الإفراط في استغلال المياه الجوفية المتزايد، وإن الظروف الحالية غير المستقرة لمشروع النهر الصناعي تجعله مصدرَ مياهٍ غير موثوق به في المستقبل، إلى جانب ذلك، فإن الاستمرار في استخراج المياه الجوفية من طبقة المياه الجوفية الصحراوية ونقلها عبر قنوات من الشمال إلى المدن الساحلية يجعل ذلك غير مجد مع الأخذ في الحسبان أعمال الصيانة المعنية.

ب. توافر مياه البحر بكميات كبيرة وخالية نسبيًا من الملوثات الصناعية: فليبيا لديها أطول ساحل متوسطي بين الدول الإفريقية (حوالي 1950 كم) وتقع المدن الليبية الأكبر والأكثر اكتظاظاً بالسكان على طول الساحل.

ج. انخفاض تكاليف الحصول على الطاقة المشغلة: ما تتميز به ليبيا سهولة الحصول على مصادر الطاقة، فقد يسهم توافر الغاز الطبيعي في خفض تكلفة إنتاج المياه، خاصة عند الأخذ في الحسبان بناء محطات مشتركة للطاقة وتحلية المياه[1].

ويمكن القول بأن تحلية المياه أحد مصادر المياه البديلة التي يمكن أن تحل مشكلة نقص المياه في ليبيا، وغيرها من البلدان التي واجهت نفس الظروف، وتعد تحلية المياه عملية مرتكزة على تكنولوجيا طورّت عالميًا على مدى العقود الثلاثة الماضية لتلبية الطلب المتزايد على المياه العذبة والنظيفة، وعلى الرغم من حقيقة أن تحلية المياه هي تكنولوجيا بديلة مجربة لإمدادات المياه التي تتزايد أهميتها؛ فإنّ تحلية المياه هي واحدة من أكثر التقنيات فعالية في توفير المياه في العالم، بيد أن تكلفتها مرتفعة جداً، لذا يجب دراسة هذا البديل من جوانب عدة، دراسة يُتحقّق بها من الجدوى الاقتصادية من وراء إنشاء محطة المياه، واستخدامها في أغراض أخرى، مثل توليد الكهرباء، ومصانع الملح وبعض الصناعات الأخرى.

3. اتباع إجراءات إدارية وقانونية في إدارة الموارد المائية:

تشمل هذه الخطوة تنفيذ القوانين والتشريعات المائية بعد تحديثها وتطويرها لتشمل كل جوانب قضايا المياه واستخداماتها للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية، وتفعيل وتقوية آليات تنفيذها لما تقوم به التشريعات من دور في حماية الموارد المائية والمحافظة عليها من الهدر والاستنزاف والتلوث، والحد من حفر الآبار بشكل عشوائي في المدن، وفي المناطق الزراعية، وقد يتطلب الأمر إيقاف الحفر تماماً، وقفل الآبار ذات الملوحة العالية، وإيقاف أي توسع زراعي في مناطق حوض مرزق والكفرة، وإنشاء شرطة المياه تتولّى مهام متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات المائية، والحدّ من ظاهرة الهدر والاستنزاف وتبذير المياه والتقليل من مخاطر ظاهرة التلوث، وتقييم أداء المؤسسات المعنية بالموارد المائية وتطويرها أو إعادة هيكلتها كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، كما أن الوضع الراهن للموارد المائية وصل إلى مستوى

1 –Brika B 2018. Water Resources and Desalination in Libya: A Review. Proceedings 2018, 2, 586 . doi:10.3390/proceedings2110586 www.mdpi.com/journal/proceedings

وأمهني وإدريس، الأمن المائي الليبي التحديات التهديدات المحيطة والحلول المقترحة، مرجع سابق، ص241.

أزمة، يتطلّب إدارته بالصورة الصحيحة، وهذا بالإمكان إذا أُعيد تنظيم قطاع المياه، كما كان عليه في السابق، وهو الهيئة العامة للمياه، وأن تكون مؤسسة فنية استشارية قوية مستقلة إدارياً ومالياً، وأن تتبع رئاسة الوزراء مباشرة، التي كانت تتولّى بكفاءة عالية المتابعة الجادة لتطور الأوضاع المالية في ليبيا، ورصد ومراقبة الموارد المالية واقتراح السياسات والاستراتيجيات المالية المناسبة، وتحميل التشريعات والقوانين، وكذلك تنفيذ القرارات والإجراءات المتعلقة بإدارة وتنمية وحماية الموارد المالية مع تحديد الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك للحد من تدهور الأوضاع للموارد المائية[1].

4. اتباع سياسات على المستوى القومي للحفاظ على الموارد المائية:

يجب أن تتولى الدولة على أعلى مستوى تبني خطة وطنية تعتمد لمعالجة مشكلة اختلال الأمن المائي، والحفاظ على أمن المواطن المائي، ويجب أن تنطلق الخطة من اعتماد السياسات الآتية:

أ. اعتماد إستراتيجية وطنية تنظم استخدام المياه بما يتناسب مع مدى توافرها ومع حاجات الاستدامة البيئية: ويتطلّب تحقيق هذا الهدف قدرًا كبيرًا من المعلومات حول مصادر الموارد المائية المتاحة والكامنة، كما يتطلّب اعتماد سياسات في التوزيع تأخذ بالحسبان أن العنصر البيئي هو عنصر مستخدم للمياه أيضًا[2].

ب. إعادة النظر في سياسات تسعير المياه: ثبت عُقم بعض سياسات الدعم التي اعتمدت في بعض البلدان، التي لا تتناسب مع مبادئ الجدوى الاقتصادية الوطنية، لذا لا بد من إلغاء كل أشكال الدعم التي تقدِّمها الدولة للأفراد؛ لاستخراج المياه عبر تخفيض أسعار الكهرباء أو غير ذلك، كما لا يُمكن استمرار التعامل مع المياه بصفتها سلعة مجانية، لذا لا بد من اعتماد استراتيجية للتسعير تعكس القيمة الحقيقية للمياه في الدولة على ضوء درجة توافرها.

ج. الحد من سوء استخدام المياه وتلوّثها: انطلاقاً من كون ما يصيب المياه من استنفاذ وتلوّث وتدهور وإهلاك لهذا المورد الطبيعي الذي يجب تسجيله في خانة الخصوم في نظام المحاسبة الوطنية للدولة،

1- الباروني، الأمن المائي في ليبيا وسبل تحقيقه، مرجع سابق، ص18.

2- كليب سعد كليب، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مجلة الدفاع الوطني (بيروت: العدد 73، 2010م)، ص28.

لذا يجب إجبار الصناعات الملوّثة على إزالة ما أحدثته في البيئة من تلوث وتغريم من يقوم بتلويثها. ومن شأن اعتماد سياسة حكومية صارمة في هذا الشأن الحد من استهلاك المياه، ودفع الشركات إلى البحث عن تكنولوجيات تحدّ من تلويث المصادر المائية.

د. تنظيم استخراج المياه الجوفية: تعد المياه الجوفية موردًا بيئيًا استراتيجيًا احتياطيًا يفترض استعماله عند تدهور مصادر المياه الأخرى، لذا وجب الحفاظ على هذا المصدر المائي لاستخدامه في الظروف القاهرة وتنظيم استخدامه من خلال عملية مراجعة وطنية على معدلات إعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية واستخراج كميات منها.

هـ. زيادة الوعي البيئي حول المياه: تشكّل المياه والأراضي الرطبة والنظم الأخرى القائمة على المياه بيئة مثالية لنمو الخيرات الاقتصادية والتنّوع الإحيائي الضروري لاستمرار الحياة البشرية، ويشكّل الحفاظ على الغابات الموجودة والقيام بعمليات تشجير جديدة مدخلاً لإحياء البيئة وتجدّدها وللحفاظ على مصادر الثروة المائية؛ لذا لا بد من انتهاج سياسة بيئية توجيهية تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها.

و. تطوير الهياكل الأساسية: تعدّ عملية تنمية الهياكل الأساسية لتخزين المياه وللحد من الفيضانات ركيزة حيوية للتحكّم بالمياه، مع الإشارة إلى أن لوجود هياكل تخزين صغيرة أهمية كبيرة بسبب قربها من المواطنين.

ز. تنظيم نمو السكان: مع العلم أنّ بعض البلدان النامية ما يزال منخفض الكثافة السكانية نسبيًا فإنه بات من الضروري الحد من الزيادة السكانية التي باتت تضغط على الموارد المائية والموارد الاقتصادية بشكل كبير[1].

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. تعدّ ليبيا من بين أكثر دول العالم التي تعاني أزمة نقص المياه، وتأتي في المرتبة السادسة من حيث ندرة المياه في أراضيها، وتكمن أسباب الأزمة في كثرة السحب، والطلب على المياه الجوفية، وحفر

1- كليب، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص29.

الآبار العشوائية، والاستغلال المفرط للمياه، بالإضافة إلى قلة هطول الأمطار وتوزيعها، ومن حيث زيادة أيام الجفاف، وانخفاض المعدل السنوي لهطول الأمطار بسبب تغير المناخ، وكذلك زيادة النمو السكاني في ليبيا.

2. تعتمد ليبيا على المياه الجوفية بنسبة 97% بصفته أهم مصادر المياه، وعلى الرغم من أن تحلية المياه تمثل البديل الوحيد للمياه الجوفية التي يمكن تنفيذها، حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان الليبيين على طول الساحل، فإنها تتسم باستهلاكها الكبير للطاقة وبتكاليفها الباهظة، حيث يكلف كل متر مكعب من المياه الناتجة من محطات تحلية المياه ستة أضعاف ما تدفعه الحكومة لسعر المتر المكعب من مشروع النهر الصناعي الذي مصدره المياه الجوفية.

3. تشكل آبار المياه الجوفية خطراً على الأمن المائي بالذات في المناطق الساحلية، حيث يتسبب حفر هذه الآبار بانخفاض مستويات المياه الجوفية ما سيجعل الوصول إلى المياه العذبة أكثر صعوبة، ويسمح لمياه البحر بالدخول لطبقات المياه الجوفية العذبة، وتسبب في زيادة ملوحة المياه العذبة، وذلك يؤثر في الغطاء النباتي والإنتاج الحيواني.

4. تتضمن الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على مصادر الموارد المائية في ليبيا تحقيقاً للأمن المائي خطوات عدة، أولها: الحفاظ على المخزون الجوفي من المياه واستثماره حيث تحتل ليبيا المرتبة الأولى في المخزون الجوفي للمياه بين الدول الإفريقية، بمخزون من المياه الجوفية يبلغ (99500 كم مكعب) وتشترك مع دول أخرى مجاورة، كونها مصدرًا في أحواض عدة، مثل الحوض النوبي، وكذلك مع دولة الجزائر في أحواض مائية هائلة.

5. ثاني الخطوات الاستراتيجية للحفاظ على الأمن المائي القومي هي التوسع في إنشاء وتطوير محطات تحلية المياه، فقد أصبحت تحلية المياه حلاً لندرة المياه في معظم البلدان القاحلة، فكان من الأهمية أن تكون خياراً استراتيجياً تتبناه الحكومة الليبية، ويوجد عدد من الأسباب جعلت من تحلية المياه الحل الأول والأفضل لأزمة المياه في ليبيا، بعد مصدر المياه الجوفية، من أهمها: زيادة الإفراط في استغلال المياه الجوفية، وعدم ضمان استقرار ظروف تغذية مشروع النهر الصناعي، وتوافر مياه البحر بكميات كبيرة، وخالية نسبيًا من الملوثات الصناعية.

6. ثالث الخطوات الاستراتيجية للحفاظ على الأمن المائي الليبي، هي اتباع إجراءات إدارية وقانونية في إدارة الموارد المائية تتمثل في تنفيذ القوانين والتشريعات المائية بعد تطويرها، لتشمل كل جوانب قضايا المياه واستخداماتها للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية، وتفعيل وتقوية آليات تنفيذها لما تقوم به التشريعات من دور في حماية الموارد المائية، والمحافظة عليها من الهدر والاستنزاف والتلوث ومراقبة عمليات الحفر للآبار من قِبل المواطنين.

7. رابع الخطوات الاستراتيجية للحفاظ على الأمن المائي الليبي هي اتباع سياسات على المستوى القومي للحفاظ على الموارد المائية، بأن تتولّى الدولة على أعلى مستوى تبني خطة وطنية تعتمد لمعالجة مشكلة اختلال الأمن المائي، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية ينظم بموجبها استخدام المياه بما يتناسب مع مدى توافرها، وترشيد استخدام المياه وتلوّثها، وتنظيم استخراج المياه الجوفية، وزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين حول عنصر المياه، وتنظيم نمو السكان والتوسع الحضري المخطط للمدن والقرى.

توصيات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة يرى الباحث أهمية الأخذ بالتوصيات التالية:

1. الحفاظ على المخزون المائي من المياه الجوفية في ليبيا وعدم استنزافه، وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية، وترشيد استهلاكه، مع الاعتماد على موارد أخرى، كتحلية مياه البحر.

2. الاستفادة بالتطور العلمي الذي يهدف إلى تقليص تكاليف تحلية مياه البحر، وتقل الخبرات العلمية والتقنية في هذا المجال، ما يسرع الخطى نحو التوسّع في الاعتماد على هذا المصدر المهم بعد التغلب على أهم معوقاته المتمثل في ارتفاع التكلفة.

3. إعداد التشريعات القانونية التي تضمن حماية الموارد المائية في ليبيا، مع وجود سياسة وطنية تعبر عن توجهات حكومية تضمن الأمن القومي الليبي في مسألة المياه وإدارتها.

4. الاستفادة القصوى بالمياه المسطحة من الأمطار بإقامة السدود والصهاريج والآبار الأرضية.

5. ترشيد الاستهلاك المنزلي بتركيب العدادات وربط الاستهلاك بالقيمة، وأن يكون هناك تحصيل شهري بقيمة الاستهلاك، مع نشر الوعي بين المواطنين حول طرق استهلاك المياه وترشيد استخدامها.

6. منح الاهتمام لقطاع المياه والتربة؛ لأنهما من الموارد الأساسية للتنمية واستمرارية الحياة، والاهتمام بالمراعي وحماية الغابات الاعتداء عليها، ومن الحرائق والقيام بحملات التشجير ومنع التصحر، والرفع من كفاءة مياه الأمطار.

7. توفير كل المتطلبات للعاملين بالمرافق المتعلقة بالمياه في ليبيا، وتزويدهم بالإمكانات المادية والمعنوية للعاملين، وتوفير دورات تدريبية للعاملين بالمياه، وخاصة في مجال الإدارة والرقابة على موارد المياه السطحية والجوفية.

قائمة المراجع:

أولًا. الكتب:

1. خالد علي المحجوبي، التحليل الاقتصادي للأمن المائي العربي. ليبيا: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2006م.
2. عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي الاستراتيجية المائية في الجزائر. برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2019م.
3. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م.
4. محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007م.

ثانيًا. المجلات والمؤتمرات العلمية:

1. رضا موسى عبد الوهاب، النهر الصناعي في ليبيا وأثره في تنمية المجتمع الليبي (1986–2000) مجلة كلية اللغة العربية، يايتاري البارود. المجلد 1، العدد 35، 2022م.
2. سليمان صالح الباروني، الأمن المائي في ليبيا وسبل تحقيقه، المركز الليبي للاستثمار عن بعد وعلوم الفضاء الهيئة الليبية للبحث العلمي، المجلة الليبية للعلوم. جامعة طرابلس، المجلد 27، العدد1، 2024م.
3. سليمان صالح الباروني، الوضع المائي في ليبيا، مجلة أبحاث المؤتمر الوطني للمياه "إمكانيات وآفاق". طرابلس، ليبيا: الجمعية الليبية لعلوم الأرض، 2015م.
4. صالح إمحمد أمهني وعبد الله محمد إدريس، الأمن المائي الليبي التحديات التهديدات المحيطة والحلول المقترحة، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي: حوكمة إدارة المياه بين الواقع واستراتيجيات التنمية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2526 سبتمبر 2021م.
5. فرج علي عمار نصر زيد، الإدارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي، مجلة بحوث عربية. العدد 7879، 2017م.
6. كليب سعد كليب، الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، مجلة الدفاع الوطني. بيروت: العدد 73، 2010م.
7. اليازيد بوساق، ومحمد مجدان، الأمن المائي دراسة في تطور المفهوم والأهمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية. جامعة جفلة، الجزائر، العدد 9، العدد 2، 2022م.
8. يوسف مسعود علي حسين، ونجاة عبد السلام فطيس، البدائل المطروحة لمواجهة نقص المياه الجوفية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية. العدد 7، يونيو 2019م.

ثالثاً. الرسائل العلمية:

1. أعراب أحمد نوارة، ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل. رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر،2018م.
2. أمينة محمد الفضل، الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل. رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2009م.

رابعًا. المراجع الإلكترونية:

1. ابتسام اغفير، التلوث والإجهاد المائي يفاقمان أزمة المياه في ليبيا، موقع وكالة أنباء المرأة، الثلاثاء, 12 نوفمبر 2024 https://jinhaagency.com/ar/albyyt/altlwthwalajhadalmayyyfaqmanazmtalmyahfyly bya40031.
2. جهاد أبوشهيوة، شُحّ المياه في ليبيا، أزمة تلوح في الأفق 10/04/2023، https://annir.ly/articles/waterdroughtinlibya/
3. فاطمة الثني، الأمن المائي في دولة ليبيا، موقع الخبر ال اي، 18 https://www.elkhabar.lyسبتمبر، 2023.
4. محمد المجبري، الدليل الإصلاحي للخدمات العامة في ليبيا. ليبيا: مؤسسة فريدرش ايبرت، يونيو 2021م.
5. محمد المجبري، إمدادات المياه في ليبيا تقترب من مستوى الانهيار دعوة إلى التحرّك. ليبيا: مؤسسة فريدرش ايبرت، مارس 2022م.
6. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، مهددات الأمن المائي في ليبيا وانعكاسه على الاقتصاد الوطني فرع بنغازي. ليبيا، 15 يوليو 2024) https://lcss.gov.ly/articles/blog/post277/ .
7. الموارد المائية في ليبيا، نشر في أغسطس 25, 2020، https://water.fanack.com/ar/libya/waterresourcesinlibya/#_ftnref25

خامسًا. المراجع الأجنبية:

1. Brika B. Water Resources and Desalination in Libya: A Review. Proceedings 2018, 2, 586. doi:10.3390/proceedings2110586 www.mdpi.com/journal/proceedings
2. Andrej Zwitter, Human Security, Law and the Prevention of Terrorism. Routledge 2015, pp. 101.
3. Brika bashir Brika, Water resources and desalination in Libya: A review. Proceedings of the 3EWaS International Conference on Insights on the Water Energy Food Nexus, Lefkada Island, Greece, 2018, PP.2730.
4. Cedare, Libya Water Sector M&E Rapid Assessment Report. Monitoring and Evaluation for Water in North Africa. MEWINA) project, Water Resources Management Program, Cedare, 2024.
5. General Water Authority, Water and Energy for Life in Libya. WELL), Project funded by the European Commission No. 295143, FP7, Libya, 2014.
6. H. Aqil, J. Tindall, E. Moran, Water Security and Interconnected Challenges in Libya, TinMore Institute Research Report WS1, 2012.

الضغوط السياسية في العمل وأثرها في الأداء الوظيفي

د. طارق رمضان زنبو* أ. د. خالد مسعود يحي*

المستخلص:

يُعدّ الموظف أو العامل أساس نجاح أية منظمة، من خلال العمل الذي يؤديه، ومقدار الجهد الذي يبذله بصفته الوحيد القادر على إدارة الموارد الأخرى بالمنظمة، الأمر الذي استلزم الاهتمام به، ومتابعة مستوى أدائه، وما يعانيه من ضغوط سياسية في العمل، بشكل يؤدّي إلى رفع روحه المعنوية، ومن ثم مستوى أدائه وأداء المنظمة التي يعمل لصالحها؛ وبشكل عام هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر الضغوط السياسية بالعمل، في مستوى أداء العاملين بالشركة قيد الدراسة، والتعرف إلى أثر اختلاف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في آرائهم حول مستوى الضغوط السياسية في العمل، وآرائهم حول مستوى الأداء الوظيفي بالشركة قيد الدراسة؛ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة ومتغيراتها وأهدافها، هذا المنهج يعبر عن الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة تعبيراً كمياً وكيفياً، ولا يقف هذا المنهج عند حدّ جمع المعلومات لوصف الظاهرة، وإنما يعمد إلى تحليلها، وكشف العلاقات والتأثيرات بين أبعادها؛ بهدف تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة، تسهم في تحسين الواقع وتطويره؛ اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبانة للحصول على البيانات التي أسهمت في اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، حيث وُزّع عدد (55) صحيفة استبانة على عينة من الموظفين العاملين بالشركة قيد الدراسة، وقد حدّدت عينة الدراسة بطريقة إحصائية مثلت مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للضغوط السياسية في العمل على الأداء الوظيفي للعاملين، حيث بلغت نسبة الأثر (9.9%).

* د. طارق رمضان زنبو (مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز).

* أ. د. خالد مسعود يحي (مستشار شؤون دراسات وأبحاث الأمن القومي، وعضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، مستشار وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لشؤون التعليم العالي).

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغيرات الجنس، العمر، الخبرة، المؤهل العلمي.

3. بينت الدراسة أن مستوى الضغوط السياسية في العمل كان مرتفعاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.504) وفق مقياس (ليكرت) الثلاثي.

Abstract:

The employee or worker is the basis for the success of any organization due to the work he performs and the effort he exerts as being the only one who is capable of managing other resources in the organization. This necessitates taking care of him and following up his performance as well as knowing the political pressures he faces at work in ways leading to boosting his morale and his performance and that of the organization he works for.

Generally speaking, this study's objective is getting to know the impact of political pressures at work on the performance of the workers in the company under study, and to know the impact of different demographic characteristics of the sample of the study about their opinions on the level of political pressures at work, as well as their opinions about the standard of job performance at the company under study.

The study adopted a descriptive analytical approach as it suits the variables and objectives is of the study. This approach expresses the social phenomenon under study quantitatively and qualitatively. This approach does not only gather information that describes the phenomenon, but also tends to analyze it and uncover the relationships and the effects in its dimensions with the purpose of explaining it and coming up with general conclusions that contribute to improving and developing the existing situation

The study used a questionnaire in order to obtain the data that contributed to testing the hypotheses relating to the study's subject matter, and to answering the questions it raises. 55 copies of the questionnaire were given to a sample of employees working for the company under study. The sample of study was determined statistically. The following important results were obtained by the study:

1- The Absence of statistically significant differences between the respondents' answers about the political pressures exerted at work in the company. This is due to some variables that included gender, ego, experience and educational level.
2- The study showed that the level of political pressures at work was high. The average value of response was (2.504) according to the three - point likert scale.

مشكلة الدراسة:

أصبح الاهتمام بالسلوك الإنساني في المنظمات من أهم عوامل نجاحها؛ لذا من الضروري الاستجابة إلى حاجات العاملين ومتطلباتهم، فعليهم يتوقف زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنظمة وتحسينها، ونظراً لأهمية ضغوط العمل، رأى الباحثان ضرورة البحث في موضوع الضغوط السياسية في العمل وتأثيرها في الأداء الوظيفي للعاملين بالمنظمة قيد الدراسة، خاصة في ظل التحديات والصراعات الأمنية والسياسية والاختلافات الفكرية والإيديولوجية للأطراف المتصارعة، إما على الثروة، وإما على السلطة وإما النفوذ، أو لتصفية حسابات متعلقة بقيم واتجاهات مختلفة بين أطراف متصارعة، مختلفة في مناطق ومدن مختلفة من ليبيا، الأمر الذي أثار تساؤلًا لدى الباحث حول المدى الذي يمكن أن تؤثر به هذه الصراعات في منظمات المجتمع المختلفة، ومدى تأثيرها في إنتاجية المنظمات، وفي مستوى الأداء الوظيفي للعاملين لذلك اتجه الباحثان إلى تناول هذين المتغيرين بالدراسة للتعرف إلى مستوى الضغوط السياسية في العمل التي يتعرض لها العاملون بالشركة قيد الدراسة، وأثر تلك الضغوط في مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، ومن أجل تطوير الأداء في ضوء الضغوط السياسية في العمل، وما له من آثار سلبية في سلوك العاملين وضعف الأداء، اتجه الباحثان لدراسة هذا الموضوع من جهة العلاقة التأثيرية للضغوط السياسية في العمل بالأداء الوظيفي للموظفين بالشركة محل الدراسة، ولما لهذه العلاقة من أهمية بالغة في رفع كفاءة المنظمة وزيادة جودة خدماتها؛ عليه تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الضغوط السياسية بالعمل في الأداء الوظيفي للعاملين بشركة البنية للاستثمار والخدمات؟.

وقد ترجم التساؤل الرئيس للدراسة إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى الضغوط السياسية في العمل بشركة البنية للاستثمار والخدمات؟.

2. ما مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بشركة البنية للاستثمار والخدمات؟.

3. هل هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول مستوى الضغوط السياسية في العمل تعزى لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم؟.

4. هل هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول مستوى الأداء الوظيفي للعاملين تعزى لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية في العمل على الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة.

الفرضية الثانية: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول مستوى الضغوط السياسية في العمل تعزى لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم.

الفرضية الثالثة: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة تعزى لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على أثر الضغوط السياسية في العمل في مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة.

2. التعرف على مستوى الضغوط السياسية في العمل بالشركة قيد الدراسة.

3. التعرف على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة.

4. التعرف على أثر اختلاف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في آرائهم حول مستوى الضغوط السياسية في العمل بالشركة قيد الدراسة.

5. التعرف على أثر اختلاف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في آرائهم حول مستوى الأداء الوظيفي بالشركة قيد الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. أهمية دراسة موضوع الضغوط السياسية في العمل بالمنظمات، وأثرها في الأداء الوظيفي للعاملين، الذي شهد اهتمامًا متزايدًا في الآونة الأخيرة، وقلة الدراسات، إن لم يكن إنعدامها في ليبيا، التي تناولت الموضوع في المنظمات العامة والخاصة.

2. هذه الدراسة إسهام علميّ في إثراء المكتبة الليبية ببحوث مهمة، وغير متداولة كثيراً في الدول النامية، وكذلك تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ القدر الكافي من الاهتمام من قبل المسئولين وصناع القرار، وفتح المجال أمام المتخصصين في مثل هذه الدراسات؛ لاستخدام هذه الدراسة مرجعًا لهم.

3. تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تهتم بالعنصر البشري داخل المنظمة، وكذلك الحاجة الملحة لمثل هذه الدراسات، استناداً إلى متطلبات الإدارة الحديثة، والظروف التي تمرّ بها المنظمات الليبية.

4. هذه الدراسة ستثير انتباه المسئولين وصناع القرار في المنظمات لأهمية انتهاج الأسلوب العلمي في تحليل مستويات الضغوط السياسية في العمل، وتطوير نظم تحسين الأداء الوظيفي، كونه أساسًا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية، وما ينتج عن ذلك من ارتقاء في مستوى الأداء التنظيمي للشركة قيد الدراسة، وينعكس بالإيجاب على مستوى تحقيق أهدافها، ومن ثم رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية مثل هذه الدراسات، وأخذ مخرجاتها بعين الاعتبار، عند التخطيط لأي نشاط.

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: العاملين بالشركة قيد الدراسة.
2. الحدود المكانية: شركة البنية للاستثمارات والخدمات (طرابلس).
3. الحدود الزمنية: استغرقت الدراسة ثلاثة أشهر من العام 2024م.

4. الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر الضغوط السياسية في العمل في الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة، وكذلك تحليل أثر اختلاف الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة في آرائهم حول متغيرات الدراسة (الضغوط السياسية في العمل، والأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة).

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة ومتغيرات الدراسة ومتغيراتها وأهدافها، هذا المنهج يعبّر عن الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة تعبيراً كمياً وكيفياً، ولا يقف هذا المنهج عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة، وإنما يهدف إلى تحليلها، وكشف العلاقات، والتأثيرات بين أبعادها، بهدف تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة، تسهم في تحسين الواقع وتطويره. (سكاران، 1987).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بالشركة قيد الدراسة، البالغ عددهم (600) فرداً، وقد اعتمد الباحثان عينة عشوائية احتمالية قوامها (10%) من مجتمع الدراسة، فوزّع الباحثان (60) صحيفة استبانة، اسْتُرِدّ منها (55) صحيفة صالحة للتحليل، بنسبة (91.67%)، كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1): صحائف الاستبانة الموزعة، والمتحصل عليها، ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد صحائف الاستبانة الموزعة	عدد صحائف الاستبانة المفقودة وغير الصالحة	نسبة صحائف الاستبانة المفقودة وغير الصالحة	عدد صحائف الاستبانة الصالحة	نسبة صحائف الاستبانة الصالحة
60	5	8.33%	55	%91.67

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبانة للحصول على البيانات التي ساعدت على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتضمنت صحيفة الاستبانة مجموعتين رئيستين من الأسئلة، وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: تضم البيانات الشخصية للعاملين بشركة البنية للاستثمار والخدمات، وتشمل العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد سنوات العمل في الشركة، والراتب الشهري، والمؤهل العلمي، والمستوى الإداري، والقسم.

المجموعة الثانية: تشمل محور (الضغوط السياسية في العمل)، سعى الباحث من خلالها إلى تحديد مستوى الضغوط السياسية في العمل بشركة البنية للاستثمار والخدمات، وتضمن هذا المحور (10) عبارات، ومحور آخر مكون من (14) عبارة تمثل المتغير التابع، وهو محور الأداء الوظيفي للعاملين. وقد استخدم الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الثلاثي، حيث أُعطيت درجة واحدة للإجابة (غير موافق) ودرجتان للإجابة (موافق إلى حد ما) وثلاث درجات للإجابة (موافق).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم ضغوط العمل:

إن من أهم المشكلات التي يواجهها المهتمون بموضوع الضغوط بصفة عامة، وضغوط العمل بصفة خاصة، هي محاولة التوصل إلى تعريف متفق عليه لمعنى ضغوط العمل، وذلك أن مصطلح "الضغوط" وإن أصبح الآن من المصطلحات المألوفة في مجال علم النفس والسلوك الإداري، فهو لا يزال يعرف بطرق متباينة.

عرف (العطية، 371:2003) الضغط بأنه: "حالة ديناميكية يواجه فيها الفرد فرصة ومحددات أو متطلبات مرتبطة بما يرغب فيه، ولكن النتائج المرتبطة بها تدرك على أنها غير مؤكدة ومهمة"؛ نقل (العميان، 2005: 160) عن Kaplan وآخرين تعريف ضغط العمل بأنه: "خصائص موجودة في بيئة العمل تخلق تهديداً للفرد"، كما نقل تعريف Cooper & Marshal للضغوط الوظيفية بأنها "مجموعة العوامل السلبية مثل: (غموض الدور، وصراع الدور، وأحوال العمل السيئة، والأعباء الزائدة) التي لها علاقة بأداء عمل معين".

ويعرف (جرينبرج، روبرت، 2004: 257) الضغط Stress بأنه: "نمط معقد من حالة عاطفية ووجدانية، وردود فعل فسيولوجية، استجابة لمجموعة من الضواغط الخارجية"، أما الإجهاد فيعرفه بأنه:

"التأثير المتجمع للضغوط، الذي يمثل بشكل رئيس في الانحراف عن الحالة المعتادة بسبب التعرض للحوادث الضاغطة".

ونقل (العميان، 2005: 160) أيضًا تعريف French, Rogers, Cobb ضغط العمل بأنه: "عدم المواءمة، أو عدم التناسب بين مايمتلكه الفرد من مهارات وقدرات، وبين متطلبات عمله"، ويقول أيضاً إن Marglis وزملائه يعرفون ضغوط العمل بأنها: "بعض ظروف العمل بتفاعلها مع خصائص العوامل الشخصية تسبب خللاً في الاتزان البدني والنفسي للفرد".

كما تعرف ضغوط العمل بأنها: "ردود فعل العاملين تجاه ظروف بيئة العمل التي تمثل تهديداً لهم، وهي تشير إلى عدم تناسب قدرات الفرد مع بيئة العمل، وتعرض الفرد لزيادة متطلبات العمل بصفة مستمرة، تجعله من الصعب عليه أن يتكيف مع المواقف التي تواجهه".

وعرف (سيزلافي، وآخرون،1991) ضغوط العمل بأنها: "تجربة ذاتية تحدث اختلالاً نفسياً وعضوياً لدى الفرد، وتنتج عن عوامل في البيئة الخارجية أو المنظمة أو الفرد نفسه"، ويتضح من هذا التعريف أن هناك ثلاث مكونات رئيسة للضغط في المنظمات، هي: المثير، والاستجابة، والتفاعل.

مصادر ضغوط العمل:

يتعرض الفرد في حياته إلى ضغوط تأتي من مصادر مختلفة، وتعمل كل منها بشكل مستقل أو تتفاعل معاً بتأثيرها في الفرد، ومن مصادر ضغوط العمل ما يلي:

أ. المصادر المتعلقة بالبيئة المحيطة بالعمل:

عادة ما يكون للعوامل البيئية تأثيرات ضاغطة متعددة في الفرد والمنظمة، وتشمل هذه العوامل ما يلي: (أبوبكر، 2004: 150).

1. العوامل السياسية: تؤثر العوامل السياسية في حياة عديدٍ من الأفراد، حتى لو كانوا لا يمارسون السياسة، أو غير مهتمين بها، فالجو السياسي العام، والتيارات السياسية، والعقوبات المفروضة على بعض الدول، والحروب والنزاعات، والعلاقات السيئة مع بعض الدول، والمساعدات المقدمة من بعض الدول، كلها عوامل قد تزيد حجم الضغوط في العمل.

2. العوامل الاقتصادية: للعوامل الاقتصادية الدور الأعظم في تشتيت جهود الإنسان، وضعف قدرته على التركيز والتفكير، خاصة حينما تعصف بالدولة الأزمات المالية الخاسرة، وينجم عن ذلك عدم قدرة الأفراد على مسايرة متطلبات الحياة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يسببه التذبذب في الوضع الاقتصادي صعوداً ونزولاً من ضغوط تسبب ضعف مستويات الأداء، فمع الظروف الاقتصادية السيئة يظهر القلق حول الوظائف وسبل العيش، فمثلاً يمكن أن تكون حالة الكساد ضاغطة على الأفراد والمنظمات، ما يؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية، واتجاهات غير منتظمة تجاه الوظيفة والعمل.

3. العوامل الاجتماعية: وهي تشكل الحجر الأساس في التماسك الاجتماعي والتفاعلي بين أفراد المجتمع، فمعايير المجتمع تحتم على الفرد الالتزام بها، والخروج عنها يعد خروجاً على العرف والتقاليد الاجتماعية، فبذلك تصبح سبباً في إحداث الضغط، ويتضح ذلك من نتائج الحركات الداعية لحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، ودعم أو معارضة الحكومات الأجنبية في طريقة تفكير الناس وأدائهم وسلوكهم، وقد تكون الأسرة مصدر لبعض الضغوط بسبب توقعاتها من الفرد، وتعارض متطلباتها مع متطلبات العمل، وما يحدث في الحياة الأسرية من تغيرات جوهرية، كحالات الوفاة والأمراض...الخ، كلها تشكل مصادر للضغوط في العمل.

ب. المصادر المتعلقة بالمنظمة والوظيفية:

1. طبيعة العمل: إن طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد من حيث مدى تنوع الواجبات المطلوبة، ومدى أهمية العمل وكميته، ونوعية المعلومات المرتدة من تقييم الأداء، كلها من العوامل التي من المحتمل **أن** تكون مصدراً أساسياً للإحساس بالضغوط في العمل. (العميان، 2005: 163)؛ وكما أوضح المغربي بأن طبيعة العمل تعدّ عاملاً محفزاً للعاملين، أو عاملاً محبطاً لهم، فالعمل الروتيني يعمل على إحداث الملل وزيادة الإهمال، وعدم الاكتراث نحو تحديث المشروع وتطويره، وذلك لشعور العامل بأن عمله غير ذي أهمية. (المغربي، 1994: 305).

2. صعوبة العمل: تتسبب صعوبة العمل في شعور الفرد بعدم الاتزان، وترجع صعوبة العمل إما لعدم المعرفة بجوانب العمل، وإما أن كمية العمل أكبر من نطاق الوقت الخاص بالأداء، أو أنها أكبر من القدرات المتاحة للفرد. (العميان، 164:2005).

3. الأمن الوظيفي: وهي مجموعة الضمانات والمنافع الوظيفية التي يتطلبها العاملون، مثل الأمن من فقدان الوظيفة دون أسباب شرعية، والأمن من إجراءات إدارية تعسفية، فشعور الفرد بالأمان الوظيفي في عمله يؤدي إلى الاستقرار النفسي، ورفع روح المعنوية، ومن ثم تحسين الأداء وتوثيق الولاء التنظيمي. (المغربي، 1994: 304).

4. اختلال بيئة العمل المادية: إن بيئة العمل المادية غير الصحية من تهوية ورطوبة وإضاءة ودرجة الحرارة العالية، أو التعامل مع مواد كيميائية، تؤدي إلى الشعور بعدم مناسبة العمل وظروفه، وهي عوامل يمكن أن تكون مصدرًا أساسيًّا من مصادر ضغوط العمل. (ماهر، 2004: 71).

5. تقييم الأداء: إن تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل وتقييم أداء الموظفين لعملهم ومسلكهم، وتقدير مدى صلاحيتهم وكفاءتهم في النهوض بأعباء ما كُلِّفوا به من أعمال، ومدى تحملهم لمسئولياتهم تجاه هذه الأعمال، وكلما كانت معايير تقييم الأداء موضوعية وعادلة قلت ضغوط العمل في المنظمة، وانعكس ذلك على إنتاجية وأداء الفرد في عمله. (العماج، 2003: 52).

6. عبء العمل: يميل الناس إلى تفضيل القيام بالأعمال التي توفر لهم إثبات الذات، وذلك لما تحمله الوظيفة في طبيعتها من خصائص التحدي والتجديد، هذه الأعمال غالباً ما تجعل أصحابها مشغولين ولكن ليس إلي درجة الإنهاك، كما أنها في الوقت نفسه تستثير إلى اهتماماتهم وإبداعاتهم، وبمعنى آخر، فإن الأفراد غالباً ما يكونون سعداء في أعمالهم، عندما لا تكون هذه الأعمال تحمل طابع الضغط عليهم، أو أنها مملة لدرجة أنهم يفقدون الحماس في أدائها، ونظراً لتعدد الخصائص المرتبطة بعبء العمل في مجال الضغوط، فإنه يُفرّق بين نوعين منها، هما :العبء الزائد في العمل، والعبء الناقص أو البطالة المقنعة. (هيجان، 1998).

أ. عبء العمل الزائد: يعدّ عبء العمل الزائد سبباً أساسياً من أسباب ضغوط العمل التي نالت اهتمام كثيرٍ من الباحثين في هذا المجال، وذلك لما يترتب عليه من كثرة الأخطاء في الأداء، وتدني مستوى صحة الفرد، وفيما يتعلق بكمية العمل، فإن هذا النوع من الضغوط ينشأ عندما يكون لدى الفرد كثيرٌ من الأعمال التي تتطلب منه الإنجاز في وقت محدد، ومع أن الشخص ربما يكون كفؤاً بدرجة عالية في أداء عمله، فإن كمية العمل الكبيرة قد لا تساعد على إظهار كفاءته، كذلك فإن العبء الزائد في

العمل قد يقتضي من الشخص العمل ساعات طويلة متواصلة دون التمكن من أخذ فترات راحة، سواء أكان ذلك خلال وقت العمل، أم ما يتطلبه العمل أحياناً فيما يسمي بخارج وقت الدوام الرسمي، فالحاجة إلى الاستمرار في العمل دون أخذ فترات راحة، قد يكون مصدرها تواصل العمل، والمقاطعات المستمرة في العمل، سواء أكان ذلك من خلال الزوار أم الاجتماعات والمكالمات الهاتفية، أم وجود مواعيد نهائية مسبقة لإنجاز الأعمال؛ إن عبء العمل الزائد لا يأتي من كمية العمل فقط، بل من نوع العمل أيضاً، ذلك أن بعض الأعمال تتطلب من القائمين عليها توافر مهارات فكرية وفنية تفوق مهاراتهم الحالية، هذه الأعمال تستلزم من الأفراد التركيز والإمعان المتواصل، واتخاذ القرارات الإبداعية والحاسمة. (عبد الباقي، 2004: 339).

ب. عبء العمل الناقص (البطالة المقنعة): إذا كان العمل الزائد الذي فوق طاقة الفرد يمثل سبباً أو مصدراً للضغط في العمل، فإن قلة العمل التي تؤدي بالأفراد إلى البطالة المقنعة تعدّ أيضاً سبباً من أسباب ضغوط العمل، إن العمل القليل لا يؤدي في الغالب إلى استثارة حماس الأفراد واهتمامه، بل قد يؤدي بهم إلى الشعور بالخوف والقلق والتمارض والإهمال، وذلك لشعورهم بعدم أهميتهم في المنظمة كلها. (هيجان، 1998: 171).

7. غموض الدور: يعني غموض الدور النقص في المعلومات اللازمة لتأدية الدور المتوقع من الفرد، كذلك يحدث غموض الدور عندما تكون الأهداف والمهام والاختصاصات ومتطلبات العمل غامضة، وغير واضحة، ما يؤدي إلى شعور الفرد بعدم سيطرته على عمله. (العميان، 2005: 164).

ويعدّ غموض الدور من أكثر العوامل المؤدية للضغط في العمل، بسبب شعور العاملين بعدم التأكد فيما يتعلق بالأهداف والتوقعات وأسلوب تقييمهم وغيرها، وينشأ هذا الموقف للفرد في العمل عندما لا تكون لديه معلومات كافية أو واضحة، تمكّنه من أداء عمله بطريقة مرضية، فالشخص في هذه الحالة ربما لا يكون على دراية تامة بأهداف العمل، أو الإجراءات المتبعة فيه، أو ربما يكون غير متأكد بخصوص المجال والمسؤوليات المتعلقة بعمله، كذلك فإن الحيرة والغموض قد تنشأ لتحجيم الفرد في عمله، ومن ثمّ تكون مصدراً للضغوط لديه، وذلك عندما يكون محروماً من التغذية المرتدة Feedback التي تبين له نتائج الأداء وما يترتب عليها، بل إن الفرد في بعض الأحيان يتلقى التغذية المرتدة التي تبين أخطاءه

فقط، دون الإشارة إلى إيجابياته، ما قد يمثل له في الواقع مصدراً من مصادر الضغوط في العمل، وإن تعدّدت مظاهره. (العطية، 2003: 183– 195).

هناك أربعة مصادر رئيسة تسبب غموض الدور، وهي:

أ. عدم إيصال المعلومات الكافية إلى الموظف، فيما يتعلق بالدور المطلوب منه في العمل، وبخاصة الأشخاص الأساسيين، مثل المديرين والمشرفين، هذا الخلل في المعلومات الذي كثيراً ما يحدث مع الموظف الجديد يجعله غير متأكد من الدور المطلوب منه القيام به في المنظمة، الأمر الذي يشعره بالقلق والخوف، ومن ثم تظهر أعراض ضغوط العمل.

ب. تقديم المعلومات غير الواضحة أو المشوشة من قبل الرئيس أو المشرف أو الزملاء إلى الموظف، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها مثل هذه المعلومات تحمل مصطلحات فنية غير مألوفة للموظف، كما هي الحال بالنسبة للمصطلحات الطبية أو الفنية.

ج. عدم وضوح السلوكيات التي تمكن الفرد من أداء الدور المتوقع منه، حيث نجد في مثل هذا الحالة كثيرًا من المهام المسندة إلى الموظف، دون وضوح الكيفية التي يمكن للموظف من خلالها أن يقوم بتنفيذها.

ج. عدم وضوح النتائج المترتبة على الدور المتوقع من الفرد، وذلك كما هي الحال عندما يتجاوز الموظف الأهداف المطلوبة منه، أو يخفق في تحقيقها، أو أن يحقق هذه الأهداف بطريقة غير مألوفة في المنظمة. (هيجان، 1998).

هذه النماذج لغموض الدور تبين أن الموظف الذي يترك وشأنه في تفسير المواقف دون أن تكون لديه المعلومات الكافية، أو الواضحة التي تحدد له الدور المطلوب منه، من الممكن أن يكون عرضة للأخطاء نتيجة السلوكيات التي يتبعها، التي قد تقود في نهاية الأمر إلى تعرضه للضغوط في بيئة العمل، ومن ثم ترك المنظمة إلى منظمة أخرى.

8. صراع الدور: يؤدي الفرد في المنظمة أدوارًا، إذ يقوم بمحاولة مقابلة التوقعات المختلفة التي تريدها الأطراف المختلفة منه، وأحياناً تكون هذه الأدوار (التوقعات) متعارضة، هذا يعني أنه قد يحدث تعارض في مطالب العمل من حيث الأولوية، وتعارض في حاجات الأفراد مع متطلبات المنظمة، وتعارض

مطالب الزملاء مع تعليمات المنظمة، وتكون الضغوط نتيجة لعدم مقدرة الفرد على تحقيق التوقعات للأطراف المختلفة. (العميان، 2005: 164).

هناك صور عدة لصراع الدور في المنظمات، منها:

1. تعارض في مطالب العمل من حيث الأولويات، ذلك أنه في كثير من الأحيان يجد بعض الموظفين أنفسهم، وبخاصة مديرو الإدارة الوسطي في مأزق نتيجة لحاجاتهم إلى إنجاز الأعمال التي تمليها عليهم أدوارهم اليومية، والأعمال التي يكلفهم بها الرؤساء، ويتوقعون لها الإنجاز الفوري، وكذلك فإن المديرين قد يجدون أنفسهم في موضع حرج، وذلك نتيجة لتعارض مطالب الإدارة الإشرافية أو التنفيذية.

2. تعارض حاجات الفرد مع متطلبات المنظمة: هذا التعارض يحدث في المنظمات التي تحاول تطبيق الصيغ الرسمية في العمل، كذلك يمكن القول إن عدم التوافق بين الفرد والمنظمة قد يزداد سوءاً وذلك عندما يكون الفرد ذا شخصية ناضجة، ويسعى إلى تحقيق الذات والاستقلال، في الوقت الذي تحاول فيه المنظمة أن تجعل الأفراد معتمدين عليها، من خلال التخصص الدقيق في العمل، ووحدات التحكم والسيطرة.

3. تعارض مطالب الزملاء مع تعليمات المنظمة: غالباً ما يحدث هذا الموقف للموظف الجديد، الذي قد يجد نفسه حائراً بين الالتزام بتعليمات المنظمة أو الإدارة التي يعمل بها وتوجيهاتها، التي تتطلب الالتزام الدقيق بمهامه ومسؤولياته الموضحة في الوصف الوظيفي لعمله، وبين تنفيذ رغبات الزملاء في تقديم المساعدة لقسم آخر، التي ربما تعني الخروج عن مهامه وواجباته، مثل هذه المشكلة تحدث دائماً في بيئات العمل، حيث إن الموظفين القدامى غالباً ما يقومون بأداء كثيرٍ من الأعمال التي لا ينص عليها الوصف الوظيفي لأعمالهم، إذ يعتبرونها نوعاً من المساعدة بين الأفراد في العمل، في حين أن الموظف الجديد قد يشعر بالخوف والتردد في أداء هذه الأعمال، لا سيما إذا ما كانت تتعارض مع توجيهات رئيسه المباشر.

4. تعارض قيم الفرد مع قيم المنظمة التي يعمل بها: تمثل القيم عادة الأشياء التي تبين الصحيح من الخطأ، أو تلك التي تبين الأشياء المهمة من غير المهمة للفرد أو المنظمة، وعادة ما يعدّ تعارض القيم

مشكلة من المشكلات الرئيسة التي تواجه المنظمات، التي تحول دون انسجام أهداف الأفراد مع أهداف المنظمة وبيئتها، ومن ثمّ عدم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. (هيجان، 1998).

9. تأثير شخصية الفرد: حيث إن هناك شخصيات حيوية وحادة في طباعها، تتميز بالرغبة في العمل الدؤوب، والتسابق مع الزمن، وعادة يتحمل هؤلاء درجات عالية من التوتر والضغط النفسي. (العميان، 2005: 162).

10. مشاكل الخضوع للسلطة: تتميز المنظمات بوجود هيكل متدرج من السلطة الرسمية، ويختلف المرؤوسون في قبولهم لنفوذ سلطة الرؤساء، وهذا يؤدي إلى الشعور بالتوتر لدى بعضهم.

11. اختلال العلاقات الشخصية: تؤدي العلاقات الشخصية بين الفرد وزملائه في العمل دوراً هاماً في المنظمة، فهذه العلاقات قد تتيح للفرد إشباع حاجاته النفسية من احترام وتقدير، وإذا أسئ استغلال هذه العلاقات فإنها بلا شك ستتصف بسمات العداء والكراهية، وقد تتعمق إلى الحد الذي يشعر فيه الفرد بالاغتراب الوظيفي وانفصاله نفسياً عن عمله. (العميان، 2005: 164).

12. التنافس على الموارد: غالباً الموارد التنظيمية تتصف بالشح، ولذا يقوم الفرد بالمناورة للحصول عليها، ما يسبب التوتر والشعور بالضغط النفسي. (العميان، 2005، مرجع سبق ذكره).

العلاقة بين ضغوط العمل والأداء الوظيفي:

هنالك عديدٌ من الدراسات التي حاولت اكتشاف العلاقة بين ضغوط العمل والأداء الوظيفي، والشكل الأكثر شيوعاً في توضيح العلاقة بين الضغوط والأداء، هو حرف U المقلوب، الذي يوضح أن مستويات الضغط المنخفضة والمتوسطة تعمل على تحفيز القدرات البدنية، وتؤدي إلى زيادة القابلية على رد الفعل الإيجابي نحو المواقف المختلفة في العمل، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي، هذا الرأي يصف رد الفعل نحو الضغط بمرور الزمن، علاوة على التغيرات في شدة الضغط، حيث إن مستويات متوسطة من الضغوط قد يكون لها تأثيرات سلبية على الأداء في المدى البعيد، حيث إنه باستمرار الضغط على الفرد، فإن ذلك يؤدي لإرهاقه ويؤثر في مصادر طاقته، مثلاً قد يتمكن مسئول المبيعات أن يضغط على نفسه في أثناء الاجتماع السنوي، ولكن مستويات متوسطة من الضغط التي يعانيها الفرد باستمرار على مدى فترة زمنية طويلة، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء، وهذا

ما يفسر سبب تدوير العاملين في وظائف مختلفة باستمرار، وإلا فإن استمرارهم في العمل تحت الضغوط فترة زمنية طويلة يؤدي لاحتراقهم (الاحتراق الوظيفي)؛ وبالرغم من شيوع هذا النموذج وقبوله منطقياً، فإنه يعزز ميدانياً، لذلك على المديرين أن يحذروا من افتراض أن هذا النموذج يعرض وبشكل دقيق العلاقة بين ضغوط العمل والأداء الوظيفي. (العطية، 2003: 378).

تشير نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى اتجاهات مختلفة، فبعضها تشير إلى وجود علاقة سلبية بين ضغوط العمل والأداء، حيث تقف هذه الضغوط معيقات للفرد في العمل، حيث يلجأ الفرد إلى مواجهة هذه المعيقات إلى انفاق وقت كبير من أجل السيطرة عليها، وقد يلجأ إلى بعض الحيل في العمل ،كالتدليس والتحايل، أو قد يمتد تأثير هذه الضغوط إلى الأداء الجسمي للفرد في عمله، ويصاب بأعرض ارتفاع ضغط الدم والسكري، وغيرها من الأمراض، كما أن الأداء العقلي للفرد يتأثر أيضاً بضغوط العمل، فالعمليات العقلية من تذكر وربط للمعلومات والاستدلال تصبح ضعيفة، أو قد يلجأ الفرد للعدوانية مع الزملاء والمرؤوسين والرؤساء؛ لأن كل حواسه وطاقاته العقلية والنفسية موجهة إلى مصادر الضغوط، ومحاولة التكيف معها، ما يقوده إلى أن يقوم بعمله بدرجة انتباه منخفضة، كما أن الضغوط تخلق لديه نوعاً من التوتر والاحباط الذي يقوده إلى عدم الشعور بالدافعية لعمله، فينخفض مستوى الأداء عن المستوى المطلوب أو المتوقع. (حريم، 2004).

هناك اتجاه آخر يقول إن وجود ضغوط منخفضة لا يولد لدى الفرد تحديات تحثه على العمل، ولكن كلما ارتفع حجم ضغوط العمل يزداد بالمقابل حجم التحدي الذي يواجه الفرد ما يقوده إلى رفع مستوى الأداء، فكل ما يتعرض له الفرد من مشكلات في العمل أو صعوبات جميعها ما هي إلا تحديات تقود بالضرورة إلى أنماط بنائه في السلوك، ثم تقود إلى أداء أفضل (العنزي، 1985: 39؛ Wagner and Hollenbeck, 1992: 106).

وهناك رأي آخر يرى أن هناك علاقة خطية منحنية بين ضغوط العمل والأداء، فوجود مستوى منخفض من ضغوط العمل لن يؤدي إلى تحفيز الأفراد للعمل، وسيشعرون الضجر، وتناقص الدافعية وكثرة التغيب عن العمل، كما أن وجود مستوى عالٍ من الضغط سوف يؤدي إلى امتصاص قدرات الأفراد في محاولة منهم لمكافحة تلك الضغوط، ومن ثمّ استنفاذ قدراتهم، فيصاب الفرد بالأرق، ويتردد

في اتخاذ القرارات، لذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن وجود مستوى متوسط من ضغوط العمل يساعد الفرد على إيجاد نوع من التوازن في قواه وقدراته، فيقوم بتوزيعها بين إنجاز العمل ،ومكافحة تلك الضغوط، فيمتلك دافعية عالية للعمل، وتصبح لديه طاقة عالية وملاحظة حادة ما يؤهله إلى أن يكون قادراً على تحمل المسؤولية، وهو الوضع الأمثل. (الفريجات، وآخرون، 2009: 30).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المحلية:

1. دراسة (القشطي، 2003) بعنوان "علاقة الضغط الوظيفي بالرضا والأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة طرابلس".

أجريت الدراسة على العاملين بقسم الحسابات الجارية بالمصارف قيد الدراسة، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من صراع الدور وغموض الدور في الأداء الوظيفي، والاستفادة بهذه الضغوط الوظيفية في زيادة معدل الأداء الوظيفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: معاناة العاملين في الوظائف الروتينية في المصارف التجارية من بعض الضغوط الوظيفية، فهم يتعرضون إلى صراع الدور في بعض الجوانب الوظيفية التي يقومون بأدائها، وخاصة أنهم يرون أن عملهم يمكن أن يؤدى بطريقة أفضل، كذلك يتعرضون إلى نوع من غموض الدور في جوانب من وظائفهم التي يتحملون أعباءها، وخاصة في حاجاتهم للاستفسار بشأن كيفية أدائهم لوظيفتهم.

2. دراسة (الطقي، 2003) بعنوان "العلاقة بين ضغوط العمل والولاء التنظيمي: دراسة تطبيقية بقطاع التعليم بشعبية نالوت".

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى طبيعة ضغوط العمل التي يتعرض لها المعلمون بمرحلة التعليم المتوسط، ومصادر هذه الضغوط، والآثار التي تنجم عنها، كذلك التعرف إلى طبيعة العلاقة بين مصادر ضغوط العمل محل الدراسة، ومستوى الولاء التنظيمي للمعلمين بمجتمع الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. يتعرض المعلمون لمستويات مختلفة من الضغوط، حيث اتضح أن مصدر البيئة الداخلية المادية أعلى درجة من المصدرين الآخرين (علاقات العمل، وعبء العمل).

ب. وجود علاقة ارتباط بين مصادر ضغوط العمل بأنواعها المختلفة والولاء التنظيمي للمنظمة، ومن خلال التحليل اتضح أن ضغوط علاقات العمل وعبء العمل أكثر تأثيراً في مستوى الولاء التنظيمي، مقارنة بتأثير ضغوط البيئة الداخلية المادية.

2. دراسة (الأحرش، 2002) بعنوان "الضغوط التنظيمية وأثرها في فاعلية المنظمات: دراسة تطبيقية بالمصارف التجارية بشعبية طرابلس".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للضغوط التنظيمية، والتعرف إلى الأسباب الرئيسة لتدنى الفاعلية، وتوضيح طبيعة العلاقة بين نمط الشخصية ودرجة الضغوط التنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن أغلب أفراد العينة هم الأكثر عرضة للضغوط بسبب الأنماط السلوكية لديهم، وإن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين نمط الشخصية والضغوط التنظيمية.

ب. إن عدم اهتمام الإدارة العليا بإدارة الضغوط يرجع إلى عدم تفهمها للضغوط التنظيمية، وأثرها في المنظمة.

ج. وجود علاقة سالبة بين الضغوط التنظيمية والفاعلية، أي أن زيادة الضغوط التنظيمية أدى إلى نقصان فاعلية المصارف التجارية.

د. إن الضغوط النفسية تؤثر في الأفراد، ومن ثم المنظمات، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن الضغوط النفسية مرتبطة بالضغوط التنظيمية لدى الموظفين، وتتأثر بالأنماط السلوكية للأفراد، فتكون مرتفعة في نمط الشخصية "أ" ومعتدلة في نمط الشخصية "ب".

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة (السقا، 2009) بعنوان " أثر ضغوط العمل في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أبرز ضغوط العمل التي تواجهها القيادة الإدارية في المصارف العامة في قطاع غزة، وللتعرف إلى مستوى ضغوط العمل والآثار المتوقعة لها في عملية اتخاذ القرارات لدى القيادة الإدارية، وكذلك إلى معرفة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية (الجنس، والحالة الاجتماعية،

وعدد الأفراد، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والعمر، والراتب الشهري) وكل من مصادر ضغوط العمل وعملية اتخاذ القرارات؛ يتكون مجتمع الدراسة من فئة متخذي القرارات في المصارف العاملة في قطاع غزة، وطبقت الدراسة عينة عشوائية مكونة من (116) فرداً، باستخدام أداة الدراسة، وهي الاستبانة، وكانت نسبة الاسترداد (83%).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن مستوى ضغط العمل لدى أفراد العينة يعد مقبولًا، وكذلك أظهرت النتائج وجود مؤشرات بمستوى مقبول لضغوط العمل على عملية اتخاذ القرارات، كما بينت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضغوط العمل وعملية اتخاذ القرارات عند مستوى دلالة (0.05)، وأنه توجد فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين عن مستوى ضغط العمل تعزى إلى (الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والراتب الشهري، وعدد أفراد الأسرة، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، باستثناء متغير عدد أفراد الأسرة والمسمى الوظيفي وجدت فروق لبعض مجالات ضغوط إكمال الدراسة الجامعية.

2. دراسة (الطيب،2008) بعنوان: "أثر المناخ التنظيمي في الرضا الوظيفي بشركة الاتصالات الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العاملين نحو تأثير عناصر المناخ التنظيمي في الرضا الوظيفي تعزى للخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة، وقد جمعت بيانات الدراسة باستخدام استبانة مؤلفة من (80) فقرةً، وزعت عشوائياً على (320) موظفاً من العاملين في الشركة، وقد أمكن جمع (249) استبانة صالحةً للتحليل، وبلغت نسبة الاستجابة من مجموع الاستبيانات الموزعة (77.8%).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين توافر مناخ تنظيمي جيد ومستوى الرضا للعاملين بشركة الاتصالات الفلسطينية.

ب. أظهرت الدراسة أن هناك مستوى جيدً من الرضا الوظيفي بين العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية.

3. دراسة (جلعود، 2008) بعنوان "وسائل معالجة ضغط العمل لدى إداري الجامعات في محافظة الخليل".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين إضاعة الوقت وضغط العمل، ومعرفة المؤشرات الدالة عليه، والآثار والنتائج المترتبة عليه، والوسائل الممكن استخدامها لمعالجته، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالصورة المسحية؛ لملاءمة هذه المنهج لطبيعة الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من عينة مقصودة شملت (130) موظفاً وموظفةً من جميع الإداريين العاملين في الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل/ فلسطين، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة أداة لجمع المعلومات. وقد أسفرت الدراسة عما يلي:

أ. توجد علاقة بين درجة ضغط العمل، وكل من ترك العمل، وعدم الرضا الوظيفي، وانخفاض الإنتاجية، وكل من تسويغ الأخطاء، واتخاذ مواقف دفاعية غير عقلانية، وعدم تعاون الموظف مع الآخرين، وعدم تقديم المسئول المباشر للدعم والمساندة.

ب. لا توجد علاقة ما بين درجة ضغط العمل وكل من تراكم الأعمال وتكدسها، واتخاذ قرارات متسرعة وغير سليمة، وعدم الدقة في إنجاز العمل، والغياب وعدم المواظبة، وعدم وجود الانتماء والولاء الوظيفي، والتأخر في الحضور إلى العمل.

4. دراسة (مسلم، 2007) بعنوان "مصادر الضغوط المهنية وآثارها في الكليات التقنية في محافظات غزة".

هدفت الدراسة إلى تحديد مصادر الضغوط المهنية، والآثار المترتبة عليها، وطرق التغلب عليها في الكليات التقنية في محافظات غزة، ومحاولة التعرف إلى الفروق في مجالات الدراسة وفقا لمتغيرات (الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمؤهل العلمي، والتخصص، ومكان العمل، وعدد سنوات الخبرة، والراتب الشهري).

وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الكليات التقنية في قطاع غزة، البالغ عددهم (634) موظفاً وموظفةً، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (249) موظفاً وموظفةً، باستخدام الاستبانة التي اشتملت على (117) فقرةً تغطي مختلف مصادر الضغوط المهنية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن مصادر الضغوط بشكل إجمالي لا يرى العاملون أنها تشكل لهم إحساساً بالضغط، باستثناء وجود ضغوط مهنية يعانيها العاملون، وكان أهم مصادرها الروتين في الأعمال، رواتب العاملين أقل من أمثالهم في مؤسسات أخرى، لا تتوافر حوافز تشجيعية لمكافأة المجتهدين، فرص النمو والترقيات محدودة، صعوبة تحقيق طموحات العاملين في أماكن عملهم، ارتباط فرص الترقيات بالشواغر الوظيفية أكثر من ارتباطها بالكفاءة.

ب. بينت الدراسة أن العاملين في الكليات المبحوثة تظهر عليهم آثارًا جسمية سلبية، نتيجة الإحساس بالضغط مثل الحرص على حل المشاكل العائلية التي قد تؤثر في العمل، أو الحرص على إدارة الوقت بشكل جيد، والحرص على التواصل مع الآخرين، ومحاولة إيجاد حلول عاجلة قبل أن تتفاقم، والحرص على توضيح وجهات النظر للرئيس في مكان العمل.

5. دراسة (عمار، 2006) بعنوان: "أثر بعض المتغيرات الداخلية على مستوى ضغط العمل لدى الهيئة الإدارية والأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر المتغيرات الداخلية المختلفة على مستوى ضغط العمل لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وشملت الدراسة ثلاث فرضيات رئيسة تناولت المتغيرات الشخصية، والوظيفية، والمتغيرات التنظيمية؛ وتكون مجتمع الدراسة من الهيئة الإدارية والأكاديمية للعاملين في كل من جامعة الأقصى، والأزهر، والجامعة الإسلامية، وبلغ عددهم (1486) فرداً، وشكلت عينة الدراسة (30%) من مجتمع الدراسة الأصلي، إذ استخدمت العينة الطبقية العشوائية، وقد استخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. عدم وجود أي تأثيرات للمتغيرات الشخصية (العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ومكان العمل في الجامعة) على الإحساس بضغط العمل.

ب. وجود اختلاف في مستوى الشعور بضغوط العمل يعزى لبعض المتغيرات التنظيمية والوظيفية (صراع الدور، وغموض الدور، وعدم ملاءمة الدور، وعبء الدور النوعي والكمي، والعلاقات الشخصية،

وظروف العمل، والمسئولية تجاه الآخرين، والهيكل التنظيمي، وبيئة العمل المادية، والأمان الوظيفي، والتكنولوجيا، وفرص النمو والتقدم، والمشاركة في اتخاذ القرار).

ج. بينما لم يكن لطبيعة العمل (إداري / أكاديمي) أثره في الإحساس بضغط العمل.

6. دراسة (ثابت، 2003) بعنوان "ضغوط العمل وعلاقتها بالاتجاه نحو مهنة التدريس لدى العاملين بمحافظات غزة".

هدفت الدراسة للتعرف إلى الفروق بين متوسطات ضغوط العمل، والفروق بين متوسطات الاتجاه نحو مهنة التدريس، والتعرف إلى طبيعة العلاقة بين ضغوط العمل والاتجاه نحو مهنة التدريس لدى المعلمين والمعلمات في محافظات غزة، وإلى معرفة إلى أي حد تختلف هذه العلاقة باختلاف كل من متغيرات الدراسة الآتية: (الجنس، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. هناك فروقٌ جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات ضغوط العمل لدى المعلمين والمعلمات في محافظات غزة تعزى للجنس والمرحلة التعليمية والمؤهل العلمي.

ب. لا توجد فروقٌ جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات ضغوط العمل لدى المعلمين والمعلمات في محافظات غزة تعزى إلى سنوات الخبرة والتخصص.

7. دراسة (مصطفى، 2006) بعنوان: "ضغوط العمل وعلاقتها بالالتزام في التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية ودمياط: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى آراء المعلمين والإخصائيين الاجتماعيين والمديرين في المدارس الثانوية حول علاقة ضغط العمل بالالتزام الوظيفي، وتوضيح الفروق بين الالتزام الوظيفي لدى كل من المعلمين والإخصائيين الاجتماعين ومديري بالمدارس الثانوية، وعلاقتها بضغط العمل؛ وقد استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقام باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم: المعلمون، والإخصائيون الاجتماعيون، والمديرون بالمدارس الثانوية العامة بمحافظة الدقهلية ودمياط، وكان عدد الاستبانات الموزعة (1035) استبانة. وكان من أهم نتائج الدراسة:

أ. كلما زاد العمر الزمني لكل من المعلم والإخصائي الاجتماعي، كلما زادت الضغوط عليه، ما أثر سلباً على أدائه، وقل التزامه الوظيفي تجاه المدرسة التي يعمل بها.

ب. عدم وجود علاقة بين المؤهل الدراسي للمبحوثين ونظرة المجتمع المتدنية بصفتها أحد أسباب الضغوط.

ج. كلما قلت الضغوط الواقعة على الإخصائي الاجتماعي زاد التزامه وظيفياً.

8. دراسة (الدوسري، 2005) بعنوان "ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية: دراسة ميدانية على منسوبي شرطة المنطقة الشرقية".

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة التي تربط بين متغيري ضغوط العمل والولاء التنظيمي في شرطة المنطقة الشرقية، وذلك نظراً لما يتركه هذان المتغيران من آثار في سلوك الأفراد وموقفهم تجاه وظائفهم وتنظيماتهم، خاصة أن تحسين الأداء الوظيفي مطلب مهم تسعى إليه كل منظمة، وقد طبقت الدراسة على كل أفراد مجتمع الدراسة، البالغ عددهم (205) ضابطاً، وقد كان عدد الاستبانات القابلة للتحليل الإحصائي (200) استبانة، أي بنسبة (80%)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بشقيه المسحي والارتباطي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن مستوى ضغوط العمل الذي يشعر به الضباط من أفراد مجتمع الدراسة ظهر بوجه عام متوسطًا.

ب. إن أهم المصادر المسببة لضغوط العمل لدى الضباط من وجهة نظرهم بحسب ترتيبها التنازلي من الأكثر ضغوطاً إلى الأقل، جاء على النحو التالي: (طبيعة العمل، وقلة فرص التقدم والنمو الوظيفي، وصراع الدور، وعبء العمل، وغموض الدور).

ج. إن مستوى الولاء التنظيمي الذي يشعر به الضابط ظهر بوجه عام مرتفعًا نسبياً.

د. وجود علاقة ارتباطيه سالبة ذات دلالة إحصائية بين ضغوط العمل والولاء التنظيمي.

هـ. توجد فروق ذات دلاله إحصائية في متوسطات ضغوط العمل على أساس: (عدد سنوات الخبرة، والراتب الشهري، والعمر).

و. وجود فروق في مدى استمرارية الضغوط الوظيفية تعزى إلى بعض العوامل الديموغرافية.

9. دراسة (العمري، 2003) بعنوان: "ضغوط العمل عند المعلمين بمدارس الرياض الحكومية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الوظيفية من جهة، وضغوط العمل من جهة أخرى، بمدارس الرياض الحكومية، وذلك باستخدام عينة عشوائية بلغت (600) معلماً، وبلغ العائد (515)، أي بنسبة استرداد (86%)، واستخدام الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى:

أ. وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات الوظيفية (عبء العمل، وصراع الدور، وغموض الدور، وطبيعة العمل، والأمان الوظيفي) وضغوط العمل عند المعلمين.

ب. إن المتغيرات الوظيفية أكثر تأثيراً في ضغوط العمل من المتغيرات الديموغرافية.

10. دراسة (جودة، واليافي، 2002) بعنوان: "ضغوط العمل وعلاقتها بالتوجه البيروقراطي وعدم الرضا الوظيفي: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ضغوط العمل وعلاقته بالتوجه البيروقراطي لدى الفرد، وعدم الرضا الوظيفي، وبعض الخصائص الشخصية؛ وقد وزعت (130) استبانة على عينة عشوائية من العاملين والمديرين والمشرفين في وزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية، وقد أجاب (93) مشاركاً عن تلك الاستبانات، أي بنسبة (71.5%)، وهي نسبة جيدة، وإن أهم الخصائص المميزة لهذه المؤسسة أنها تنتمي إلى القطاع العام.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. عدم وجود علاقة بين توجه الفرد للعمل في منظمة بيروقراطية وبين ضغوط العمل.

ب. وجود فروق جوهرية بين متوسطات ضغوط العمل وبين العمر والمركز الوظيفي والجنس.

ج. وجود علاقة بين مستوى عدم الرضا الوظيفي وبين ضغوط العمل.

11. دراسة (السبيعي، 1999) بعنوان: "أثر ضغوط العمل في أداء ضباط الشرطة: دراسة مسحية على ضباط شرطة مدينة الرياض".

هدفت الدراسة للتعرف إلى مصادر ضغوط العمل التي يتعرض لها ضباط الشرطة في مدينة الرياض، والوقوف على مدى اختلاف إدراكهم لمتغيرات ضغوط العمل، باختلاف خصائصهم الشخصية وخبراتهم العملية، وكشف العلاقة بين ضغوط العمل والأداء الوظيفي، وكيفية إدارة ضغوط العمل والعمل على تخفيف آثارها، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي من خلال أسلوب المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة من ضباط شرطة الرياض، البالغ عددهم (414) ضابطاً، وقد استخدمت الاستبانة أداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن أهم المصادر التي تسببها ضغوط العمل تتمثل في مصادر تتعلق بشخصية الفرد، وهي مصادر نفسية وسلوكية، ومصادر تتعلق بالمنظمات الأمنية، وهي تتعلق بثقافة المنظمة، وطبيعة الوظيفة، وعبء العمل، والظروف المادية، والتغيير في بيئة العمل.

ب. إن ضغوط العمل لها تأثير كبير في الأداء الوظيفي لضباط الشرطة.

ج. إن أهم المصادر التي تسبب شعور ضباط الشرطة بضغوط العمل في الأجهزة الأمنية تتمثل في: نوع العمل، وفرص النمو الوظيفي، ويحتلان مكانة مهمة جداً، وصراع الدور، وكمية العمل، ويحتلان مكانة مهمة أيضاً.

12. دراسة (العتيبي، 1997) بعنوان: "علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكولوجية والغياب الوظيفي لدى العاملين في القطاع الحكومي في الكويت".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين ضغط العمل، والاضطرابات السيكولوجية، والغياب الوظيفي لدى عينة من العمالة الكويتية والعمالة العربية الوافدة التي بلغ قوامها (658) موظفاً (462 كويتياً، 196 وافداً) اختيروا من ديوان خمس وزارات تابعة لقطاع الخدمة المدنية الكويتي؛ وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

أ. تتعرض العمالة الكويتية إلى ضغط عمل أكبر من العمالة الوافدة.

ب. كلما زاد ضغط العمل لدى الموظفين الكويتيين زاد معدل إصابتهم بالاضطرابات السيكولوجية.

ج. العمالة الكويتية أكثر تغيباً عن العمل من العمالة الوافدة.

د. كلما زادت معدلات الإصابة بالاضطرابات لدى العاملين في القطاع الحكومي زاد معدل تغيبهم عن العمل.

13. دراسة (حسين، 2013) بعنوان: "قياس تأثير ضغوط العمل في مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تحليلية استطلاعية لآراء عينة من العاملين في هيئة التعليم التقني".

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى ضغوط العمل لدى العينة المبحوثة، وتحديد مستوى تأثير ضغوط العمل في مستوى الأداء الوظيفي، وأخيراً هدفت الدراسة للتعرف إلى البعد الأكثر تأثيراً من أبعاد ضغوط العمل، المتمثلة في (طبيعة العمل، صراع الدور، وغموض الدور، وعبء العمل) في مستوى الأداء الوظيفي لدى العينة المبحوثة؛ أجريت الدراسة بديوان هيئة التعليم التقني والمعهد الطبي التقني المنصورة؛ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة تعبيراً كمياً وكيفياً، وهذا المنهج لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة وإنما يعمد إلى تحليله، وكشف العلاقات والتأثيرات بين أبعادها بهدف تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة، تسهم في تحسين الواقع وتطويره؛ تضمنت عينة الدراسة (80) موظفًا فنيًّا وإداريّاً اختيروا من الأقسام في ديوان هيئة التعليم التقني، والمعهد الطبي التقني المنصورة، واعتمدت الدراسة صحيفة الاستبانة أداة لجمع بيانات الدراسة؛ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. إن المستويات الخاصة بضغوط العمل التي يعاني منها أفراد عينة الدراسة كانت مرتفعة بشكلها العام، سواء ما كان منها ناتج عن طبيعة العمل، أم عن غموض وصراع الدور، أم عبء العمل.

ب. وجود تأثير ذي دلالة معنوية للأبعاد الفرعية لضغوط العمل، المتمثلة في طبيعة العمل، وصراع الدور، وغموض الدور، وعبء العمل، في المتغير التابع (الأداء الوظيفي).

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها افردت بتحليل أثر الضغوط السياسية بالعمل في الأداء الوظيفي للعاملين، وذلك في بيئة مختلفة هي شركة البنية للاستثمار والخدمات (طرابلس– ليبيا).

التحليل الوصفي للبيانات الأولية للدراسة (الإطار العملي للدراسة):

ترميز بيانات الدراسة:

استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الثلاثي، إ أعطيت درجة واحدة للإجابة (غير موافق) ودرجتان للإجابة (موافق إلى حد ما) وثلاث درجات للإجابة (موافق)، وكان طول الفترة المستخدمة هي (0.67)، وقد حُسب طول الفترة على أساس قسمة 2 على 3، واستخدم الباحث درجة الثقة (95%) في الاختبارات، بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%).

جدول (2): طول خلايا المقياس

المتوسط	اتجاه الإجابة
1 – 1.66	غير موافق
1.67– 2.33	موافق إلى حد ما
2.34 – 3	موافق

صدق فقرات الاستبانة: وتم ذلك من خلال صدق المحكمين، حيث إنه يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها؛ وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال والإحصاء، وقد أُخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس، إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وحُسِب الثبات بواسطة معامل (كرونباخ ألفا).

معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: إن معامل (ألفا) تزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة استخدمت صحائف الاستبانة البالغ عددها (55) استبانة، ثم استخدمت معادلة (ألفا)، وقد كانت قيمة معامل

الثبات لمحور الضغوط السياسية في العمل (0.966)، ولمحور الأداء الوظيفي (0.74)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبانة بهذه الطريقة (0.767)، ومن ثم يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3): معامل (كرونباخ الفا) للثبات

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	الضغوط السياسية في العمل	10	0.966
2	الأداء الوظيفي	14	0.74
	إجمالي الاستبانة	24	0.767

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

الجدول التالي رقم (4) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص والسمات الشخصية.

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب الخصائص والسمات الشخصية

الجنس	ذكر				أنثى				المجموع	
	العدد	%			العدد	%			العدد	%
	35	63.6			20	36.4			55	100
العمر	أقل من 30 سنة		30 إلى أقل من 40		40 إلى أقل من 50		50 سنة فأكثر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	8	14.5	16	29.1	12	21.8	19	34.5	55	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات		5 إلى أقل من 10		10 إلى أقل من 15		15 فأكثر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	8	14.5	5	9.1	13	23.6	29	52.7	55	100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط		دبلوم عالي		بكالوريوس		ماجستير		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	17	30.9	17	30.9	16	29.1	5	9.1	55	100

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن (35) مبحوثاً وما نسبته (63.6%) من الذكور، و(20) مبحوثاً وما نسبته (36.4%) من الإناث، وتبين أن (8) مبحوثين، وما نسبته (14.5%) كانت أعمارهم أقل من 30 سنة، و(16) مبحوثاً، وما نسبته (29.1%) كانت أعمارهم 30 إلى أقل من 40 سنة، و(12) مبحوثاً، وما نسبته (21.8%) تراوحت أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، و(19) مبحوثاً، وما نسبته (34.5%) كانت أعمارهم 50 سنة فأكثر، وتبين أيضاً أن (8) مبحوثين، وما نسبته (14.5%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، و(5) منهم وما نسبته (9.1%) كانت خبرتهم 5 إلى أقل من 10 سنوات، و(13) مبحوثاً، وما نسبته (23.6%) كانت خبرتهم 10 إلى أقل من 15 سنة، و(29) مبحوثاً، وما نسبته (52.7%) كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر، وأظهرت النتائج في الجدول أن (17) مبحوثاً، وما نسبته (30.9%) يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط، و(17) مبحوثاً، وما نسبته (30.9%) يحملون مؤهل الدبلوم العالي، و(16) مبحوثاً، وما نسبته (29.1%) يحملون مؤهل البكالوريوس، و(5) مبحوثين، وما نسبته (9.1%) يحملون مؤهل الماجستير.

الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات حُدّد طول الفترة بـ (0.67) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة 2 على 3، وفقاً للآتي:

(1 – 1.66) يكون اتجاه الإجابة (غير موافق)، (1.67 – 2.33) يكون اتجاه الإجابة (موافق إلى حد ما)، (2.34 – 3) يكون اتجاه الإجابة (موافق)؛ ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي محاور الدراسة المتمثلة في (الضغوط السياسية في العمل، والأداء الوظيفي)، استخدم اختبار (One Sample T-Test)، فيكون مستوى المحور مرتفعًا (أفراد العينة متفقون على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة المتوسط المعياري (2)، ويكون مستوى المحور منخفضًا (أفراد العينة غير متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أقل من قيمة المتوسط المعياري (2)، ويكون مستوى المحور متوسطاً (لا سلبي ولا إيجابي) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من (0.05).

مستوى الضغوط السياسية في العمل:

بينت النتائج في الجدول رقم (5) اتفاق أفراد العينة على جميع فقرات محور الضغوط السياسية في العمل.

جدول (5): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الضغوط السياسية في العمل

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	الانقسام الداخلي الليبي له تأثير كبير في عملي الحالي.	ك	7	8	40	2.6	موافق	0.71
		%	12.7	14.5	72.7			
2	الانقسامات السياسية أدت إلى تعقد العمل.	ك	10	11	34	2.44	موافق	0.79
		%	18.2	20.0	61.8			
3	الحرب دمرت جزءا كبيرا من مرافق الشركة ما أدى إلى زيادة الأعباء وساعات الدوام بالعمل.	ك	15	3	37	2.4	موافق	0.894
		%	27.3	5.5	67.3			
4	يوجد تمييز من قبل الإدارة بين الموظفين بناء علي الانتماء السياسي.	ك	11	7	37	2.47	موافق	0.813
		%	20.0	12.7	67.3			
5	العلاقة بين الموظفين المختلفين فكرياً سيئة.	ك	11	5	39	2.51	موافق	0.814
		%	20.0	9.1	70.9			
6	إغلاق بعض الطرق له تأثير سلبي في عملي الحالي.	ك	14	3	38	2.44	موافق	0.877
		%	25.5	5.5	69.1			
7	تسود علاقات غير طيبة بيني وبين زملائي للاختلافات الإيدلوجية بيننا.	ك	8	9	38	2.55	موافق	0.741
		%	14.5	16.4	69.1			
8	استغلال بعض الافراد للظروف السياسية للدولة أسهم في زيادة عبء العمل على العاملين بالمنظمة.	ك	8	8	39	2.56	موافق	0.739
		%	14.5	14.5	70.9			

9	طغت المناطقية والجهوية على العمل في الشركة.	ك	8	9	38	2.55	موافق	0.741
		%	14.5	16.4	69.1			
10	تعدد الأهداف السياسية وإعطاؤها الأولوية جعل العمل موجها لخدمة تلك الاهداف.	ك	9	8	38	2.53	موافق	0.766
		%	16.4	14.5	69.1			

ولتحديد مستوى الضغوط السياسية في العمل، أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.504) وهو أكبر من متوسط القياس (2)، وأن الفروق تساوي (0.504)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (صفراً) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الضغوط السياسية في العمل كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار (One Sample T- test) لبيان مستوى الضغوط السياسية في العمل

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	الضغوط السياسية في العمل
الضغوط السياسية في العمل	2.504	0.504	0.691	5.4	0.000	معنوية	مرتفع

مستوى الأداء الوظيفي للعاملين:

بينت النتائج في الجدول رقم (7) اتفاق أفراد العينة المحدود على (12) فقرة من فقرات الأداء الوظيفي، وعدم اتفاقهم على (فقرتين) من فقرات هذا المحور.

جدول (7): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الأداء الوظيفي للعاملين

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
		ك	11	30	14	2.05		0.678

1	التزم بتنفيذ الواجبات والتعليمات التي تنظم عملي.	%	20	54.5	25.5		موافق إلى حد ما	
2	أراعي التوقيت المطلوب لإنجاز الأعمال المكلف بها.	ك	15	32	8	1.87	موافق إلى حد ما	0.64
		%	27.3	58.2	14.5			
3	أحرص على تحسين مستوى أدائي.	ك	13	32	10	1.95	موافق إلى حد ما	0.65
		%	23.6	58.2	18.2			
4	أخطط جيداً للأعمال قبل تنفيذها.	ك	19	26	10	1.84	موافق إلى حد ما	0.714
		%	34.5	47.3	18.2			
5	أنفذ الأعمال المطلوبة بكفاءة وفعالية.	ك	8	37	10	2.04	موافق إلى حد ما	0.576
		%	14.5	67.3	18.2			
6	اعتمد على الذات في إنجاز الأعمال.	ك	19	26	10	1.84	موافق إلى حد ما	0.714
		%	34.5	47.3	18.2			
7	أفضل إنجاز المهام الوظيفية من خلال فرق العمل.	ك	32	15	8	1.56	غير موافق	0.739
		%	58.2	27.3	14.5			
8	أواجه مشكلات تعيق أدائي الوظيفي.	ك	30	15	10	1.64	غير موافق	0.779
		%	54.5	27.3	18.2			
9	أتعرف إلى احتياجات العاملين وأعمل على حل مشاكلهم.	ك	21	22	12	1.84	موافق إلى حد ما	0.764
		%	38.2	40.0	21.8			
10	أهتم بمظهري العام أمام العاملين.	ك	18	16	21	2.05	موافق إلى حد ما	0.848
		%	32.7	29.1	38.2			
11	التزم بأوقات الدوام الرسمي.	ك	11	26	18	2.13	موافق إلى حد ما	0.721
		%	20.0	47.3	32.7			
12	أتحرى الدقة في إنجاز الأعمال بالتوقيت المحدد.	ك	13	34	8	1.91	موافق إلى حد ما	0.617
		%	23.6	61.8	14.5			
		ك	17	33	5	1.78		0.599

13	عنـدي القـدرة على التكيف وإنجـاز الأعمـال بكفـاءة بالشركة.	%	30.9	60.0	9.1		موافق إلى حد ما	
14	لدي القدرة على الحوار وإدارة النقاش والتواصـل مع الزملاء فيما يتعلق بمشاكل العمل.	ك	11	29	15	2.07	موافق إلى حد ما	0.69
		%	20.0	52.7	27.3			

ولتحديد مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، أظهرت النتائج في الجدول رقم (8) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور الأداء الوظيفي يساوي (1.897) وهو أقل من متوسط القياس (2)، وأن الفروق تساوي (0.103)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.027) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الأداء الوظيفي للعاملين كان منخفضاً من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول (8): نتائج اختبار (One Sample T- test) لبيان مستوى الأداء الوظيفي للعاملين

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الأداء الوظيفي
مستوى الأداء الوظيفي	1.897	0.103	0.334	2.279 -	0.027	معنوية	منخفض

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو علاقة إحصائية للضغوط السياسية في العمل في مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالشركة قيد الدراسة.

بينت النتائج في الجدول رقم (9) وجود علاقة سلبية معنوية بين الضغوط السياسية في العمل والأداء الوظيفي للعاملين، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-0.315)، وتشير إلى عكسية العلاقة بين قيمة المتغيرين، أي بازدياد الضغوط السياسية في العمل ينخفض مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (صفراً) وتشير إلى أن العلاقة دالة إحصائياً.

جدول (9): الارتباط بين الضغوط السياسية في العمل والأداء الوظيفي للعاملين

المحور		الأداء الوظيفي للعاملين
الضغوط السياسية في العمل	ارتباط بيرسون	0.315 -
	قيمة الدلالة الإحصائية	0.000
	عدد المشاهدات	55

ولتحديد أثر الضغوط السياسية بالعمل في أداء العاملين بالشركة قيد الدراسة، استخدم تحليل التباين للانحدار، فبينت النتائج في الجدول (10) أن قيمة F تساوي (5.824) وهي قيمة مرتفعة، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.019) وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للضغوط السياسية بالعمل في الأداء الوظيفي للعاملين، وكانت قيمة معامل التحديد (0.099)، وهي تشير إلى أن ما نسبته (9.9%) من التغيرات في الأداء الوظيفي للعاملين سببه الضغوط السياسية في العمل.

جدول (10): نتائج تحليل التباين للانحدار لتحديد صلاحية نموذج الانحدار السابع

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل التحديد (R^2)
1	0.596	0.596	5.824	0.019	0.099
53	5.422	0.102			
54	6.018				

الفرضية الثانية: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول الضغوط السياسية في العمل، تعزى لاختلاف الخصائص الشخصية بينهم.

1. الجنس: بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن متوسط استجابة الذكور حول الضغوط السياسية في العمل كان (2.58)، ومتوسط استجابة الإناث كان (2.37)، وكان الفرق بين متوسط استجابة الذكور والإناث حول الضغوط السياسية في العمل يساوي (0.41)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.265) وهي أكبر من (0.05)، وأن هذا الفرق هو غير معنوي أي عدم وجود فروق جوهرية

ذات دلالة إحصائية لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول الضغوط السياسية في العمل تعزى لمتغير الجنس.

جدول (11): يبين الفروق في الاستجابات حول الضغوط السياسية في العمل حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فرق المتوسطات	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفرق
ذكر	35	2.58	0.668	0.41	0.265	غير معنوي
أنثى	20	2.37	0.727			

2. العمر: لتحديد جوهرية الفروق بين الفئات العمرية فإن النتائج في الجدول رقم (12) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.179) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة للفئات العمرية، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى لمتغير العمر.

جدول (12) نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان

اختلاف الاستجابة حول الضغوط السياسية في العمل حسب العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الضغوط السياسية في العمل	بين المجموعات	2.345	3	0.782	1.698	0.179
	داخل المجموعات	23.474	51	0.46		
	المجموع الكلي	25.819	54			

3. الخبرة: لتحديد جوهرية الفروق بين فئات الخبرة، فإن النتائج في الجدول رقم (13) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.256) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة لفئات الخبرة، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغير الخبرة.

جدول (13) نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان
اختلاف الاستجابة حول الضغوط السياسية في العمل حسب الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الضغوط السياسية في العمل	بين المجموعات	1.953	3	0.651	1.391	0.256
	داخل المجموعات	23.866	51	0.468		
	المجموع الكلي	25.819	54			

4. المؤهل العلمي: لتحديد جوهرية الفروق بين فئات الخبرة، فإن النتائج في الجدول رقم (14) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.275) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة لفئات المؤهل العلمي، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (14) نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان اختلاف
الاستجابة حول الضغوط السياسية في العمل حسب المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الضغوط السياسية في العمل	بين المجموعات	1.874	3	0.625	1.331	0.275
	داخل المجموعات	23.945	51	0.47		
	المجموع الكلي	25.819	54			

الفرضية الثالثة: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول مستوى الأداء الوظيفي تعزى لاختلاف الخصائص الشخصية بينهم.

1. الجنس: بينت النتائج في الجدول رقم (15) أن متوسط استجابة الذكور حول الأداء الوظيفي كان (1.92)، ومتوسط استجابة الاناث كان (1.85)، وكان الفرق بين متوسط استجابة الذكور والإناث حول الأداء الوظيفي يساوي (0.07)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.467) وهي

أكبر من (0.05)، وأن هذا الفرق هو غير معنوي، أي عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لاستجابة أفراد عينة الدراسة حول مستوى الأداء الوظيفي تعزى لمتغير الجنس.

جدول (15): يبين الفروق في الاستجابة حول الأداء الوظيفي حسب الجنس

الجنس	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فرق المتوسطات	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفرق
ذكر	35	1.92	0.301	0.07	0.467	غير معنوي
أنثى	20	1.85	0.389			

2. العمر: لتحديد جوهرية الفروق بين الفئات العمرية فإن النتائج في الجدول رقم (16) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.407) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة للفئات العمرية، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مستوى الأداء الوظيفي بالشركة تعزى إلى متغير العمر.

جدول (16): نتائج اختبار (التباين الأحادي)
لبيان اختلاف الاستجابة حول الأداء الوظيفي حسب العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الأداء الوظيفي	بين المجموعات	0.33	3	0.11	0.985	0.407
	داخل المجموعات	5.688	51	0.112		
	المجموع الكلي	6.018	54			

3. الخبرة: لتحديد جوهرية الفروق بين فئات الخبرة فإن النتائج في الجدول رقم (17) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.576) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة لفئات الخبرة، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مستوى الأداء الوظيفي بالشركة تعزي لمتغير الخبرة.

جدول (17): نتائج اختبار (التباين الأحادي)

لبيان اختلاف الاستجابات حول الأداء الوظيفي حسب الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الأداء الوظيفي	بين المجموعات	0.228	3	0.076	0.668	0.576
	داخل المجموعات	5.79	51	0.114		
	المجموع الكلي	6.108	54			

4. المؤهل العلمي: لتحديد جوهرية الفروق بين فئات الخبرة، فإن النتائج في الجدول رقم (18) بينت أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.869) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة لفئات المؤهل العلمي، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مستوى الأداء الوظيفي بالشركة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (18): نتائج اختبار (التباين الأحادي)

لبيان اختلاف الاستجابة حول الأداء الوظيفي حسب المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
الأداء الوظيفي	بين المجموعات	0.083	3	0.028	0.238	0.869
	داخل المجموعات	5.935	51	0.116		
	المجموع الكلي	6.108	54			

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات الأولية للدراسة توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجودُ أثرٍ معنويّ ذي دلالة إحصائية للضغوط السياسية بالعمل في الأداء الوظيفي للعاملين، حيث بلغت نسبة الأثر (9.9%).

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغير الجنس.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغير العمر.

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغير الخبرة.

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الضغوط السياسية في العمل بالشركة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الأداء الوظيفي بالشركة تعزى إلى متغير الجنس.

7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الأداء الوظيفي بالشركة تعزى إلى متغير العمر.

8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الأداء الوظيفي بالشركة تعزى إلى متغير الخبرة.

9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول الأداء الوظيفي بالشركة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

10. بينت الدراسة أن مستوى الضغوط السياسية في العمل كان مرتفعاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.504) وفق مقياس (ليكرت) الثلاثي.

11. أظهرت الدراسة أن مستوى الأداء الوظيفي للعاملين كان منخفضاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (1.897) وفق مقياس (ليكرت) الثلاثي.

توصيات الدراسة:

يوصي الباحثان، في إطار تحسين الأوضاع القائمة بالشركة قيد الدراسة، وفيما يتعلق بمتغيرات هذه الدراسة، بما يلي:

1. الاهتمام بقضايا التجاذبات السياسية والاختلافات الإيديولوجية بين العاملين، وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط العمليات المختلفة، وتقييم نتائج الأداء.

2. العمل على تنظيم ندوات وحلقات نقاش واجتماعات دورية للتوعية بمخاطر إعطاء الأولوية للأهداف السياسية، والانتماءات والولاءات الفكرية، وأثارها السلبية في منظمات واقتصاد المجتمع.

3. ترسيخ القيم الثقافية التي تؤكد وتقدس قيم العمل، والعمل بروح الفريق الذي يجمعه هدف واحد، وهو تحقيق كفاءة وفاعلية المنظمة.

4. إعطاء الاختلافات في الخصائص الديموغرافية بين العاملين وزناً كافياً عند تحديد معايير الأداء الوظيفي، وتقييم نتائج الأداء الفعلي بالمنظمة قيد الدراسة.

5. تنمية مهارات العاملين وقدراتهم في مجال الحوار، وإدارة النقاش، والتواصل مع الزملاء، فيما يتعلق بمشاكل العمل.

6. عقد لقاءات دورية مستمرة بالعاملين للتعرف إلى المشاكل والصعوبات التي تعرقل عملهم، ومناقشتها معهم للخروج بمعالجات وتوصيات بشأن الحلول المناسبة التي من شأنها تخطي المشاكل، وتطوير الأداء الوظيفي للعاملين.

7. محاولة التعرف إلى العاملين الذين لهم القدرة على التكيف مع المناخ المحيط، والاستفادة بهم في برامج ترسيخ ثقافة الحوار، والعمل الجماعي المنظم.

قائمة المراجع:

1. أبوبكر، مصطفي محمود، **إدارة الموارد البشرية: مدخل لتحقيق ميزة تنافسية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
2. عبد الباقي، صلاح الدين محمد، **السلوك الفعال في المنظمات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
3. جرينبرج، جيرالد، روبرت، بارون، (تعريب رفاعي، رفاعي محمد، بسيونى، إسماعيل علي)، **إدارة السلوك في المنظمات**، (السعودية: الرياض، دار المريخ للنشر، 2004).
4. هيجان، عبد الرحمن أحمد، **ضغوط العمل "مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها"**، (السعودية: الرياض، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، 1998).
5. ماهر، أحمد، **إدارة الموارد البشرية**، (الطبعة الثانية، مصر: الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004).
6. ماهر، أحمد، **إدارة الموارد البشرية**، (الطبعة الأولى، مصر: الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999).
7. المدهون، محمد إبراهيم، **إدارة وتنمية الموارد البشرية**، (الطبعة الأولى، فلسطين، 2005).
8. المغربي، كامل محمد، **السلوك التنظيمي "مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم"**، (الطبعة الثانية، عمان: الأردن، دار الفرات للنشر والتوزيع، 1994).
9. العطية، ماجد أحمد، **سلوك المنظمة "سلوك الفرد والجماعة"**، (العراق، دار الشروق للنشر، 2003).
10. العميان، محمود سلمان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، (الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2005).
11. الخزامي، عبد الكريم أحمد، **تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين "تقييم الأداء"**، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، 1999).
12. القشطي، الهادي على، **علاقة الضغط الوظيفي بالرضا والأداء الوظيفي**، (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 2003).
13. الطقي، عمر المبروك، **العلاقة بين ضغوط العمل والولاء التنظيمي**، (رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003).
14. الأحرش، خيرية الجيلاني، **الضغوط التنظيمية وأثرها على فاعلية المنظمات**، (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2002).
15. السقا، ميسون سليم، **أثر ضغوط العمل على اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009).
16. الطيب، ايهاب محمود، **أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2008).
17. جلعود، مروان سعيد، **وسائل معالجة ضغط العمل لدى إداريي الجامعات في محافظة الخليل**، (مجلة جامعة القدس للأبحاث، فلسطين، 2008).
18. مسلم، عبد القادر أحمد، **مصادر الضغوط المهنية وآثارها في الكليات التقنية في محافظات غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007).

19. ثابت، نضال عواد، **ضغوط العمل وعلاقتها بالاتجاه نحو مهنة التدريس لدى العاملين بمحافظات غزة**، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2003).

20. مصطفى، عبد العظيم السعيد، **ضغوط العمل وعلاقتها بالالتزام في التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية ودمياط: دراسة ميدانية**، (مجلة مستقبل التربية العربية، م 2، عدد 42، 2006).

21. الدوسري، سعد بن عميقان، **ضغوط العمل وعلاقتها بالولاء التنظيمي في الأجهزة الأمنية: دراسة ميدانية على منسوبي شرطة المنطقة الشرقية**، (رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005).

22. العمري، عبيد بن عبد الله، **ضغوط العمل عند المعلمين بمدارس الرياض الحكومية: دراسة ميدانية**، (مجلة كلية الآداب، العدد 2، المجلد 16، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003).

23. جودة، إيمان، اليافي، رندة، **ضغوط العمل وعلاقتها بالتوجه البيروقراطي وعدم الرضا الوظيفي: دراسة ميدانية**، (مجلة جامعة دمشق، مجلد 18، عدد 1، 2002).

24. السبيعي، شبيب منصور، **أثر ضغوط العمل على أداء ضباط الشرطة: دراسة مسحية على ضباط شرطة مدينة الرياض**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 1999).

25. العتيبي، آدم غازي، **علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي لدى العاملين في القطاع الحكومي في الكويت**، (مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، عدد 2، 1997).

26. العمري، أيمن أحمد، **أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009).

27. عمار، تغريد زياد، **أثر بعض المتغيرات الداخلية على مستوى ضغط العمل لدى الهيئة الإدارية والأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006).

28. حسين، سحراء أنور، **قياس تأثير ضغوط العمل في مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تحليلية استطلاعية لآراء عينة من العاملين في هيئة التعليم التقني**، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 63، جامعة بغداد، 2013).

29. العنزي، سعد علي، **الرضا والوظيفي والأداء في شركة التأمين**، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1985).

30. الفريجات، خضير كاظم، اللوزي، موسى سلامة، الشهابي، أنعام، **السلوك التنظيمي: مفاهيم معاصرة**، (دار أثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2009).

31. سكاران، أوما، (ترجمة: بسيوني، إسماعيل علي، العزار، عبد الله سليمان)، **طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية**، (مطابع جامعة الملك سعود، الرياض،1987).

32. حنفي، عبد الغفار، القزاز، حسين، **السلوك التنظيمي وإدارة الإفراد**، (الإسكندرية، طبع ونشر الدار الجامعية، 1996).

33. حريم، حسين، **السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**، (عمان، دار حامد للنشر، 2004).

34. سيزلافي، أندرو دى، وآخرون، **السلوك التنظيمي والأداء**، (السعودية: الرياض، معهد الإدارة العامة، 1991).

35. العماج، حمود، **علاقة الضغوط التنظيمية في العمل بالأداء الوظيفي للعاملين في مدينة الملك عبد العزيز الطبية للحرس الوطني**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2003).

36- Wagner, J.A., & Hollenbeck, J. R., **Organizational Behavior**, (Englewood cliffs, New Jersey ,1992).

أثر التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا

د. فرج مصباح إمبارك*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية مفادها إلى أي مدى أثر التدخل الخارجي في الاستقرار السياسي بليبيا؟ وذلك من خلال ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان: مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا، ومواردها الطبيعية التي تزخر بها، التي أسهمت بشكل فعال في استقطاب القوى الإقليمية والدولية، وكان المبحث الثاني بعنوان: التدخل الدولي في أثناء وبعد الأحداث التي شهدتها ليبيا وبعدها، وذلك من أجل ضمان مصالحها في هذا البلد، أما المبحث الثالث فتناول: التدخل الإقليمي في الحالة الليبية، تلى ذلك توصيات تهدف إلى وضع حلول لخروج الدولة الليبية من حالتها بغية تحقيق الاستقرار السياسي فيها.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، الاستقرار السياسي، ليبيا.

Abstract:

The study aimed to answer the problem: To what extent has external intervention affected political stability in Libya? This was addressed through three sections. The first section was titled: The concept of intervention, the importance of Libya's geographical location, and its abundant natural resources, which have effectively contributed to attracting regional and international powers. The second section was titled: International intervention during and after the events witnessed by Libya, to ensure their interests in this country. The third section addressed regional intervention in the Libyan case. This was followed by recommendations aimed at providing solutions to help Libya overcome its case and achieve political stability.

Keywords: External interventions, political stability, Libya.

* د. فرج مصباح إمبارك (عضو هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية – جامعة الجفرة – ليبيا).

المقدمة:

عرفت المنطقة العربية على مر العصور تدخلات مستمرة من قبل القوى الإقليمية والدولية سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وبالتزامن مع ما يسمى بثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة نهاية عام 2010م، فقد تعاظم حجم التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة، ولم تكن حالة ليبيا استثناءً، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، حيث لعبت الأطراف الدولية والإقليمية أدواراً رئيسة أفضت إلى تغيير النظام السياسي فيها، ومنذ ذلك الحين لم تكف تلك القوى عن تدخلاتها بشتى الطرق، لذا لم تنعم البلاد بالاستقرار، وذلك انعكس سلباً على الأوضاع السياسية وغيرها من المجالات.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الوقوف على تأثير التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا، حيث لوحظ تعاظم حجم التدخل الخارجي في الشأن الليبي، وتبعا لتباين مصالح تلك القوى واختلاف وجهات نظرها حيال معالجة الأوضاع في ليبيا ساد البلاد حالة من عدم الاستقرار في مختلف المجالات، ومنها الوضع السياسي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. إلى أي مدى أسهم التدخل الخارجي في عدم استقرار الوضع السياسي بليبيا؟
2. ما مدى تأثير الموقع الجغرافي والامكانيات الطبيعية في عمق ومستوى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية والسياسية للدولة الليبية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم وتحليل حجم وعمق التدخل الخارجي في ليبيا بعد عام 2011م والوقوف على أثر تلك التدخلات في الاستقرار السياسي بليبيا.

أهداف الدراسة:

يسعي الباحث إلى تحقيق بعض الأهداف، منها الوقوف على الأسباب وراء تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، ومعرفة ما إذا كان هذا التدخل إيجابياً أم سلبياً على الأوضاع السياسية في البلاد وعلى استقرارها.

مناهج الدراسة:

يستعين الباحث في طرحه لهذا الموضوع بالمنهج التاريخي متبوعاً بالمنهج التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وستقدم الدراسة نظرة مستقبلية لمعالجة تلك القضية، وذلك من خلال قيام هيئة الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه هذا البلد، وكل الأطراف الليبية للنهوض ببلادهم.

مباحث الدراسة:

قسم الباحث ورقته إلى ثلاثة مباحث، عرض في الأول مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا، وفي المبحث الثاني تطرق إلى تدخل القوى الدولية في الشأن الليبي منذ عام 2011م، ثم جاء المبحث الثالث بعنوان التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية.

المبحث الأول/ مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا:

أولاً. مفهوم التدخل:

يعد مفهوم التدخل من الأمور غير المتفق عليها، ويرجع ذلك إلى كون التدخل (فكرة ذات استعمال خطير في القانون والسياسة)[1] ويقصد به تدخل دولة بشكل قسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى بقصد التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المعنية[2].

وقد أعطى **جوزيف ناي** تعريفين للتدخل هما[3] :تعريف ضيق "التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"، تعريف واسع: هي ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة"،

1 – عبد الفتاح عبد الرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة 2009، ص12.

2 – مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996، ص241.

3 – كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016–2017، ص10.

فيما عرفه **ماكس بيلون** بأنه "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية، والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباينة من القمع نتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فقد يتخذ التدخل أشكالاً متعددة منها؛ الحصار الاقتصادي، أو الضغوط الدبلوماسية أو الدعائية، أو في شكل الحرب ويكون التدخل العسكري آخر خيار؛ لأنه ليس بالعمل الأكثر عقلانية"[1].

ثانياً. أنواع التدخل:[2]

1. تدخل مسموح به: ويكون بإذن الدولة المستقلة وبدعوة منها وتنسيق معها.
2. تدخل ممنوع: ويحدث في حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخري بدون إذن منها أو التشاور معها، ويعد هذا النوع من التدخل بمنزلة جريمة عدوان.
3. تدخل ثالث مفوض من الأمم المتحدة تحت مبدأ "مسؤولية الحماية" أو إنقاذ المدنيين من المجازر.

ثالثاً. أهمية الموقع الجغرافي لليبيا:

كلمة ليبيا مشتق من اللبوة، وهي أنثى الأسد، حيث كانت تعيش الأسود في هذه المنطقة بسبب المناخ الملائم لحياتها مما هي عليه الآن، وورد هذا الاسم في التوراة باسم **ليابيم** بمعنى أنثى الأسد، وأطلق بعض المؤرخين العرب اسم **لوبيا** نسبة إلى لوبي بن حام بن نوح عليه السلام[3].

تحتل ليبيا المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث المساحة، والمرتبة الرابعة إفريقيا، حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.800.000 كليو متر مربع، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب كل من تشاد والنيجر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الغرب الجزائر، وتونس من الشمال الغربي، ومن الشمال البحر المتوسط الذي يفصلها عن الجنوب الأوروبي[4].

وتتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي، فهي تقع في وسط شمال القارة الإفريقية، وتعد أهم معابر القارة للبحر المتوسط، فضلاً عن قربها من جنوب أوروبا، وساحلها أطول من أي بلد مطل على البحر

---

1 – المرجع نفسه، ص10.

2– عبد الحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا وليبيا واليمن " جريدة القدس على الرابط: hptts ;ll www. Alquds.co.uk.

2 – محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ ،1972م، 10 ،11.

4 – ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا، 11يونيو 2019 نقلا عن mawdoo3. comhttp:ll www.

المتوسط، إذ يبلغ طوله 1.770 كليو متراً (1.100ميل)، لهذا يمثل الساحل الليبي ممرا لحركة التجارة العالمية، وهذا جعلها محل أطماع للقوى الخارجية على مر التاريخ [1] لا سيما الدول الأوروبية التي ترى فيه مدخلا لمد نفوذها إلى دول شمال المغرب العربي، وبوابة عبور للقارة الأفريقية.

بل إن الدول الإقليمية والدولية تتنافس فيما بينها للسيطرة عليها لتحقيق مصالحها، لا سيما حل مشكلة الطاقة المتفاقمة في الآونة الاخيرة، لما لها من ثروات هائلة من النفط والغاز، فهي عضو في **الأوبك** ويقدر احتياطها من النفط بحوالي 44 مليار برميل، ويبلغ احتياطات الغاز الطبيعي فيها 1540مليار متر مكعب[2] كل ذلك أهلها لأن تحتل المرتبة التاسعة عالميا، في الوقت ذاته لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة.

وقد جعلها موقعها الجغرافي قريبة من أسواق تصدير النفط إلى الأسواق الأوروبية، فالرحلة التي تقطعها الناقلة من ليبيا إلى مرسيليا ذهابا وإيابا تتراوح ما بين 1500– 2000 كم[3].

وبما أن النفط هو العصب الرئيس للطاقة عالميا بالرغم من اكتشاف الطاقة البديلة بسبب تكلفتها الكبيرة، لذا تسعى الدول الصناعية للسيطرة على ذلك المورد لضمان مشاريعها الصناعية، الأمر الذي جعل من النفط سلاحاً ذا حدين، فقد يمد الدولة التي تمتلك هذه الموارد بعامل القوة، ويجعل سياستها الخارجية ذات فاعلية، وقد يكون عامل ضعف، ويجعل منها منطقة صراع ونفوذ بين القوى الخارجية.

إلى جانب ما تقدم، تتمتع ليبيا بإمكانيات هائلة من مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي يرى فيها العالم مصدراً من مصادر الإمدادات المستقبلية للمتطلبات الطاقية[4].

---

1 – الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، القاهرة، سلسلة قضايا الإصلاح (38) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2019، ص14.

2 – عبد الرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فصل الخريف 2012م، ص17.

3 – يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023)، ص354.

4– مؤتمر الطاقة والتعاون العربي – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 21– 23 كانون الأول – ديسمبر 2014. نقلا عن: tp all www file lllc.users I Amaribownloads.bdf.

ونتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، وتعرض العديد من مدنها بسبب الحروب والصراعات المسلحة، بدأ الحديث في الآونة الأخيرة من قبل بعض المسؤولين فيها عن إعادة إعمار البلاد عندما تسمح ظروف البلاد بذلك، لا سيما استقرار الأوضاع فيها، حيث تقدر تكلفة إعادة الإعمار أموالاً طائلة، فقد توقع السيد **أسامة الغويل** وزير الشؤون الاقتصادية بحكومة الوحدة الوطنية أن تصل قيمة الإعمار إلى 500 مليار دينار ليبي (111دولار أمريكي)[1].

هذا الأمر كان محل اهتمام العديد من قبل القوى الإقليمية والدولية التي لديها شركات ترغب من خلال مساهمتها في تنفيذ تلك المشروعات الظفر بتلك الأموال التي سترصد لإعادة الإعمار.

وفقد أعربت كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عن رغبتها في تنفيذ تلك المشاريع عقب زيارات قامت بها وفود تلك الدول إلى ليبيا، وعقدت العديد من المؤتمرات بهذا الشأن منها مؤتمر بدولة تونس الشقيقة (مؤتمر متوسطي) بتاريخ 1/ 11/ 2021م.

المبحث الثاني/ التدخل الدولي في الشأن الليبي منذ عام 2011م:

كانت بداية التدخل الخارجي في الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م عندما اتخذت جامعة الدول العربية العديد من القرارات منها القرار رقم 7289 في مارس 2011م طلبت فيه من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء الأحداث في ليبيا، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وعقب إحالة الملف الليبي إلى هيئة الأمم المتحدة، صدر عن الأخيرة القرار الأممي الأول 1970 في 26 فبراير من العام ذاته، والذي يدعو إلى إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا، وتجميد الأصول المالية، وحظر سفر **القذافي** وعائلته ومقربيه، وإيصال المعونات الإنسانية إلى المتضررين فيها[2]، ثم صدر عنها القرار الثاني 1973 في 17 مارس الذي قضى بفرض حظر جوي، وتفويض دولي لتنفيذ الحظر، بهدف حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وسمح مجلس الأمن

1- أخبار ليبيا. نقلا عن .httpsll. www.network.com

2- نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017-2018) ص31.

للدول بالتصرف منفردة، أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ القرار بما فيها القوة العسكرية[1].

عقب سقوط النظام السياسي في ليبيا، أعلن حلف الناتو في 10/30 /2011م عن وقف عملياته العسكرية فيها، بالرغم من تفاقم مشكلات الدولة على مختلف الأصعدة بما في ذلك انتشار السلاح[2]، وبدلا من أن يعتمد الحلف أو هيئة الأمم المتحدة خطة تضمن استقرار البلاد خلال المرحلة الانتقالية لوحظ تراجع المساهمات الدولية في بناء نظام سياسي جديد للدولة، وهو ما تمخض عنه دخولها في حالة من فوضى دستورية وسياسية بعد أن انحسرت مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على العملية السياسية ومتابعتها.

وعلى الصعيد الداخلي، سادت حالة من عدم الاستقرار عقب الانقسام الداخلي الذي شهدته البلاد بين مختلف القوى السياسية والعسكرية حتى وصل الأمر وفقا للبعض إلى حرب أهلية نتيجة اختلاف وتعارض أراء ومعتقدات ومصالح تلك القوى، فقد عمد كل طرف إلى فرض رؤيته على الحياة السياسية في عموم البلاد.

ففي الشرق الليبي أُعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة من قبل مجلس النواب برئاسة **عبدالله الثني**، بينما قامت المؤسسة العسكرية شرق البلاد في 16 مايو 2014م بعملية عسكرية (عملية الكرامة) ضد مقار تابعة للكتائب الإسلامية التي اتخذت من مدينة بنغازي مقرا لها بهدف تطهيرها وعموم البلاد من تلك الجماعات المسلحة التي باتت تشكل تهديداً على الصعيدين المحلى والإقليمي، وواكب ذلك الإعلان من قبل قادة العملية عن انتهاء صلاحية المؤتمر الوطني العام في البلاد، وتجميد الإعلان الدستوري الذي أقره عقب انهيار النظام السياسي في ليبيا عام 2011م[3].

---

1 – لوهاب حدر باش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع – نوفمبر 2017، ص122.

2– عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر (30 يونيو /حزيران 2015)، 15.

3– فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، وحدة الدراسات أبريل 2020.
نقلا عن .www. Jasoor.cohttp:ll

تلك التحركات رفضت من قبل القوى المسيطرة في غرب البلاد، لتعلن في 13 يوليو 2014 عن عملية فجر ليبيا رداً على عملية الكرامة[1]، وشكلت حكومة موازية في طرابلس بدعم من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في 25 أغسطس من العام ذاته، لاسيما بعد أن صدر قرار من المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب في طبرق.

في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2015م، وبرعاية الأمم المتحدة توصلت القوى السياسية في شرق البلاد وغربها إلى اتفاق عقب جولات عدة بمدينة الصخيرات المغربية، تمخض عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي برئاسة **فايز السراج** ورئيس الحكومة، وعُد برلمان طبرق الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية، وهيئة إعادة الإعمار[2].

لم يقدم ذلك الاتفاق حلاً للازمة الليبية، كما كان مأمولاً منه، بسبب التحديات الخارجية، وعدم اتفاق القوي الدولية والإقليمية على وضع الخطط الكفيلة لأنهاء الازمة الليبية، ناهيك عن عدم التزام القوى الداخلية بالتزاماتها تجاه اتفاق الصخيرات، وفشل حكومة الوفاق برئاسة **السراج** في العاصمة طرابلس بفرض سيطرتها على معظم التراب الليبي.

وقد عبّد هذا الوضع غير المستقر الطريق أمام الدول الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الليبي، ومن هذا المنطلق يمكننا التطرق إلى دور بعض القوى الإقليمية والدولية والتي كان لها دور فاعل ومؤثر في الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ الإطاحة بالنظام السياسي عام2011م، وعلى الاستقرار السياسي في البلاد.

أولاً. التدخلات الدولية:

التدخل الأمريكي/

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورٌ بارزٌ تجاه الأحداث التي مرت بها ليبيا في منتصف شهر فبراير عام 2011م، إذ تمكنت من خلال تتبعها لتلك الأحداث من حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات

1- المرجع نفسه.

2 – المرجع السابق.

دولية على النظام السياسي الليبي، شملت تسليم **القذافي** للمحكمة الجنائية الدولية وتجميد أموال العائلة في البنوك الأوروبية، ومنع توريد الأسلحة وتفتيش البضائع المتجهة إلى ليبيا[1].

ثم قادت الحملة العسكرية ضد ليبيا في الأيام الأولى قبل تسليمها لحلف الناتو في التاسع عشر من شهر مارس من العام ذاته، التي كان لها الدور الرئيس في إسقاط النظام السياسي فيها.

وبالرغم من عدم وضوح الدور الأمريكي تجاه الأحداث التي شهدتها ليبيا عقب سقوط النظام السياسي فيها، إلا أن أهدافها الاستراتيجية تكمن في ضمان السيطرة على الموارد الليبية من النفط والغاز، ومنع كلٍ من الصين وروسيا من السيطرة عليها، وذلك من أجل بقاء سيطرتها على النظام الدولي.

ولهذا فقد أعلنت في مناسبات عدة عن وقوفها إلى جانب الشعب الليبي ضد أي تدخلات خارجية من أجل تحقيق الاستقرار والوصول بالبلاد لانتخابات حرة نزيهة، ففي الرابع عشر من شهر مارس 2023 أحال الرئيس الامريكي **بايدن** خطط استراتيجية جديده إلى الكونجرس مدتها عشر سنوات تهدف إلى تعزيز الاستقرار في عدد من الدول التي شهدت حالة من الصراع ومن بينها ليبيا[2].

التدخل الفرنسي/

قامت فرنسا دورٌ رئيسٌ في الحملة التي ساهمت في إسقاط النظام السياسي في ليبيا، فكانت أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي في بنغازي، واقترحت عقب اندلاع الأحداث الليبية تطبيق عقوبات ضد النظام الليبي، ثم قادت حملة تحريضية وتعبوية لحشد دولي لإسقاط النظام السياسي فيها، فقد طالب **ساركوزي** في 15 فبراير 2011 بضرورة رحيل **القذافي**[3]، وقبيل صدور قرار مجلس الأمن 1973 بساعات أصدر تعليماته للقوات الفرنسية بالتحرك وضرب المواقع العسكرية الليبية الواقعة تحت سيطرة النظام، ثم شاركت وبقوة في الحملة العسكرية على ليبيا استنادا إلى تفويض مجلس الأمن الدولي.

1- أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001- 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013-2014)، ص109.

2- نسرين سليمان " أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 اغسطس 2023. نقلا عن https://www.alquds.co.uk

3- صالح سالم مسعود البوسيفي، الفاتح عبدالله عبد السلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي. نقلا عن http: llwww; alhikmah. My

وفي إطار إصرارها على تغيير النظام السياسي في ليبيا صرح وزير الدفاع الفرنسي السابق جيرار **لونقي** في مؤتمر صحفي في باريس، في الرابع عشر من إبريل 2011 بأن إعلان الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** والرئيس الفرنسي **ساركوزي**، ورئيس الوزراء البريطاني أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود **معمر القذافي**، وهو وفق مراقبين تجاوز واضح لقرار مجلس الأمن 1973 الذي لم يتطرق إلى مستقبل **القذافي** ولم يشر إلى إزاحته[1] ووفق بعض التقارير فإن رتل **القذافي** الذي قصف بتاريخ 2011/10/20 نفذته الطائرات الفرنسية.

كثيرة هي العوامل التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف العدواني ضد النظام السياسي في ليبيا، نذكر منها؛ رفض فرنسا للاتفاق الذي تم بين **القذافي وبيرلسكوني** و **بوتن** قبل الأحداث في ليبيا على مشروع لنقل الغاز الروسي لأوروبا عبر الجنوب مروراً ببلغاريا، الذي سيكون لشركة **أني** الإيطالية نصيب كبير منه[2]، فضلاً عن رغبتها في الحصول على النسبة الأعظم من صادرات النفط والغاز الليبي، وحصول الشركات الفرنسية على الاستثمارات الضخمة في قطاعي النفط والغاز في ليبيا ،وأن يكون لها حصة في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا، التي تقدر وفق الحكومة الفرنسية في عام 2011 إلى 200مليار دولار نتيجة أعمال التخريب والتدمير الذي تعرضت له الدولة الليبية خلال السنوات الماضية[3].

تلك الأهداف وغيرها جعلها تدخل في مناكفات سياسية مع بعض الدول الإقليمية والدولية نتيجة تضارب مصالحها مع مصالح تلك الدول في ليبيا، ومثال على ذلك حينما حاولت فرنسا تقديم مبادرة في إحدى مؤتمرات الحوار الوطني الليبي في مايو 2019 تقضي بأجراء انتخابات ليبية في 10 ديسمبر من العام ذاته، لاقت تلك المبادرة معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقوى أوروبية

1- خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، يناير 2020. نقلا عن http: ll www . alsiasat.com.

2- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية ،2018، ص131.
على الرابط365/file/https:// www.rouyaturkiyyah.com

3- عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا، 24يوليو 2020.
نقلا عن.http:ll www.elpss.eg.org:

أخرى بسبب اختلاف الرؤية الفرنسية مع رؤى تلك الدول[1] وهو ما ينذر بإطالة فترة المرحلة الانتقالية في البلاد ويؤثر بشكل واضح في استقرار الوضع في ليبيا .

وقبل ذلك بعام أسهم استمرار الانقسام الفرنسي–الإيطالي حول ليبيا في عرقلة المبادرات المطروحة لأية تسوية في البلاد، فإيطاليا اعترضت على مخرجات مؤتمر باريس في مايو 2018 بشأن العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع دستور جديد لليبيا يفضي إلى إجراء الانتخابات، بينما خفضت فرنسا مستوى تمثيلها في مؤتمر **باليرمو** في نوفمبر 2018. هذا التقاطع في المصالح بين الدولتين ساهم في عرقلة الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمة الليبية، وهو ما يشير إلى المزيد من الصراع بين الأطراف المحلية، الذي بدوره سيؤثر على حالة الاستقرار السياسي في البلاد، ويجعل من حل القضية في الوقت الراهن أمرا بعيد المنال.

التدخل الإيطالي/

تدخلت إيطاليا في الملف الليبي عقب الإطاحة بالنظام السياسي فيها، وذلك من خلال دعمها لحكومة السراج، وحاولت تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين في الشرق والغرب، كما قامت بإبرام اتفاق الصلح بين القبائل الليبية في الجنوب الليبي (التبو، والعرب، والطوارق)، في شهر مارس 2017، الذي تعلق بمراقبة خمسة آلاف كليو متر من الحدود الليبية الجنوبية، حيث صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تامين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية[2]. ومن هذا المنطلق انصب اهتمام إيطاليا بالأحداث التي تشهدها ليبيا، وأخذت تتحرك في جنوب البلاد لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأحياناً دونما تنسيق مع السلطات الليبية.

1- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات " مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد الخامس عشر (يوليو 2022)، ص 419.

2- محمد السبيطى، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، العدد 25، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017، ص 41.

التدخل الروسي/

عارضت روسيا وفقا لمسئوليها الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حين قدمت على استخدام القوة المسلحة لضرب القوات الليبية المسلحة، متهمة تلك الدول بأنها تجاوزت المهام التي حددتها الأمم المتحدة وفقا لقرارها 1973 الذي نص على حماية المدنيين، وبأنه لدى تلك الدول خطط تهدف إلى إسقاط النظام السياسي في ليبيا خدمةً للمصالحة في هذا البلد، ومنذ ذلك الحين وروسيا تحمل دول الناتو المسئولية على الأوضاع التي وصلت لها ليبيا نتيجة ذلك التدخل. وروسيا كغيرها من الدول لديها مصالح وأهداف تسعى إلى تحقيقها، وتقع المنطقة العربية ضمن تلك الأهداف، فهي تعمل على تأكيد تواجدها في تلك المنطقة، لاسيما على ضفاف البحر المتوسط الجنوبية، وبالرغم من تصريحات المسئولين الروس حول دعمهم للحل السياسي للأزمة الليبية، واعترافهم بحكومة الوفاق ممثلاً شرعياً للشعب الليبي، المعترف بها دوليا، فإنها وفق بعض التقارير قامت بمساندة القوة العسكرية في المنطقة الشرقية، ومدها بالسلاح والعتاد لاسيما في عقب انطلاق حملتها العسكرية على طرابلس، فهي ترى فيها القوة التي يمكن أن تسيطر على زمام الأمور في عموم البلاد، ويأتي دعمها له من منطلق أنها معترف بها من قبل مجلس النواب الجهة الشرعية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي[1].

ومن خلال تواجدها في ليبيا تعمل على أن تكون جزءاً من الحل السياسي فيها، مستفيدة في ذلك من تراجع الدور الأمريكي، وتشتت أراء الدول الأوروبية في التعامل مع الأزمة الليبية، ناهيك عن رغبتها في أن تكون ليبيا نقطة انطلاقها نحو القارة الإفريقية في إطار صراعها مع القوي الدولية، وأن تستخدم قضية اللاجئين والطاقة ورقة ضغط على الأوربيين لتحقيق مصالحها[2] وهو ما ينذر بمزيد من الصراع بين تلك الدول على هذا البلد الغني بموارد الطاقة.

تلك التدخلات واختلافات الرؤى بين القوى الخارجية حول مصير ليبيا ساهم في إفشال المحاولات والمبادرات التي يقدمها رؤساء بعثة الأمم المتحدة المسندة إليهم مهام إنهاء المرحلة الانتقالية وغيرها من

1- تقدير موقف "الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016 نقلا عن .http: ll www .Libya-al-mostakl.org

2- ناجي ملاعب: التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب في الشرق الأوسط وإفريقيا. نقلا عن .http:llwww. iktissadonline.com2021

المهام، وهذا ما خلص إليه تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2013 ومفاده، أن تضارب المصالح بين القوى السياسية الخارجية والإقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم، وأنه عطل الخطط التي تقدمها للمسؤولين الليبيين لإنهاء المرحلة الانتقالية بطريقة ديمقراطية وحل الأزمة الداخلية[1]. وفي السياق ذاته حذر **غسان سلامة** من خطورة ذلك في سبتمبر 2019 عندما قال:" فشل المجتمع الدولي في إنهاء فوري للصراع الذي سيساهم في استمرار النزاع والقتل بين الأشقاء الليبيين، ومضاعفة التدخلات الخارجية، والدعم العسكري للأطراف الليبية، ما سيؤدي إلى تصعيد حاد وفوضي إقليمية"[2].

المبحث الثالث/ التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية:

التدخل المصري/

تولي مصر اهتماماً كبيراً بالأحداث الجارية بالجارة ليبيا نظراً للحدود المشتركة بين القطرين، وهي ترى أن عدم استقرار الأوضاع في هذا البلد سينعكس بشكل سلبي على استقرارها وأمنها القومي، شأنها في ذلك شأن دول الجوار الجغرافي. وتعمل مصر على منع أية مجموعات مسلحة لأن يكون لها موطئ قدم بالقرب من حدودها، والتصدي بحزم لمحاولات تهريب السلاح إلى أراضيها، الذي من شأنه أن يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الداخل المصري.

فقد أعلنت اللجنة المعنية بالملف الليبي برئاسة الفريق **محمود حجازي** رئيس أركان القوات المسلحة عن مقترح يلخص رؤية القاهرة لحل الأزمة الليبية، تضمن المقترح أربع مقترحات، نص الأول منه على تشكيل لجنة مشتركة مختارة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بحد أقصى 15 عضواً عن كل جانب، تقوم بالنظر في القضايا التي سبق التوافق على تعديلها في اتفاق الصخيرات[3] ولكن هذا المقترح لم يكتب له النجاح حتى اللحظة (الدور المصري مازال أعمق وأكبر مما ذكره الباحث).

---

1 – أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، مرجع سبق ذكره، 418.

2– المرجع السابق، ص 413.

3 – تقرير شهر فبراير 2017 – الحالة الليبية، ص18. على الرابط: https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya

التدخل التركي/

عندما أطلق المشير **خليفه حفتر** حملته العسكرية في أبريل 2019 ضد قوات حكومة الوفاق بغية السيطرة على العاصمة طرابلس، دعمت مصر وغيرها من الدول المتحالفة مع تلك القوات تلك الحملة ما دفع بحكومة الوفاق إلى طلب المساعدة والدعم من قبل الحكومة التركية، التي بدورها قامت بتوقيع على مذكرتي تفاهم معها في إسطنبول في 27 نوفمبر 2019، تضمن تركيا من خلالها أحقيتها في التنقيب على آبار الغاز في البحر المتوسط مقابل حصول حكومة **السراج** على التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي[1].

داخلياً كانت تلك الخطوة من جانب السراج محل استهجان وانتقاد من قبل مجلس النواب الليبي، الذي بدوره رفضها كونها لم تعرض عليه للبث فيها بوصفه الجهة الشرعية المخولة بذلك، كما رفضتها بعض الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع الليبي بشكل أو أخر، فكلاً من مصر وفرنسا واليونان رفضت جميعها الاتفاق، وأيدتهم في ذلك الإمارات التي وصفت التدخل التركي بالتغول في المنطقة، وعدته بمنزلة انتهاكٍ للقانون البحري، بينما كان لتركيا رأي أخر، إذ ستعيد تلك التفاهمات للمنطقة توازنها، وستحقق أولوية من أولويات أمنها القومي، وستمكنها من كسر طوق العزلة الذي فُرض عليها من قبل مصر واليونان وإسرائيل وقبرص[2] .

يذكر أن تركيا دعمت العمليات العسكرية التي قادتها عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية ضد قوات القعقاع والصواعق، ثم ازداد التأييد التركي بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق برئاسة **فايز السراج** لاسيما عقب الانقلاب الذي شهدته تركيا عام 2016، حيث أعلن **أردوغان** بأنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات[3]. قلبت تلك التفاهمات موازين القوى لصالح حكومة الوفاق التي تمكنت من تحقيق تقدمات على مختلف الجبهات والمحاور في المنطقة الغربية، وأصبحت في موقع الهجوم بدلا من موقع الدفاع حتي أنها سيطرت على **قاعدة الوطية**، ثم تقدمت القوات التابعة لها وبدعم من تركيا في **ترهونة**

1- حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، مايو 2020. نقلا عن:http:llwww.researchgete. net

2- هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر2019. نقلا عن http:llwww.bbc.com

3- أحمد سعيد نوفل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين ؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص16.

التي سيطرت عليها، حيث أعلن **أردوغان** عن استمرار دعمه لحكومة الوفاق، وقيامه بنشر جنود أتراك وجماعات مسلحة محسوبة على المعارضة السورية في ليبيا استناداً إلى مذكرتي التفاهم بين الطرفين[1]. وعقب التقدم العسكري الذي حققته قوات حكومة الوفاق في ترهونة، وتوجه بعض تلك القوات إلى مدينة سرت، حذر الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي**، في العشرين يونيو/حزيران من تقدم تلك القوات نحو الشرق، وتجاوز خط (سرت – الجفرة)، مشيراً إلى أن ذلك سيدفع بلاده إلى التدخل العسكري المباشر، تلا ذلك تصويت البرلمان المصري بالإجماع على التدخل العسكري المصري في ليبيا[2].

هذا الموقف كان محل ترحيب من قبل برلمان طبرق الذي أجاز التدخل العسكري المصري لحماية أمن البلدين متى دعت الضرورة ذلك، ولتأكيد شرعية التدخل التقى السيسي بعدد من ممثلي القبائل الليبية ممن رحبت بالتدخل العسكري المباشر. عدت حكومة الوفاق الموقف المصري بمنزلة إعلان حرب، وأنه تصعيد خطير يطال سيادة البلاد، كما انتقدت موقف برلمان طبرق، وتعهدت بمواصلة استعادة سيطرتها على كامل التراب الليبي، ومن جانبها انتقدت تركيا على لسان **أردوغان** الدور المصري، ففي تصريح له أمام الصحفيين في 17 يوليو 2021م قال "سنواصل تحمل المسؤولية التي أخذناها على عاتقنا في ليبيا كما فعلنا اليوم"، عاداً الخطوات المصرية "انخراطا في مسار غير شرعي"[3].

وعلى خلفية التدخل التركي في ليبيا تصاعد التوتر كذلك بين فرنسا وتركيا في الآونة الأخيرة، إذ انتقد **ماكرون** تدخل تركيا في الشأن الليبي، ومحذراً من أن **أنقرة** تمارس لعبة خطيرة في تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق في غرب ليبيا، واتهمها بأنها تخرق جميع الالتزامات التي تعهدت بها في

1- المرجع السابق نفسه، ص 16.

2- وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص3.
نقلا عن : http:// www.fikercenter.com

3 – المصدر السابق، ص5-7.

مؤتمر برلين[1]، تركيا بدورها اتهمت فرنسا بأنها هي من تقوم بتصعيد الأزمة في ليبيا، وانتهاك قرارات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي من خلال تأييدها للجيش الوطني الليبي في الشرق[2].

التدخل القطري/

قدمت قطر كغيرها من الدول الإقليمية، ودول حلف الناتو، الدعم المادي والعسكري للمعارضة الليبية إبان الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011، وبعد أن وضعت الحرب أوزراها وسقط النظام السياسي الليبي في 20 /10 / من العام ذاته، عبر أمير قطر عن شكرة وامتنانه للحلف الأطلسي عن العمل الذي قام به في ليبيا وأفضى إلى إسقاط نظامها السياسي قائلا: لولا الناتو ما تمكنا من تحرير شعب ليبيا. ونتيجة لانهيار مؤسسات الدولية الليبية والانتشار الكبير للسلاح فيها، وهو أمر غير معهود من قبل، تعالت الأصوات المطالبة بتجميع السلاح الذي وصل إلى كل منزل في ليبيا، وتسليمة إلى الجهات الأمنية في الدولة، فضلا عن المخازن التي ضُرب العديد منها من قبل حلف الناتو، وتركت أخرى للنهب والسرقة من قبل المجموعات المجهولة والعابرة للحدود، إلا أن التدخل القطري أفشل تلك المطالبات بحجة الحفاظ على الثورة، وضمان مشاركة الثوار في القرار السياسي[3].

لقد أسهم انتشار السلاح في انتشار الجريمة والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد ناهيك عن تجهير مدن بأكملها بسبب هذا الاقتتال، حتي إن الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تحقيق الأمن والاستقرار وبث الطمأنينة بين المواطنين وقفت عاجزة عن إيجاد حل ناجع لتلك المعضلة.

التدخل الإماراتي/

إلى جانب تلك القوى كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دور مؤثر في الأزمة الليبية، حيث قدمت الدعم لقوات الجيش الوطني في شرق البلاد منذ أن أعلن عن عملية الكرامة، وعلى النقيض قدمت كل من قطر والسودان الدعم والمساندة لحكومة الوفاق الوطني في غرب البلاد والحكومات التي سبقتها،

1- رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل أخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92- الخميس 2-7-2020 نقلا عن http:llwww.afrigatenews.snet

2- المرجع السابق نفسه.

3 - المرجع السابق نفسه.

وهو ما أسهم في تعقد الأمور وكرس حالة الانقسام بين الفرقاء الليبيين بدلا من الضغط باتجاه الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وعقب تراجع قوات الجيش الليبي إلى حدود سرت – الجفرة وتوصل أطراف الصراع إلى هدنة عبر تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية، تم التوصل في مارس 2021 في جنيف وتحت رعاية الأمم المتحدة إلى خريطة طريق تشكل بموجبها مجلس رئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، أعطت بموجبها مهلة 18 شهرا لإنجاز الانتخابات والمصالحة الوطنية، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الأسطر. ويعد هذا الاتفاق بمثابة اختبار حقيقي لنوايا المجتمع الدولي تجاه الأزمة الليبية، ومدي صدق تحركاته لإنهاء المرحلة الانتقالية في البلاد، والوصول بها إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، إلا أن استمرار الوضع على ما هو عليه بين أن مصالح القوى الإقليمية والدولية أقوى من إرادة المجتمع الدولي، وهذا يماثل ما اتخذها المجتمع الدولي بشأن حظر توريد السلاح إلى ليبيا، وهو ما أوصل البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

في شهر فبراير2022 قرر مجلس النواب الليبي تكليف حكومة جديدة برئاسة **فتحي باشاغا** خلفاً لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة **عبدالحميد الدبيبة**، إلا أن الأخير رفض تسليم السلطة بحجة أن هذا الأمر اختصاص أصيل للمجلس الرئاسي، وبدأت بوادر الانقسام تلوح في الأفق من جديد، حيث أصبح هناك معسكران، الأول: معسكر **باشاغا** المدعوم من مجلس النواب وبعض أعضاء مجلس الدولة، إلى جانب المؤسسة العسكرية في الشرق، والثاني: معسكر يضم **الدبيبة** وقوى تيار الإسلام السياسي وتدعمه بعض القوى الإقليمية والدولية وأبرزها تركيا، وهذا يرجح استمرار حالة عدم استقرار البلاد سياسياً وعلى جميع الأصعدة.

الخاتمة:

كانت بداية التدخل الخارجي في ليبيا عقب اندلاع الاحتجاجات فيها في منتصف شهر فبراير عام 2011، بدأ من جامعة الدول العربية التي أحالت القضية إلى الأمم المتحدة التي بدورها أوكلت لحلف الناتو القيام بالعمليات العسكرية في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وقد أمعن الحلف بدوره باستخدام القوة العسكرية متجاوزا التفويض الذي منحته إياه الأمم المتحدة، حيث قام بضرب المعسكرات والبنى

التحية للبلاد، وقان بدورٍ واضحٍ بالتعاون مع بعض القوى الأوروبية في إسقاط النظام السياسي في 2011/10/20، وعقب سقوط النظام في ليبيا ترك الحلف البلاد للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية لتحدد مصير الدولة الليبية، وقبل ذلك لهيئة الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الورقة ،نتيجة لتضارب مصالح تلك القوى في هذا البلد .

فتدخل هذه الدول أسهم في تغذية الصراع بين الأطراف الليبية المتنازعة، فكل طرف محلي له رديف خارجي يسانده في المحافل الدولية ويمده بالعتاد، ما زاد من حدة الصراع بين أطرافها، وأثر بشكل كبير في الاستقرار السياسي في البلاد. وما زاد الأمر تعقيداً أن تلك القوى الإقليمية والدولية لم تتبنَّ رؤية موحدة وبنَّاءة لخروج بليبيا من أزمتها، بل اختلفت الرؤى بسبب حرص كل دولة من هذه الدول على تحقيق مصالحها الضيقة في هذا البلد، ناهيك عن أهدافها المتضاربة التي من شأنها إعاقة الحلول التي تهدف إلى إنهاء الأزمة الليبية والانتقال بالبلاد إلى حالة من الاستقرار عبر إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى انتخابات ديمقراطية ودستور يبن شكل النظام السياسي فيها.

إن الدول الإقليمية والدولية تعلمان أن استقرار ليبيا سيحد من تدخلاتها في الشأن الليبي لا سيما إذا قررت النخب السياسية في البلاد وعن قناعة البدء في بناء مؤسسات الدولة الليبية الموحدة بعد المصالحة والبدء في إعادة الإعمار واستغلال ثروات البلاد من أجل رفاهية شعبهم، ولهذا فهي ستستمر في زرع الفتن بين أبناء الشعب الواحد متى سمحت لها الظروف بذلك.

التوصيات:

1. إن حل الأزمة الليبية بيد الليبيين دون سواهم التي تبدأ من المصالحة الوطنية الشاملة بين الفرقاء الليبيين خطوة أولى، والاتفاق على إنهاء المراحل الانتقالية، وقطع الطريق أمام القوى الخارجية التي تعمل فقط على تحقيق مصالحها في ليبيا، وإن جاء ذلك على حساب الليبيين أنفسهم.
2. البدء في إعداد قاعدة دستورية من قبل متخصصين، من سياسيين وقضاة وأصحاب الخبرة في هذا المجال، تبين شكل الدولة ونظامها السياسي، وبما يضمن حقوق وتوجهات جميع أطياف الشعب الليبي ودون إقصاء لأي منها.

3. على المسؤولين الليبيين تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الليبيون دون إقصاء، بحيث يكون صندوق الانتخابات هو الحل والفيصل للخروج بالبلاد من أزمتها والانسداد السياسي الذي تعاني منه، لا القوة العسكرية أو المناطقية التي تفقد الثقة بين الأخوة.

4. يتعين على الأطراف الليبية والمسؤولة سياسياً الاتفاق على توزيع إيرادات الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وكذلك الموارد الصناعية، وتوزيعها توزيعاً عادلاً على أقاليم ليبيا الثلاثة، لضمان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لكل أفراد الشعب.

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

1- الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، سلسلة قضايا الاصلاح (38) القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2019م.

2- عبد الفتاح عبد الرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة، 2009م.

3- حمود شاكر الحرستاني، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ ،1972م.

4- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.

ثانياً/ الرسائل العلمية:

1- أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001– 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013–2014).

2- كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م.

3- نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2017–2018م.

ثالثاً/ الدوريات:

1- أحمد سعيد نوفل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017م.

2- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير " دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والاخفاقات " مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد الخامس عشر، (يوليو 2022)

عبد الرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012م.

3- عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر ،30 يونيو/ حزيران 2015م.

4- لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع – نوفمبر 2017م.

5- محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017م.

6- يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023).

رابعاً/ الشبكة العنكبوتية:

1- أخبار ليبيا. نقلا عن .httpsll. www.network.com تقدير موقف " الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016 على الرابط–http: ll www. Libya–al mostakl.org. :

2- تقرير شهر فبراير 2017 الحالة الليبية الرابط-https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya-

3- حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، مايو2020.على الرابط: https:ll www.researchgete. net

4- خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية. على الرابطhttps:// www.alsiast.com

5- رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل أخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92- الخميس 2-7-2020. على الرابط: https:llwww.afrigatenews.snet

6- صالح سالم مسعود البوسيفي، الفاتح عبدالله عبدالسلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي على الرباط.https:ll www.alhikmah. My

7- عبد الحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا وليبيا واليمن " جريدة القدس على الرابط : hptts ;ll www. Alquds.co.uk.

8- عصام عبدالشافي، خريطة الأهداف والمصالح : ماذا تريد فرنسا من ليبيا ؟، 24يوليو 2020 على الرابط:. www. IPSS.EG.ORGhttps:ll

9- فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، أبريل 2020. على الرابط .www. Jasoor.cohttps:ll

10- ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا ،11يونيو 2019.على الرابط:..mawdoo3. comhttps:llwww

11- مؤتمر الطاقة والتعاون العربي – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 21- 23 كانون الاول – ديسمبر 2014. نقلا عن : http all www file lllc.users l Amaribownloads.bdf.

12- ناجي ملاعب : التدخل الروسي في ليبيا : مكاسب في الشرق الأوسط وأفريقيا.
على الرابط .https:llwww. iktissadonline.com2021

13- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية،2018.
على الرابطhttps://rouyaturkiyyah.com/file/365

14- نسرين سليمان" أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 أغسطس 2023 على الرابط: https://www.alquds.co.uk.

15- "هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر2019.
على الرابط: https:llwww.bbc.com.

16- وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
على الرابط:https://fikercenter.com

التداعيات الأمنية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: رؤية وسبل المواجهة

أ. محمد محمد برفاد*

المستخلص:

موضوع هذه الدراسة هو دراسة الحالة المعقدة التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتحليل أسباب هذه الأزمة، وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، واقتراح حلول عملية لمعالجتها، ودُرِس الموضوع من خلال ثلاثة مباحث؛ هي : المبحث الأول: تناول أزمة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ومواجهة الإرهاب، والمبحث الثاني: تناول إدارة الصراع عبر المنافسة وإعادة التموضع، والمبحث الثالث: تناول قضية انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وجهود المواجهة، وبينت الدراسة نتائج عدة من بينها ارتفاع معدلات العنف والهجمات الإرهابية بمنطقة الساحل، وأخيراً قدمت الدراسة محاور عدة تمثل سبلاً لمواجهة هذه الأزمة، وشملت استراتيجيات عديدة، مثل: التعاون الدولي والإقليمي، ومكافحة التطرف والإرهاب.

الكلمات المفتاحية: التداعيات الأمنية، الجماعات الإرهابية، الساحل الإفريقي.

Abstract:

This study addresses the complex problem facing the African Sahel region, namely the worsening state of security instability and the spread of terrorist groups, and analyzes the causes of this crisis. By focusing on the complex political dynamics in the Sahel region, and how competition between states and groups exacerbates conflicts and the spread of extremist groups, which has led to a set of negative repercussions that threaten the stability of the region and affect the lives of millions of people in the region. It also discusses the role of the geopolitical repositioning of international and regional powers in influencing these conflicts. This study aims to provide a comprehensive view of the security crisis in the African Sahel region, and proposes practical solutions to address it.

Keywords: Security implications - Terrorist Groups - African coast.

* أ. محمد محمد برفاد (المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية).

مقدمة:

تشـــهد منطقة الســـاحل الإفريقي تهديدات لا تماثلية عديدة، أثرت في أمن شـــعوب المنطقة واســـتقرارها، التي منها تهديد تنظيمات جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة، وما زاد تفاقم وخطورة هذين التنظيمين هو الارتباط والتعاون والتنســـيق والتحالف الموجود بينهما، وما زاد الأوضـاع تدهورًا فشل دول المنطقة، وعجزها عن مراقبة حدودها الشاسعة، وهو ما يجعلها ملاذاً آمناً وبيئة ملائمة تســـتحكم فيها، وتتنامى مثل هذه التنظيمات الخارجة عن القانون، وما يزيد حالة انعدام الأمن تعقيداً هو ظاهرة انتشـار Spillover الإرهاب والجريمة معاً في مقابل ضـعف المقاربة الميدانية الممارساتية للحكومات المحلية، وهذا ما استدعى استجابات غربية عسكرية مثلت دافعاً جديداً أمام هذه الفواعل التهديدية الجديدة وخصـوصـاً الإرهاب، وعلى هذا الأساس تشـهد دول منطقة السـاحل الإفريقي منذ أكثر من عقد من الزمن أزمات سـياسـية وأمنية متداخلة، نتيجة انتشـار هذه الجماعات الإرهابية المسـلحة العابرة للحدود، وعصـابات الجريمة المنظمة (المخدرات والأسـلحة والمتاجرة بالبشـر) في تلك المناطق الصـحراوية ذات التضـاريس الوعرة التي تؤمن لتلك الجماعات التحصـين والتخفي عن أنظار سـلطات إنفاذ القانون من قوات حكومات تلك المناطق، فضـلاً عن الانقلابات العسـكرية والصـراعات المتجددة على السـلطة، بين العسـكر والمدنيين، وبين السـياسـيين المنتمين لأيدولوجيات مختلفة، والتيه المسـتمر حول مفاهيم جدلية فكرة الدولة الحديثة، ما تسـبب في نمو وانتشـار جماعات العنف والتطرف في تحويل منطقة السـاحل الإفريقي إلى واحدة من أبرز بؤر الإرهاب في العالم. تنطلق إشـكالية هذه الدراسـة حول التداعيات الأمنية للجماعات الإرهابية في منطقة السـاحل الإفريقي من السـؤال الرئيس: إلى أي مدى تسهم التفاعلات المعقدة بين انتشار الجماعات الإرهابية، والصراعات الإقليمية، والضعف المؤســـســـي في تعميق الأزمة الأمنية، وما الآثار المترتبة على ذلك في اســـتقرار المنطقة وتطلعاتها التنموية؟ وما هي التداعيات الأمنية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على حالة النيجر وتشاد؟ وكيف تؤثر هذه التداعيات في استقرار المنطقة وعلاقاتها الإقليمية والدولية؟.

تعد هذه الإشكالية البحثية ذات أهمية بالغة لفهم الأوضاع المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الإقليمية والدولية وتحليل الدور الذي تقوم به الجماعات الإرهابية في النيجر وتشاد في زعزعة الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل.

المبحث الأول/ أزمة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ومواجهة الإرهاب:

بدايةً، يعرف الساحل الإفريقي من الناحية الجغرافية بأنه الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثم يشكل الساحل بذلك منطقة شاسعة، وهذا أوجد حالة تنوع واختلافات اثنيّة وعرقية وقبلية، جعلها محل اهتمام استراتيجي كبير، وجعلها بيئة مناسبة لنمو التطرف والصراعات. [1]. ويعود تاريخ انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إلى عام 1992م إثر ارتدادات أزمة الانتخابات الجزائرية، ودخولها في حالة صراع داخلي بعد إلغاء نتائج الانتخابات، مهّد ذلك لنشوء جماعات إرهابية، وبعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م ظهر تنظيم القاعدة معززاً وجوده في المنطقة، فقد أعلنت جماعات محلية متطرفة سنة 2006م تبعيتها للتنظيم، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت بيئة الإرهاب في منطقة الساحل تحولات فارقة عدة، حيث ظهرت مجموعات إرهابية جديدة واندمجت أخرى، وتكيفت مع عمليات مكافحة الإرهاب والتمرد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[2].

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي توسعاً ملحوظاً في أنشطة المنظمات المتطرفة، وخاصة مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ما تسبب في تفاقم الأزمات الإنسانية وتدهور الأوضاع المعيشية لملايين السكان[3]. وبحسب التقديرات الأممية فإن الأنشطة الإرهابية تفرض تحديات إنسانية متزايدة في بوركينا فاسو، إذ احتاج نحو 4.7 مليون شخص للمساعدات الإنسانية، وتسببت في تشريد أكثر

(1) إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي (مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 1، يناير 2024م)، ص273.

(2) أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية، منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة (مجلة الدراسات السياسية الاقتصادية، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م)، ص177.

(3) تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، كانون الثاني/ يناير 2023م متاح على الرابط التالي، https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117807 تاريخ الدخول2024/4/15م.

من مليوني نازح داخلياً، و8.8 مليون شـخص في مالي[1]. وشـددت لجنة الحكماء في "الكوميسـا"* على خطورة التداعيات الإنسـانية والمعيشـية المترتبة على توسـع أنشـطة الجماعات الإرهابية في دول منطقة الساحل الإفريقي، بعدما تمكنت من الاستيلاء على مساحات من الأراضي بالقوة، وهو ما جعل المنطقة إحدى أبرز بؤر العنف والإرهاب المشتعلة ، وجاء في تقرير اللجنة أن تزايد معدلات الأنشطة الإرهابية أسـهم في تفاقم الهشـاشـة الاجتماعية والاقتصـادية في تلك المنطقة، وأصـبح الملايين من سكانها بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة [2].وحذرت لجنة الحكماء في "الكوميسا" من خطورة الممارسات الممنهجة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة لاستهداف المدنيين من أجل ترهيب المجتمعات المحلية، ما يدفع الملايين إلى النزوح، على المسـتويين الداخلي والخارجي عبر رحلات الهجرة غير النظامية، كما أدت إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الدول الساحلية الشمالية وعلى وجه الخصوص ليبيا، ثم إلى أوروبا [3].

وحذر خبراء ومراقبون دوليون، أن منطقة السـاحل الإفريقي تُعد الأكثر تأثرًا بالأنشـطة الإرهابية، وهو ما ينعكس بشكل كبير على الأوضـاع المعيشـية فيها، وباتت تعاني من أزمات حادة، إضـافة إلى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين[4].

وتشير التقديرات إلى أن نحو 43 % من الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم توجد في منطقة السـاحل الإفريقي، وسـبق أن حذر مسـاعد الأمين العام للأمم المتحدة لشـؤون إفريقيا في

(1) حمد مراد، الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في «الساحل الإفريقي ‘مركز الاتحاد للأخبار 24 فبراير 2024م متاح على الرابط التالي :https://www.aletihad.ae/news تاريخ الدخول2024/4/15م.

* هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسع عشرة دولة. تعود نشأة الكوميسا لعام 1994، عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام 1981. تسع دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 (مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي)، كما انضمت رواندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2006.

(2)- عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي على أمن دول شمال إفريقيا (مركز دراسات الشرق الاوسط) متاح على الرابط التالي https://www.orsam.org.tr/ar/home- page / تاريخ الدخول2024/4/15م

(3)- حمد مراد، مرجع سبق ذكره.

(4)- عبد النور تومي، مرجع سبق ذكره.

إحاطة لمجلس الأمن من تفاقم الوضع الإنساني المتردي بسبب الهجمات الواسعة النطاق ضد أهداف مدنية، والمواجهات المسلحة للوصول إلى الموارد وفرض السيطرة [1]. وذكرت تقارير دولية أن تنامي الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي أسهم في زيادة أعداد المشردين بشكل غير مسبوق، ومن بينهم ملايين النساء والأطفال، ومن ثم لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة، إضافة إلى العمل على مكافحة جماعات العنف والتطرف في القارة الإفريقية بشكل عام[2]. ونظراً لما تتسبب فيه الأنشطة الإرهابية من تعطيل للخدمات والمرافق الأساسية مثل التعليم، والصحة، إضافة إلى انعدام الأمن الغذائي لملايين السكان، وخاصة المشردين والنازحين، حاولت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في العقود الماضية دعم حكومات منطقة الساحل الإفريقي، مثل المساعدة في بناء الدولة، ونشر الحرية، وتحقيق المساواة، وتأسيس الحكم الرشيد من أجل التنمية التي تعدّ خلاص شعوب المنطقة، ولكن هذه المبادئ الغربية "الوهمية" أخذت مساراً عكسياً في تلك المنطقة، ما دفع إلى خروج جيل كامل تمثله نخب إعلامية وسياسية وعسكرية ومنظمات مجتمع مدني لتعبر عن رفضها القاطع لسياسية استعلاء القوى الدولية ونفوذها وهيمنتها، مثلاً، هناك عداء متزايد تجاه فرنسا ونفوذها، ليس في منطقة الساحل الإفريقي فقط، بل في القارة الإفريقية بشكل عام أيضاً، بسبب سياستها الاستعمارية تجاه هذه الدول [3]. حيث يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويمر بـ 14 دولة تزيد مساحاتها عن خمسة ملايين كيلومتر مربع، يعرف الجزء الغربي من الساحل الإفريقي بتنوعه العرقي والديني والمذهبي وبنسيجه القبلي الاجتماعي، وبكثافة سكانية كبيرة، جلهم مزارعون تقليديون، علاوة على امتهانهم رعي الماشية في أوساط بيئية بالغة الصعوبة، وفي محيط اجتماعي معقّد، هذا كله مع انعدام الاستقرار الأمني والتوتر السياسي المستدام، والفقر وانعدام آفاق حياة أفضل لشباب دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل أنتجت أزمات متشابكة، أصبحت

(1)- "مارثا بوبي" مساعدة الأمين العام لشؤون إفريقيا، الوضع الأمني في منطقة الساحل لا يزال "مقلقا للغاية" الامم المتحدة 16 مايو 2023م: متاح على الرابط التالي:https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120432 تاريخ الدخول2024/4/15م.

(2)- المرجع السابق.

(3)- أحمد مراد "الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في "الساحل الإفريقي" (مركز الاتحاد، القاهرة) https://www.aletihad.ae/news/ تاريخ الدول 2024/4/20م.

مصـــدر قلق كبير لدى حكومات الدول المجاورة، كمســألة الهجرة غير الشــرعية وتداعياتها على دول الجوار بشــمال إفريقيا، وخاصـــة ليبيا، التي يعبر ويهاجر عبرها أغلب المهاجرين من هذه الدول التي تعد منكوبة إلى دول جنوب الاتحاد الأوروبي التي تخشــى اشــتعال أزمة ونقطة توتر جديدة في حالة عدم إدارة أزمة النيجر بواقعية، وضرورة البحث عن استراتيجية شاملة لحل مشاكل الإبقاء على أنظمة سياسية عسكرية متهرئة، ونخب مدنية لا تزال رهينة التبعية والتغافل عن مساوئ الأنظمة الدكتاتورية، واســتغلالها من القوى الدولية والإقليمية التقليدية، التي بدأ نفوذها في المنطقة يتلاشــى، تاركة شــعوب المنطقة في فقر مدقع، هذه العوامل هي المصدر الرئيس لظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تحوّل هذا المتغير الاجتماعي في تلك الدول الإفريقية إلى مخاطر تهدد الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، بشكل عام، وليبيا بشــكل خاص، التي تمتد حدودها عبر مجموعة من دول منطقة الســاحل الإفريقي، ومنها النيجر، انطلاقاً من الحدود البرية التي تربط ليبيا مباشـــرة مع النيجر، التي تربط موريتانيا مع مالي، موريتانيا التي لا تمتلك حدودا مباشــرة مع النيجر، فضــلت حتى الآن خيار الحياد والنأي بالنفس عن الأزمة الحالية في النيجر[1]

المبحث الثاني/ إدارة الصراع عبر المنافسة وإعادة التموضع:

إن التطورات الميدانية للأزمة في النيجر تســـير بين حدّة التوتر تارةً، والتهدئة تارةً أخرى، بين الانقلابيين في نيامي والمجموعة الاقتصـــادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، حيث أدانت ليبيا، الدولة الجارة للنيجر الانقلاب، ودعت إلى عودة الشرعية الدستورية والاستقرار في النيجر، فليبيا باتت معنية بالوضع الأمني في النيجر، كما هو حال تأثرها بالوضع السياسي والعسكري في جارتها الأخرى تشاد، حيث شــهدت الفترة الأخيرة تطوراً خطيراً داخل الحدود الليبية، بقيام الطيران التشــادي بقصــف مواقع للمعارضـة التشادية داخل ليبيا [2]. هناك نسبة كبيرة من المهاجرين غير النظاميين يستقرون في دول

(1)- أحمد عبد الرحمن حسن، تحولات جيوسياسية.. التنقيح التكتيكي وآفاق المستقبل في دول الساحل، مجلس رئاسة الوزراء مركز المعلومات 8 يناير 2024م، متاح على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8951 تاريخ الدخول 2024/4/25م.

(2)- أحمد مراد، مرجع سبق ذكره.

شـمال إفريقيا، وخاصـة ليبيا لفترة من الزمن، بصـفتها محطة عبور مؤقتة قبل توجههم نحو أوروبا، أصـولهم من دول السـاحل الإفريقي، هذه المسـألة أصـبحت معضـلة لدول العبور، ومنها ليبيا ودول الاسـتقبال الأوروبية على حد سـواء، ودول شـمال إفريقيا التي ليس لها حدود برية مباشـرة مع دول الساحل الإفريقي، لكنها شهدت نزوح الآلاف من دول الساحل الإفريقي نحوها، عبر الحدود الجزائرية، الأمر الذي خلق في تونس أزمة مجتمعية وأخلاقية، بسبب التصريحات الشعبوية للرئيس قيس سعيّد، التي اتسـمت بنبرة عنصـرية تجاه هؤلاء النازحين، وتسـببت بموجة من السـلوكيات العدائية وغير الإنسانية تجاههم من التونسيين المؤيدين لخطاب سعيد، وعلى وقع هذه المشكلة، سارعت دول الاتحاد الأوروبي وتونس إلى توقيع مذكرة تفاهم تهدف بصورة جزئية إلى الحد من الهجرة غير النظامية، وهي الاتفاقية التي وصـفتها النخب الفكرية والسـياسـية المعارضـة في تونس باتفاقية العار[1]. بناء على ما تقدم، لطالما كانت سياسة الهيمنة التي تمارسها القوى الدولية والإقليمية في إفريقيا بعامة، وفي منطقة الساحل والصحراء الإفريقي بخاصة، تتسم بالنفاق وعدم الانسجام مع مصالح شعوب تلك المنطقة، ما جعل الشعوب الإفريقية تفقد ثقتها بتلك السياسات، وترفض اتباعها، سواء في النيجر ومالي وبوركينا فاسـو وموريتانيا ... إلخ، ولذلك نجد الآن أيضـاً أن هنالك جبهة رفض لنشـوب صـراع إقليمي جديد بسبب أزمة النيجر في منطقة الساحل، المضطربة أصلاً منذ عقود، التي تعيش توترات وعدم استقرار بشكل شبه مستدام، ناهيك عن المجاعة والجفاف، وسيوف الجماعات الإرهابية، والفساد، وهيمنة القوى الدولية والإقليمية التقليدية، وهيمنة القوى الجديدة الوافدة على المنطقة، مثل مرتزقة جماعة "**فاغنر**" الروسية. حيث إن الرفض المتزايد للوجود الفرنسي في هذه المنطقة جعلها تصبح ساحة "لعبة كبرى" جديدة للقوى العظمى، الدولية والإقليمية، على غرار منطقة آسـيا الوسـطى، ما دفع قادة دول شـمال إفريقيا المجاورة للنيجر، للتحذير من جعل النيجر ساحة صراع جديدة على طاولة لعبة الأمم. ومن ثم فإن أزمة النيجر ليست عاصفة صحراء عابرة، بل هي أزمة إقليمية سترسم المعالم الجديدة لمستقبل السياسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي، هذه المعالم ستحددها نتائج إدارة أزمة النيجر وانعكاساتها

(1) محمد الناصر، "الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصدي الإرهابية " الأحرار، 2021م.

على جيرانها في المنطقة. وقد تلجأ الجماعات المتطرفة والمسلحة إلى المزيد من التعاون والتحالف فيما بينها نتيجة الخسائر التي تكبّدتها بين عامي 2022م و2023م؛ حيث بدأت هذه التنظيمات تفقد بعض أماكن سيطرتها، وخاصة في شمال مالي، وقد يؤدي هذا أيضًا إلى توجه المسلحين نحو مناطق أخرى، نظرًا للتداخل الاثني بين دول المنطقة وخاصة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ويعني ما سبق أنه في حين تشهد بعض مناطق الساحل الإفريقي تحسناً في الاوضاع الأمنية، هناك مناطق أخرى تشهد اتفاقهم حول انعدام الأمن، كما هي الحال في بوركينا فاسو في الأشهر الأخيرة؛ حيث تأسس في مالي (تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجبهة تحرير ماسينا التابعة لـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وأنصار الإسلام" اللتين تنشطان في شمال بوركينا فاسو)، لتهدد عددًا من المجتمعات في جميع أنحاء بوركينا فاسو، ما يحوّل البلاد إلى مركز للعنف في الساحل الإفريقي، ويُفقد حكومتها اليوم السيطرة عن قرابة نصف أراضيه.

كشفت التقارير في عام 2023م عن أن القضايا الأمنية في الساحل الإفريقي تتغير وتتراوح بشكل رئيس من الإرهاب إلى أشكال أخرى من انعدام الأمن؛ إذ تتراجع عمليات الجماعات الإرهابية مثل «بوكو حرام» في بحيرة تشاد، بينما تشهد مناطق أخرى بشمال ووسط نيجيريا تزايدًا في أعمال اللصوصية والاختطاف والعنف المجتمعي وغيرها، وهناك استمرار لأزمة الهجرة غير النظامية التي أصبحت الساحل ممرًا رئيسًا ونقطة انطلاق لها للذين يحاولون الوصول إلى أوروبا بغض النظر عن أخطارها[1]. على الرغم من أن تقدم المتطرفين جنوبًا نحو دول مثل ساحل العاج، أوتجو، وبنين، وغانا، سيعيد الاهتمام نحو تعزيز مبادرات «أكرا» التي أُطْلِقت عام 2017م (المصدر) كآلية لمنع انتشار الإرهاب من منطقة الساحل، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتعبر عن ذلك الدول الأعضاء في المبادرة بالمناطق الحدودية (بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وتوغو)؛ وقد بادرت الحكومة العسكرية بالنيجر في أواخر نوفمبر 2023م بإلغاء القانون رقم (36/ 2015م)

(1) نجم الدين الحكيم، مستقبل دول الأمن في الساحل الإفريقي في 2024م، رئاسة مجلس الوزراء مركز المعلومات 2023م، متاح على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9131 تاريخ الدخول 2024/4/30م.

الذي يجرم نقل المهاجرين شـــمالًا من أغاديز إلى ليبيا للانتقال إلى أوروبا [1]. هذا ولا يمكن فصـــل المستقبل الأمني في دول الساحل الإفريقي عن مستجدات الأزمات الدبلوماسية، مثل الأزمة الجارية بين "مالي والجزائر" منذ إعلان الجيش المالي عن ســـيطرته على كيدال، وتوجيه باماكو تهمة دعم متمردي الطوارق إلى الجزائر، الأمر الذي ينذر بخطر عودة مالي إلى وضــع ما قبل اتفاقية 2015م، ونسف الجهود المبذولة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار ومكافحة انتشار الأسلحة في المنطقة، ولعل الانفلات الأمني في مالي سيؤثر في جميع الدول المجاورة، بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وغينيا والســـنغال وســـاحل العاج وغانا وغيرها من دول غرب إفريقيا. ومن الناحية الجيوسياسية، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة جديدة للتنافس بين القوى الدولية؛ حيث يواجه الغرب وروسيا معضلات استراتيجية ستتطور في عام 2024م، كما أن الانسحاب الأخير للجيش الفرنسي من النيجر لا يعني بالضرورة نهاية العملية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا بأكملها، حيث أكّد هذا انتقال القوات الفرنسية إلى مركز عملياتها في تشاد المجاورة للنيجر، وبرغم قول القادة العسكريين في النيجر إنهم سينهون مهمتين أمنيتين ودفاعيتين للاتحاد الأوروبي في البلاد، فإن واشنطن ستحتفظ بحوالي 1000 عسكري في النيجر مع الاستعداد لاستئناف التعاون مع المجلس العسكري بشرط التزامه بالانتقال السريع إلى الحكم المدني. إن التقدم الذي أحرزه الجيش المالي في الأشهر القليلة الماضية يؤكد أن مستقبل مكافحة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ونجاحه سيكون من خلال الجهود الوطنية والتعاون الساحلي، بالنظر إلى نجاح مبادرات دول الساحل وفشل المبادرات الغربية التي لم تمنح معظمها هذه الحكومات الســـاحلية موقع القيادة والدعم اللازم، ولقد أظهرت السنوات الأربع الماضية أن المناخ السياسي المستقر والمؤسسات الحكومية القوية والجمع بين الجهود العسكرية ومشاريع التنمية المحلية يقطع شوطًا طويلاً في تحسين الوضع الأمني. وهذه هي الحال في ولاية بورنو في شـــمال شـــرق نيجيريا – معقل جماعة بوكو حرام، التي تشـــهد أجزاء كثيرة منها الآن استقرارًا تنمويًا وتحسنًا أمنيًا نسبيًا منذ تولي البروفيسور باباجانا عمارة زولوم مقاليد الولاية، الذي ينفذ

(1) المرجع نفسه.

برامج اقتصـــادية وتعليمية واجتماعية بالتزامن مع الحملات العســـكرية التي تشـــنها قوات الأمن من نيجيريا والدول المجاورة[1].

المحث الثالث/ انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وجهود المواجهة:

تعد منطقة الســـاحل الإفريقي من بين أهم المناطق في القارة الإفريقية من الناحية الاســـتراتيجية الدولية ما جعلها ساحة صراع دولي نظراً لمزاياها الجيوسياسية والاقتصادية، وهذا الأمر جعلها منطقة استقطاب للجماعات الإرهابية ومجالاً حيوياً لتشكل بعضـها وتوسـع بعضـها الآخر، وهي تشكل في مجملها تهديداً مباشـراً لأمن دول المنطقة، ويمكن القول إن الجماعات الإرهابية قد ثبتت موطئ قدمها في جميع أنحاء هذه المنطقة، ما قوض الاســـتقرار وعمل على تأجيج العنف الاثني فيها، في ظل ظروف يســـودها الفقر والتهميش وضـــعف دور الدولة. [2]. لقد تمددت خريطة انتشـــار الجماعات الإرهابية في إقليم الســـاحل الإفريقي، ولم تعد مقتصـــرة على مناطق تمركزها التقليدي في منطقة بحيرة تشاد، وشملت مناطق من شمالي تشاد وشرقها، والمنطقة الحدودية بين تشاد والنيجر وبوركينا فاسو، وأجزاء متفرقة من مالي، ويمكن القول إنه ثمة ملاحظات أســـاســـية ومبدئية تتعلق بخريطة انتشـــار الجماعات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي يمكن سردها على النحو التالي:

1. وجود تهديدات إرهابية حقيقية ومحتملة على امتداد الأراضـــي التشـــادية وفي المناطق الحدودية مع كل دول الجوار (ليبيا، والسـودان، وجمهورية إفريقيا الوسـطى، والكاميرون، ونيجيريا، والنيجر) بصـورة تجعل من تشـــاد دولة فاعلة مهمة وصـــاحبة مصـــلحة أولى إقليميًّا ودولياً في "الحرب على الإرهاب"، ومنطقة عازلة (يصفها بعضهم بالسد في مواجهة التهديدات الإرهابية نحو شمال إفريقيا وأوروبا) وسط إقليم الساحل الهش والأكثر عرضة عالمياً لانتشار الجماعات الإرهابية [3].

(1) المرجع السابق.

(2) نشوى مختار حسين، دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي (مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 2، العدد 50، يونيو 2021م)، ص 129.

(3) تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة المتنامي باستمرار داخل إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية 29 أغسطس 2024 متاح على الرابط التالي: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-mig-2024/ تاريخ الدخول 2024/5/3م.

2. عدم نجاح نظم الحكم في دول الساحل الإفريقي الخمسة بدرجات متفاوتة في المضي قدماً في مسار "الاندماج الوطني" أو تقديم إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية في ظل تراجع الضغوط الدولية الحقيقية عليها في هذا المسار، وتعاظم الحاجة الإقليمية والدولية لدور الجيش التشادي بشكل خاص في مكافحة الإرهاب، وأحيانًا التدخل في صراعات إقليمية مسلحة، ما جعل "الحرب على الإرهاب" أساساً لا يمكن لهذه النظم الاستغناء عنه لضمان شرعيته واستمراريته[1].

3. الاختلاط والتداخل الشديدين في التهديدات الإرهابية التي تواجهها دول الإقليم مع مشكلات أخرى أهمها مشكلة اللاجئين من إقليم "دارفور" إلى شمالي تشاد، والجريمة المنظمة وتهريب البشر عبر إقليم الساحل إلى نقطة العبور الرئيسة في شمال إفريقيا إلى أوروبا، وهي ليبيا.

4. أن عاصمة تشاد (إنجامينا) هي العاصمة الأقرب جغرافياً لبؤر التهديدات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي على بحيرة تشاد، ولقرب الحدود المشتركة لدولها (الكاميرون ونيجيريا والنيجر)؛ ما يعد مسوغاً مفهوماً لريادة تشاد في جهود مكافحة الإرهاب (بالرغم من بعض الشكوك الإقليمية في دورها التي تثور بين حين وآخر وتعمل تشاد على تبديدها).

5. إن الدور الإقليمي والدولي الذي تلعبه تشاد على وجه الخصوص في مكافحة الإرهاب أعظم بشكل مدهش من دور جارتها الإفريقية الأكبر (نيجيريا). ويمكن تبرير ذلك بحقيقة أن تشاد تلقت باستمرار دعمًا عسكريًا فرنسيًا أمريكيًا (معظمه بتمويل أوروبي) دون أي شروط، في حين كانت هناك شكوك متبادلة بين نيجيريا من جهة، وفرنسا والقوى الغربية الأخرى المتواجدة في منطقة الساحل التي تهدد بشكل صريح ومتزايد موقف نيجيريا الإقليمي، وعلى خلفية تقليص دور نيجيريا البارز في الحفاظ على الأمن في غرب إفريقيا لفترة من الوقت، وجعل مساعداتها العسكرية لنيجيريا في مكافحة الإرهاب مشروطة بهذا السياق.

6. تزايد التهديدات الإرهابية ضد تشاد والنيجر من مختلف دول الجوار التي تدخلت فيها تشاد بقوات عسكرية في ضوء الانتهاكات التي تقوم بها هذه القوات ضد السكان المدنيين (أبرزها ما تم في

(1) محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والأمن القومي السوداني، المعهد المصري للدراسات.

جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي النيجر)، وهو ما يشكل مصدراً دائماً ومحتملاً لمواجهة حكومات دول الإقليم، خاصة تشاد ونيجرية مزيداً من التهديدات على المدى البعيد.

7. رغم تعاظم الدور الإقليمي لتشاد (عسكرياً بطبيعة الحال) فإن القوة الحقيقية لدولة تشاد تواجه تآكلاً مستمراً في ضوء ما يمكن وصفه باستقطاب الموارد التشادية لصالح الأجهزة العسكرية والأمنية، ما يهدد قدرة دولة تشاد على مواجهة التهديدات الإرهابية مستقبلاً [1].

يتركز انتشار الجماعات الإرهابية في جنوبي البلاد (على امتداد الحدود مع نيجيريا) ومناطقها الغربية، وبالنظر لطبيعة النيجر، بصفتها دولة حبيسة، وكونها أصغر اقتصادات منطقة الساحل فإن اعتمادها الكبير لا يزال قائمًا على سلع مثل (اليورانيوم والفول السوداني والبصل والماشية) لتحقيق عائدات للدولة، ولم تشهد النيجر حكماً ديمقراطياً إلا بحلول العام 1991م، وإن اتخذ أنماطًا استبدادية واضحة فيما بعد، وقادت صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في النيجر إلى إحباط تطلعات المواطنين النيجريين إزاء فعالية الأداء الحكومي، لاسيما مسألة ضبط الحدود بين النيجر ومالي، والنيجر ونيجيريا، وارتبط توسع خريطة انتشار الجماعات الإرهابية في النيجر بأزمات خطيرة في المناطق الحدودية خاصة الغربية مع مالي[2].

وعند تقييم طبيعة الفاعلين المسلّحين الذين يمارسون العنف لتحقيق أهدافهم، سواء أكان في أنشطة مواجهة الدولة في النيجر أم في النزاعات البينية بين الأطياف المختلفة القائمة على أسس اثنية، وطرق حشدها لضم أعضاء جدد لدعم عمل هذه الجماعات الإرهابية على وجه التحديد، يلاحظ أن النزاعات بين الجماعات الاثنية، على خلفية أزمة التنمية بطبيعة الحال، تقوم بدورٍ أساسٍ في غرب النيجر في استدامة أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا يمكن إغفال دور "الزعماء التقليديون" في تسهيل عمل الجماعات الجهادية والمسلحة الأخرى، وتجاوزها ممرات تجارية مهمة تمتد لمئات الأميال داخل

(1) محمد الشيخ، الإرهاب يصعّد هجماته في دول الساحل الإفريقي، صحيفة الشرق الأوسط 2024م، متاح على الرابط التالي https://aawsat.com/ تاريخ الدخول 2024/6/12م.

(2)- Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021 pp. 8-9.

النيجر، ويمكن فهم هذه الصـــلة في تخوف عدد كبير من هؤلاء الزعماء من مصـــير القتل على يد العناصـر الإرهابية والمسـلحة، ومن ثم فإنهم لجأوا للدخول في علاقات تفاوض مع هذه العناصـر، في المناطق التي يسيطرون عليها بالتنسيق مع هؤلاء الزعماء في أحيان كثيرة (لاسيما في غربي النيجر)، وكذلك البعد السياسي والمكاني بين التجمعات القبلية المتفرقة في مناطق صحراوية شاسعة (بعيدًا عن نهر النيجر) وضعف فعالية قوى الأمن الحكومية[1].

إن انتشـار التنظيميات الإرهابية في منطقة السـاحل سـهلته عوامل عدة، منها الوضـع المتردي للحالة المعيشـية، بالإضـافة إلى التدخل الأجنبي، وانتشـار جماعات التبشـير بكثافة، يضـاف إلى ذلك سـهولة التنقل بين الدول والاحتكاك بالجماعات الجهادية في السـودان وأفغانسـتان في ظل الوضـع الاقتصـادي السـيئ والنزاعات القبلية والعرقية، حيث ظهرت التنظيمات المتشـددة، كما هي الحال في نيجيريا ومالي، وفي تقرير لمجلة الفورين بوليسـي ذكر بأن منطقة السـاحل الكبرى وحوض بحيرة تشـاد ضـمن أهم بؤر الصـراع في العالم عام 2017م، وفي عام 2021م تضـاعفت أعداد ضـحايا الإرهاب عشر مرات مقارنة بأعداد العقد السابق[2] .

بالنظر إلى خريطة توزيع التهديدات الإرهابية التي تواجهها تشاد، فإن وجود جماعات إسلامية مسلّحة وقوية مثل "بوكو حرام" داخل الأراضي التشادية عُدَّ قبل سنوات قليلة أمراً جديداً نسبياً في تشاد بالرغم من تركز الجماعة السـلفية للدعوة والقتال Groupe salafiste pour la prédication et le combat, GSPC اهتمامها على بسـط سـيطرتها ونفوذها في شـمال البلاد منذ فترة، وفي العام 2010م عبّرت تشـاد عن تخوفها من توسـع أنشـطة جماعة "بوكو حرام" في أراضـيها، لكن لم تقم الحكومة التشـادية بخطوات واضـحة لمواجهة هذه التهديدات حتى مطلع العام 2015م، حيث عمدت تشـاد إلى القيام بدور الوسـيط بين جماعة "بوكو حرام" والحكومة النيجيرية، وخاصـة في مسـألة فتيات

(1) Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021, pp. 15-16

(2) بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2023م)، ص145-150.

"تشـيبوك" المختطفات، وهو الموقف الذي فشـل في النهاية، وثبت عدم جدوى موقف تشـاد "بالترقب والانتظار"، ومن ثمّ فقدت الثقة فيها وسط كبار الضباط والساسة النيجيريين، بل إن بعضهم اتهم تشاد بالتسـاهل مع جماعة "بوكو حرام"، خاصـة أنها آوت الحاكم السـابق لولاية "بورنو علي مودو شـريف" المتهم بصـلاته القوية مع جماعة "بوكو حرام" ودعمها في أنجامينا حتى طردته منها في العام 2015م .[1]

وبدأت اسـتراتيجية تشـاد تجاه جماعة "بوكو حرام" في التغير في يناير 2015م، بإرسـال قوات تشـادية إلى الكاميرون؛ اسـتجابة لاسـتغاثة رئيسـها "بول بيا" ثم دخول عدد من القوات التشـادية إلى النيجر أيضـاً، ما غير موازين القوى ضـد جماعة "بوكو حرام"، وأدى ذلك إلى تبديد الشـكوك النيجيرية في مواقف تشـاد من الأزمة، وأسـهمت عوامل عدة في تبدل اسـتراتيجية أنجامينا منها ما وقع على الناحية الأمنية من اسـتيلاء جماعة "بوكو حرام" في أكتوبر 2014م على منطقة "باجا كاوا Baga Kawa " النيجيرية على الحدود مع تشـاد، ما أنذر بقرب الخطر العسـكري لجماعة "بوكو حرام" داخل الأراضي التشادية، كما أدى تجاهل تشاد لمخاطر جماعة "بوكو حرام" إلى تدهور العلاقات الاقتصادية التشـادية مع نيجيريا والكاميرون، وتعزيز تخوفات تشـاد من إمكانية قطع طريقها المؤدي إلى البحر، ووقف قدراتها على مواصلة صادراتها ووارداتها، كما أن تدخل "أنجامينا" عزز علاقات تشاد مع القوى الغربية، وأمّن لها تمويل دولي إضافي[2] .

وقد لاحظ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب للعام 2018م. أن إقليم الساحل الإفريقي (بشكل عام) يشـهد توسّـعاً في أنشـطة الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة أو داعش في الإقليم، مع تراجع ملحوظ حتى صدور التقرير في سبتمبر الماضي في كثافة هذه التهديدات وخطورتها، مقارنة بالفترة السـابقة، وخاصـة في الأقاليم الحدودية لكل من مالي وبوركينا فاسـو والنيجر، وأنه رغم تضـافر

(1) –International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 16-7 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

(2)- Ibid p. 17.

جهود قوة مجموعة الساحل G5 التي تضم "تشاد وموريتانيا"، إضافة إلى الدول السابقة، لمواجهة التهديدات الإرهابية العابرة لحدود هذه الدول فإنه هناك تحدّ رئيس يصعب التغلب عليه، وهو الاتساع الهائل للأقاليم الحدودية بهذه الدول وخلوها من السكان، وحسب خبراء فإن الجماعات الإرهابية تعلم جيداً أن دول الإقليم يمكن أن تتردد في ملاحقتهم عبر حدودها مع جاراتها، ولذلك تستغل هذه الجماعات ذلك الأمر أسوأ استغلال، كما أن جزء من المشكلة حسب "جوناثان سيرس" من مركز "فرانكوباي Centre FrancoPaix " بجامعة كيبك بمونتريال، يرجع إلى قصور توفير الخدمات العامة للسكان، ما يسمح للمسلحين باستغلال سخط السكان[1].

كما قامت القوات التشادية بدورٍ مهمّ في تعزيز قدرات النيجر المجاورة "للحدود الغربية لتشاد" على مواجهة التهديدات الإرهابية بعد تمكن الإرهابيين من طرد القوات الكاميرونية والنيجرية، إذ دفعت "أنجامينا" بقواتها إلى النيجر منذ منتصف يونيو 2016م، بعد هجوم مسلحي جماعة "بوكو حرام" في مطلع الشهر نفسه على "بوصو Bosso"، وهكذا عُزّزت هجمات تشاد ضد جماعة "بوكو حرام"، رغم قدر ملحوظ من النقد الذي وجهه السكان المحليون للقوات التشادية من جميع دول الجوار، وتجسد ذلك الدور في رأي مراقبين في انتخاب "موسى فقي" رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقي في يناير 2017م [2].

أما شمال تشاد فقد عانى من تفاقم أزمة اللاجئين السودانيين به، خاصة القادمين من إقليم "دارفور" لاسيما بعد عزل الرئيس "عمر البشير" في العام 2019م، وتشكل الأوضاع في شمال تشاد بيئة خصبة لنمو التهديدات الإرهابية في ضوء ما تشهده المنطقة من تدافع الأهالي وبعض العناصر الخارجية على الحصول على الذهب الذي اكتشف بكميات ضئيلة وغير تجارية هناك، ووصل الأمر

(1) -Ibrahim Ahmed, Report: African Countries Struggle to Contain Terror Groups, Voice of America, October 2, 2018 https://www.voanews.com/a/report-african-countries-struggle-to-contain-terror-groups/4597044.html

(2) -International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, p. 18. https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

لانتشـــار حفر عميقة تصـــل إلى 50 مترًا بحثاً عن الذهب، ودفعه للمهربين لانتقال أعداد منهم إلى أوروبا، ويؤكد المراقبون أن اكتشـاف الذهب في إقليم "تيبسـتي" منذ العام 2012م وفي شـمالي تشـاد جعل اللاجئين السـودانيين وغيرهم يفضـلون البقاء في معسـكرات اللجوء عن العودة لديارهم، واندلاع أعمال عنف جراء التنافس على الحصـول على الذهب، حيث لقي بالفعل عشـرات الأفراد مصـرعهم بسبب هذه التدافعات على الذهب في العامين (2017 – 2018م) [1].

برزت جبهة شمالي تشاد مصدرًا للتهديدات الإرهابية بشكل متزايد في الشهور الأخيرة من العام 2019 م، حيث قامت القوات الحكومية التشادية بمداهمة إحدى الجماعات المسلحة في هذه المناطق، وخاصـة بمدينة "ميسكي Miski " أسفرت عن قتل عدد من الأفراد من الجماعات المسلحة (التي ربما تكون مجرّد عصابات مسلحة ليس لها ارتباطات أيديولوجية بتنظيم القاعدة أو داعش) [2].

ويواجه الجزء التشـــادي من إقليم بحيرة تشـــاد، إلى جانب أخطار المجاعات والعنف والجفاف والتشرد، تصاعد تهديدات الإرهاب من قبل جماعة "بوكو حرام" التي أسفرت أنشطتها طوال نحو ثماني سـنوات عن مقتل أكثر من 30 ألف فرد في الإقليم، وتشـريد أكثر من 2.3 مليون نسـمة، وبالرغم من عمل القوات المسـلحة لدول الإقليم الأربعة، وأبرزهم الجيش التشـادي، معاً ونجاحهم إلى حد كبير في تحقيق انتصارات جزئية على الجماعة الإرهابية، فإن استمرار عمليات الاختطاف والهجمات الانتحارية يهدد الحياة اليومية لسـكان الحوض، كما يمثل الوضـع الإنسـاني مأزقاً لدول الحوض، إذ يعتمد أكثر من عشرة ملايين نسمة على المساعدات الإنسانية، إضافة إلى تنامي جماعات إرهابية تنتمي "لداعش"

(1) –Gethin Chamberlain, The deadly African gold rush fuelled by people smugglers' promises, the Guardian, January 17, 2018 https://www.theguardian.com/global-development/2018/jan/17/deadly-african-gold-rush-people-smugglers-northern-chad-mines

(2) – Corinne Archer, Intensifying fighting in northern Chad raises likelihood of troop withdrawal from regional counter-terrorism operations, reducing their effectiveness, IHS Jane's Country Risk Daily Report, November 16, 2018 https://www.janes.com/article/84648/intensifying-fighting-in-northern-chad-raises-likelihood-of-troop-withdrawal-from-regional-counter-terrorism-operations-reducing-their-effectiveness.

خارج مظلة جماعة "بوكو حرام"، ناهيك عن تفشـــي الجريمة المنظمة، ما يهدد اســـتقرار الإقليم كله، وذلك يلقي بظلال التهديدات الأمنية على أوروبا(1).

وتُعدّ جماعة بوكو حرام من الجماعات النشـــطة في المنطقة، وقد أعلنت ولاءها لتنظيم داعش، وواصـــلت شـــن عمليات منظمة في نيجيريا وتشـــاد والدول المحيطة ببحيرة تشـــاد، وقد صـــنفتها وزارة الخارجية الأمريكية منظمةً إرهابية أجنبية منذ نوفمبر 2021م، وقد وجد بوكو حرام تنظيمًا في بيئة من الخوف وعدم الاســتقرار، من خلال تبني أســلوب الخطف بغرض الحصــول على مصــادر تمويل لعملياته الإرهابية (2).

يرى مراقبون للتهديدات الإرهابية في حوض بحيرة تشـــاد، أنه ثمة توازن صـــعب بين الحكومات وقواتها المسلحة، وأن هذه المعادلة تحتاج إلى ضمان الأمن وحرية المدنيين في كسب معيشتهم، دون أن يبدو أن هناك تهاونًا في توفير الأمن، وأن أوجه القصـور في هذه المعادلة الصـعبة في واقع الأمر يمكن أن يدمر "العلاقات العامة" بين الأطراف المختلفة، وهي العلاقات الضـــرورية لتحجيم نفوذ المســلحين، لكن إحداث تكيفات صــغيرة بينية يمكن أن يؤدي إلى مكاســب كبيرة، ومن أهمها التذكير بأنه في حين أن القيود الأمنية ضرورية بلا شك، فإن هذه القيود يجب أن تكون محدودة وتراجع بشكل مستمر بقدر ما تتيح الأحوال(3).

واجهت مقاربة تشاد للتهديدات الإرهابية التي تواجهها في الداخل أو عبر حدودها أوجه قصـور "بعضـــها جانبي ومتلازم بطبيعة الحال" منها: أن حملاتها لملاحقة الإرهابيين تضـــمنت عمليات قتل خارج القانون ألحقت أضـراراً بالغة بدائرة خارج العناصـر المستهدفة، ما دفع بعض المدنيين للانضـمام

(1) –High Level Conference on the Lake Chad Region in Berlin results in 2.17 billion US dollars in pledges of assistance, Federal Foreign Office, September 3, 2018 https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/humanitaerehilfe/lake-chad-conference/2132000

مثني العبيدي، أزمة الإرهاب في إفريقيا: خطر متزايد، سلسلة دراسات (القاهرة: مركز المعلومات ، 12 مايو 2022م)، ص 7.

(2)– Omar S Mahmood, Cost of counter-terrorism for civilians in Lake Chad countries, Institute for Security Studies, July 16, 2018 https://issafrica.org/iss-today/cost-of-counter-terrorism-for-civilians-in-lake-chad-countries

إلى الجماعات الإرهابية، وخاصة جماعة "بوكو حرام"، إما لانتقام من عناصر الجيش التشادي، أو لحماية أنفسهم من بطشها، كما أن استراتيجية تفريغ جزر بحيرة تشاد لتتبع الإرهابيين وصلت إلى مداها، ولم تعد ذات جدوى؛ لأن مواصلتها ستفاقم من الآثار السلبية في الاقتصاد، وتحجم من قدرات بناء المجتمعات المحلية، من خلال تهديد معيشتهم القائمة على أنشطة متعلقة بالبحيرة، كما تواجه تشاد صعوبة في الجمع بين المقاربتين العسكرية والمدنية (حيث تقوم الأخيرة على الاحتواء) واستقامة الأوضاع للإدارة المدنية، خاصة مع ثبوت فشل تقسيم المهام بين الجيش والسلطات المدنية في المناطق التي تقع بها مواجهات مع الإرهابيين، خاصة في بحيرة تشاد (وهي نتيجة منطقية في ضوء تحفظ الجيش في الإعلان عن تحركاته وتقييمه للتهديدات الحقيقية التي تفرضها جماعة "بوكو حرام" وتعوق العمل الإنساني)، وهو ما يؤثر سلباً في حياة الأهالي بهذه المناطق، كما تواجه القوات التشادية مسألة صعبة في تحديد هوية المستسلمين والعائدين إلى قراهم كونهم من مقاتلي جماعة "بوكو حرام" أم من مساعديهم، أم من السجناء، أم من المدنيين، وهو ما يعوق قدرتهم على وضع الأولويات أو تحديد برامج فعالة لإعادة الدمج، وعلى سبيل المثال فإن وزير الأمن العام والهجرة في تشاد "أحمد محمد بشير" التقى في فبراير 2017م، بمفوض "الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن" لوضع استراتيجية لإدارة شئون هؤلاء العائدين لقراهم، لكن غياب وجود سياسة تشادية واضحة إزاء شروط إعادة التأهيل أو إعادة دمج أو محاكمة أعضاء (بوكو حرام) السابقين أعاق بشكل كبير أي تسارع في حركة المستسلمين، إضافة إلى جانب آخر لفت أنظار العديد من المراقبين، وهو أن التهديد الحقيقي لتشاد على المدى الطويل ليس التهديدات الإرهابية لجماعة "بوكو حرام" بالرغم من خطورتها، لكن ما تواجهه تشاد من أزمة سياسية وطنية تدعم خلق ظروف خصبة لظهور جميع أشكال العنف وخاصة في الأقاليم التي لا تسيطر عليها الدولة عملياً، وأبرزها إقليم "بحيرة تشاد"[1].

(1)- international Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 21-22 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

أصدر معهد الاقتصاد والسلام مؤخرًا تقريره السنوي عن مؤشر الإرهاب العالمي، الذي يتتبع تطورات وانتشار وتأثير العمليات الإرهابية في جميع أنحاء العالم منذ عام 2012م، وقد تضمن تقرير هذا العام عددًا من التطورات البارزة التي سيطرت على مشهد الإرهاب العالمي، وكشف بوضوح عن العيوب في تصنيف هذا المؤشر للمنظمات الإرهابية، التي أثرت في النتائج الرئيسة التي تصدرت التقرير. ولعل الأمر الأكثر إثارة للدهشة لقارئ هذا التقرير، هو أنه يتبنى التصنيف الغربي، وخاصة الأمريكي، للمنظمات الإرهابية. لذلك، كان الحدث الأهم الذي رُصِد في عام 2023م هو هجمات 7 أكتوبر. وصنف المؤشر حماس في المرتبة الثانية بين المنظمات الإرهابية النشطة، وصنف إسرائيل في المرتبة الثانية بين الدول العشر الأكثر تضررًا من الإرهاب خلال العام الماضي، ورصد التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في تأثير العمليات الإرهابية حول العالم، حيث ارتفع عدد ضحايا الإرهاب بنسبة 22% ليصل إلى إجمالي 8352 ضحية، على الرغم من انخفاض عدد العمليات الإرهابية الإجمالية بنحو 23% ليصل إلى 3350 هجوماً إرهابياً خلال عام 2023م. ونظراً لزيادة عدد الضحايا مع انخفاض عدد العمليات الإرهابية، فإن ذلك يشير إلى أن العمليات الإرهابية أصبحت أكثر خطورة وتركيزاً، ما أدى إلى إنتاج عدد أكبر من الضحايا في عدد أقل من الهجمات. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن النشاط الإرهابي حول العالم يتراجع بعد الذروة الكبرى التي شهدها في الأعوام من 2015 إلى 2019، التي كانت الأكثر عنفاً على الإطلاق. بينما شهد العام الماضي (2023) تركيزاً على العمليات الإرهابية في عدد أقل من الهجمات التي تسببت في عدد أكبر من الضحايا في مناطق مركزة من العالم، على عكس الانتشار الكبير الذي شهدته سنوات الذروة. وهذا يعكس تكتيك التنظيمات الإرهابية في تركيز نشاطها بشكل فعّال في مناطق محددة، بدلاً من تشتيت قدراتها على مساحة جغرافية واسعة، كما انخفض عدد التنظيمات الإرهابية النشطة حول العالم بشكل ملحوظ إلى حوالي 66 منظمة فقط، بعد أن كان على سبيل المثال حوالي 141 منظمة في عام م2009.

من ناحية أخرى، تراجعت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ في الدول الغربية، حيث لم تنفّذ سوى حوالي 23 عملية إرهابية في الغرب، بانخفاض حوالي 55% خلال العام الماضي، في حين تركّزت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ في مناطق معينة، وأبرزها: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى جنوب آسيا، حيث وقع 94% من ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال العام الماضي في هذه المناطق[1].

وقد استحوذت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها على 59% من عدد ضحايا هذه الهجمات، وخاصة بوركينا فاسو ومالي والنيجر، التي تواجه تحديات الانقلابات المتعددة وضعف سلطة الدولة، ومن ثم أصبحت مسرحًا رئيسًا للهجمات الإرهابية، بعد أن احتفظ الشرق الأوسط بهذا اللقب لسنوات عديدة. وقد شهدت ساحة الإرهاب العالمية خلال العام الماضي ترابطاً وتعاوناً واضحين للغاية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ما أدى إلى تجاوز حاجز الفكر الإرهابي بهدف توليد الدخل للمنظمات الإرهابية من خلال بوابة الجريمة المنظمة، ويشمل ذلك على سبيل المثال الهجمات الإرهابية المتعددة على مناجم الذهب، وتنفيذ عمليات الخطف مقابل فدية، وفرض الضرائب والرسوم على طرق التجارة المشروعة وغير المشروعة، فضلاً عن توفير الحماية والنقل لعمليات تهريب السلع المختلفة مقابل رسوم، في حين أكد التقرير أن الهجمات الإرهابية ليست العامل الأكثر قتلاً حول العالم، حيث تفوقها النزاعات المسلحة بنحو 9 أضعاف عدد الوفيات، وتتسبب جرائم القتل في حوالي 45 ضعف عدد الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية، وتسبب الانتحار في 75 ضعف عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، يظل القتل من خلال الهجمات الإرهابية ذا أهمية خاصة بسبب التداعيات الجيوسياسية والاجتماعية والنفسية المتعددة التي يسببها في محيط المجتمعات المتضررة منه.

الخاتمة:

قدّمت هذه الدراسة تحليلاً عميقاً لظاهرة تنامي وانتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية بمناطق دول الساحل الإفريقي، حيث تتخذ قضايا الإرهاب وأزمة الأمن في إقليم الساحل الإفريقي مسارات بالغة التعقيد، في ظل التقلبات السياسية الجارية والمرتقبة في هذه المنطقة بالغة الهشاشة بعد اغتيال الرئيس التشادي "إدريس ديبي" (أبريل 2021)، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في مالي،

(1) رابحة سيف علام، مؤشر الإرهاب العالمي 2024م إرهاب أقل انتشارًا وأعمق أثرًا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عبر الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/21142.aspx تاريخ الدخول 5-1-2024.

وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي في أقاليم دول الساحل الإفريقي بالتوازي مع ارتفاع اشتراطات الدول المانحة للمعونات الاقتصادية لدول الإقليم.

وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف جوانب أخرى من قضايا الإرهاب ترتبط بالسياقات المجتمعية والظروف الاقتصادية السيئة التي توفر بيئات خصبة لانتشار أنشطة الجماعات الإرهابية، بل وتوسعها، وتمكن هذه الجماعات من ترسيخ مناطق نفوذ داخل دول الإقليم استغلالاً لتفاوتات اقتصادية وتنموية وسياسية واثنية وقبلية.

واتضح من الدراسة أهمية تفسير "لعنة الموارد" في مقاربة قضايا الإرهاب والأمن في إقليم الساحل الإفريقي، واتساقه مع طبيعة علاقات دول الإقليم بالأطراف الدولية أو شركاء مكافحة الإرهاب، حيث ارتبطت هذه الجهود بشكل واضح بأولويات الدول الشريكة، مثل (فرنسا)، وهمشت أولويات الدول الإفريقية في الإقليم بشكل واضح، الأمر الذي حقق تفاوتًا في المواقف بين فرنسا "مثلًا" وقادة دول الساحل الإفريقي في أكثر من مناسبة في الشهور الأخيرة.

النتائج:

تُعتدّ منطقة الساحل الإفريقي مسرحًا لأزمة أمنية متفاقمة، حيث تتكاثر الجماعات الإرهابية وتوسع نفوذها، ما يهدد استقرار المنطقة بأسرها، حيث تتعدد التداعيات الأمنية لهذه الظاهرة، وتتنوع، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. ارتفاع معدلات العنف والهجمات الإرهابية على المدنيين والقوات الأمنية بمنطقة الساحل.
2. تزايد أعداد النازحين داخليًا وخارجيًا، ما يؤدي إلى أزمات إنسانية.
3. تهديد لسيادة الدول وضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية . تراجع الثقة في الحكومات نتيجة عجزها عن حماية المواطنين.
4. انتشار الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، واستغلال الجماعات الإرهابية لهذه التجارة لتمويل عملياتها.
5. ازدياد عمليات الخطف مقابل فدية، ما يؤثر في الاقتصاد المحلّي ويخلق حالة من الرعب.
6. تعميق الانقسامات المجتمعية: تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

سبل المواجهة:

مقاربة شاملة:

الأمني: تعزيز قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لمواجهة التهديد الإرهابي.

الاقتصادي: دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل لتقليل جاذبية الفكر المتطرف.

الاجتماعي: تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمعات مقاومة للتطرف.

السياسي: إصلاح الأنظمة السياسية وتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

التعاون الدولي والإقليمي:

تنسيق الجهود: تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات العسكرية بين الدول.

الدعم اللوجستي: تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المسلحة في الدول المتضررة.

المساعدات الإنسانية: تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين.

مكافحة التطرف:

برامج التوعية: نشر التوعية بمخاطر التطرف ونبذ العنف.

دعم المؤسسات الدينية: دعم المؤسسات الدينية المعتدلة لنشر خطاب ديني وسطري.

مكافحة الدعاية الإرهابية: مواجهة الدعاية الإرهابية عبر وسائل الإعلام الجديدة.

معالجة الأسباب الجذرية:

الفقر: مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

التهميش: معالجة مشكلة التهميش الاجتماعي والسياسي.

الظلم: تحقيق العدالة والمساواة.

رؤية مستقبلية:

لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، يتطلب الأمر جهودًا متضافرة من قبل الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، ويجب التركيز على بناء مجتمعات قوية ومستدامة، وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، ومكافحة التطرف بجميع أشكاله.

قائمة المراجع:

أولاً/ المجلات والرسائل العلمية:

1- أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية للعمليات الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية، منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م.

2- إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 1، يناير 2024م.

3- مثني العبيدي، أزمة الإرهاب في إفريقيا: خطر متزايد، سلسلة دراسات. القاهرة: مركز المعلومات، 12 مايو 2022م.

4- نشوى مختار حسين، دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 2، العدد 50، يونيو 2021م.

5- بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023م.

ثانياً/ المواقع الإلكترونية:

1- أحمد مراد "**الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في «الساحل الإفريقي»** (مركز الاتحاد، القاهرة) https://www.aletihad.ae/news/ تاريخ الدول 2024/4/20م.

2 – عبد النور تومي، **انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على أمن دول شمال** (مركز دراسات الشرق الاوسط) متاح على الرابط التالي https://www.orsam.org.tr/ar/home- page / تاريخ الدخول2024/4/15م

3 – محمد الناصر ،" **الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصدي الإرهابية** " الأحرار، 2021م.

4- مركز أبحاث إفريقي،" **التدخل الغربي في الساحل سيحول القاعدة إلى حركة تحررية**،" أنظر على الرابط التالي: http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38

5- حكيم نجم الدين، مستقبل الأمن في دول الساحل الإفريقي في 2024 (رئاسة مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نيجريا متاح على الموقع التالي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9131

6 – مارثا بوبي مساعدة الأمين العام لشؤون إفريقيا، **الوضع الأمني في منطقة الساحل لا يزال "مقلقا للغاية"** الأمم المتحدة 16 مايو 2023م: متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120432

7- أحمد عبد الرحمن حسن، تحولات جيوسياسية.. التنقيح التكتيكي وآفاق المستقبل في دول الساحل، مجلس رئاسة الوزراء مركز المعلومات 8 يناير 2024م، متاح على الرابط التالي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8951

8- تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، كانون الثاني/ يناير 2023م متاح على الرابط التالي، https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117807

9- تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة المتنامي باستمرار داخل إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية 29 أغسطس 2024 متاح على الرابط التالي: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-mig-2024/

10 – محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والأمن القومي السوداني، المعهد المصري للدراسات.

11– رابحة سيف علام، **مؤشر الإرهاب العالمي 2024م إرهاب أقل انتشارا وأعمق أثرا**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاســـتراتيجية عبر الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/21142.aspx تاريخ الدخول 5–1–2024.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

1–Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021 pp. 8-9

2-Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021, pp. 15-16

3-International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 16-7 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures

4-Ibrahim Ahmed, Report: African Countries Struggle to Contain Terror Groups, Voice of America, October 2, 2018 https://www.voanews.com/a/report-african-countries-struggle-to-contain-terror-groups/4597044.html

5- International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, p. 18. https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures

6 -Gethin Chamberlain, The deadly African gold rush fuelled by people smugglers' promises, the Guardian, January 17, 2018 https://www.theguardian.com/global-development/2018/jan/17/deadly-african-gold-rush-people-smugglers-northern-chad-mines

7- Corinne Archer, Intensifying fighting in northern Chad raises likelihood of troop withdrawal from regional counter-terrorism operations, reducing their effectiveness, IHS Jane's Country Risk Daily Report, November 16, 2018. https://www.janes.com/article/84648/intensifying-fighting-in-northern-chad-raises-likelihood-of-troop-withdrawal-from-regional-counter-terrorism-operations-reducing-their-effectiveness

8-High Level Conference on the Lake Chad Region in Berlin results in 2.17 billion US dollars in pledges of assistance, Federal Foreign Office, September 3, 2018 https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/humanitaerehilfe/lake-chad-conference/2132000

9- Omar S Mahmood**,** Cost of counter-terrorism for civilians in Lake Chad countries, Institute for Security Studies, July 16, 2018 https://issafrica.org/iss-today/cost-of-counter-terrorism-for-civilians-in-lake-chad-countries

10- international Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 21-22 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

أثر العوامل التنظيمية على إعادة هيكلة المصارف التجارية:
"دراسة ميدانية على بعض فروع مصرف الصحارى"

د. رضاء عبدالله أبوراس*

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر العوامل التنظيمية على إعادة هيكلة المصارف التجارية، وهدفت الدراسة بشكل رئيس لتشخيص أهم العوامل التنظيمية التي تؤثر على إعادة هيكلة المصارف التجارية، واعتمدت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، وانبثق منها ستة فرضيات فرعية، وتم استخدم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (90) مفردة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من (الموظفين، المدراء و رؤساء الأقسام) بالمصارف المختارة، تم استرجاع (85) استبانة سليمة أخضعت للتحليل باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن زيادة المقاومة تؤثر على التغير التنظيمي تأثير سلبي، وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين الحد من المقاومة والتغيير التنظيمي، وهناك علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين الوقت المناسب للتغيير والتغيير التنظيمي، وقدمت الدراسة مجموعات من التوصيات أهمها: أن استخدام الأساليب الحديثة في الإشراف على سير العمل سوف يؤدي إلى تأقلم الموظفين مع عملية التغيير التنظيمي، وللتغلب على مقاومة الموظفين لعملية التغيير التنظيمي يجب على المدير أو القائد إتباع إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية المشاركة والإقناع حتى يقلل من مقاومة التغيير.

الكلمات المفتاحية: العوامل التنظيمية، إعادة هيكلة المصارف التجارية (التغيير التنظيمي).

* د. رضاء عبدالله أبوراس (عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس).

Abstract:

This study addresses the regulatory factors that impact restructuring commercial banks. Its principal objective is diagnosing the most important regulatory factors that affect restructuring commercial banks.

It adopted basic hypotheses: There is an important relationship between organizational factors and organizational change in Libyan commercial banks. The study produced six sub- hypotheses:

A questionnaire has been used as a basic tool for collecting primary data obtained from a random sample consisting of 90 people that included employees, managers and heads of departments belonging to chosen banks. 85 questionnaire copies were retrieved and thoroughly analyzed by employing the statistical package for social sciences program, (SPSS).

The study found a number of results, the most important of which are :

Increased resistance negatively impacts organizational change. There is a weak correlation between reducing resistance to organizational change and presence of a positive moderate correlation between the suitable time for organizational change.

The study came up with a number of recommendations, the most important of which are :Adopting modern methods in supervising any work leads to the employees' adaption to the organizational change process. In order to overcome the employees' resistance to the organizational change process, the manager or leader must adopt a containment or a participation and persuasion strategy to reduce resistance to change.

المقدمة:

شـــهد العالم تغيرات وتطورات عديدة وخاصـــة في المجالات الاقتصـــادية، حيث فرضـــت على المصـارف التجارية ضـرورة مواجهة ضـغوطات ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية، باعتبارها لا تعمل بمنعزل عنها، كالمنافسـة بينها وبين بقية المؤسـسـات الأخرى، والتطور الحاصـل في التقنيات الجديدة وغيرها التي لها تأثير على أداء المصـارف التجارية، وكذلك متطلبات البيئة الداخلية الخاصـة بالهيكل التنظيمي ومختلف أنظمتها، لذا وجب على هذه المصـــارف التجارية إتباع إجراء بما يســـمى بالتغيير التنظيمي الذي يعتبر من أهم سـمات هذا العصـر باعتباره الحل المناسـب لها للمحافظة على بقاءها

واستمراريتها سواءً كان هذا التغيير في هيكلها التنظيمي أو استراتيجياتها أو في ثقافتها التنظيمية أو حتى في سلوك الموظفين بها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل خطورة التغيير التنظيمي الذي ينتظم منظمات الأعمال في عدم أمكانية التنبؤ بمخرجاته بشكل مسبق، حيث تكتنفه في بعض الأحيان الكثير من المعوقات منها مقاومة الموظفين للتغيير، الأمر الذي يستلزم تبني إستراتيجية سليمة وملائمة لبيئة المؤسسة، واختيار قادة التغيير الملائمين حتى نضمن مخرجات سليمة تتوافق بشكل مناسب مع أهداف التغيير، وتتبع الحاجة للتغيير التنظيمي باعتباره يمثل جوهر المرحل التنظيمية، إلا أن أي تغيير تنظيمي غالباً ما يقابله مقاومة من قبل بعض الموظفين، مما يترتب عليه بروز تأثيرات سلبية تحد من نجاح وفاعلية عملية التغيير، ومن خلال ما طرح في الإشكالية فأن مشكلة الدارسة تتبلور في **السؤال التالي:** ما مدى تأثير العوامل التنظيمية على إعادة هيكلة المصارف التجارية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي في المصارف التجارية قيد الدراسة".

أهمية الدراسة:

1. تتمثل أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على سلوكيات قادة التغيير التنظيمي والتي تتسبب في زيادة حدة المقاومة لتغيير التنظيمي من خلال تقصي رؤية الموظفين بالمصارف قيد الدراسة.
2. تقديم تصور علمي لتفادي المشاكل التي تواجهه أي مؤسسة تنوي إحداث تغيير بهيكلها.
3. تطبيق هذا الدراسة على قطاع حيوي ومهم للمجتمع وهو القطاع المصرفي الذي هو بحاجة إلى إحداث تغيير فيه.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على طبيعة العلاقة بين العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي.

2. التعرف على طبيعة التغيير التنظيمي وأثره على الموظفين بالمصرف قيد الدراسة.

3. التعرف على طبيعة البيئة الداخلية والتنظيمية من حيث الثقافة التنظيمية والأساليب الإدارية والأنماط القيادية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في الإدارات والأقسام بمصرف الصحارى، وقد قام الباحث باختيار عينة طبقية من المجتمع المدروس حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقتين الطبقة الأولى: تمثل الموظفين بالمصرف والطبقة الثانية: تمثل المدراء ورؤساء الأقسام، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة بلغ حجمها (90) مشارك بالاستبيان.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** بعض فروع مصرف الصحارى (فرع حي الأندلس، فرع جنزور، فرع وكالة عين زارة) بمدينة طرابلس.

2. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على معرفة أثر العوامل التنظيمية على التغيير التنظيمي (إعادة هيكلة المصرف).

3. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 إلى غاية مارس 2023.

التعريفات الإجرائية بالدراسة:

يمكن إيجاز التعريفات الإجرائية كما يلي:

1. **إعادة الهيكلة:** يقصد بها إعادة النظر بصورة جدرية في الشكل الكلي للمصرف وممارستها ووظائفه بغرض تحسين أداءه وفي هذه الدراسة نقصد بها عملية التغيير التنظيمي.

2. **العوامل التنظيمية:** يقصد بها في هذه الدراسة العوامل التي تؤثر في إحداث عملية التغيير التنظيمي كالثقافة التنظيمية والأساليب الإدارية وتوقيت التغيير، ومقاومة التغيير، والقادة المكلفين بالتغيير.

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة:

أولاً/ الإطار النظري للدراسة:

مقدمة:

التغيير سمة حياتية ومجتمعية تواجه الأفراد والمؤسسات، وإن اختلفت درجة التغيير وطبيعته، كل حسب مجالاته وتبعاً للزمان والمكان الذي يحصل فيه، فالتغيير يجسد مختلف العمليات والتطورات التي ترافق حياة كل المؤسسات لمواجهة عدم الاتزان والتطور المستمر لبيئتها، والتغيير لا يمكن اجتنابه بل يجب قيادته وإدارته، ويقترب معنى التغيير من مصطلح التطوير، باعتبار أن الفرد هو الذي يخطط ويتدخل لإحداثه وتحديد معالم الوضع الذي يراد الانتقال إليه باعتباره الأفضل من الحالة الراهنة، لذا يعرف التغيير على أنه التحول من نقطة أو حالة في فترة زمنية معينة إلى نقطة أو حالة أخرى في المستقبل، أو باختصار هو التحول من واقع معين إلى واقع آخر منشود خلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر المصارف التجارية نظاماً مفتوحاً تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، ونظراً لديناميكية البيئة وتغيرها في جميع المجالات، مما يقتضي على المصرف ضرورة إحداث التغيير والتكيف مع المستجدات التي تشهدها البيئة، وتعتبر قدرة المصارف على التغيير عاملاً رئيسياً في نجاحها على المدى القريب والبعيد، وعلى هذا الأساس يعتبر التغيير المستمر اتجاها تتبناه المصارف المعاصرة على اختلاف مجالاتها بهدف مواكبة التحولات التي تشهدها البيئة استغلال الفرص المتاحة لتقوية قدراتها بما يضمن نموها وبقاءها وتحقيق أهدافها وزيادة كفاءتها فعاليتها (النعيم، 2003).

المحور الأول/ العوامل التنظيمية:

أهم العوامل التي تدفع الموظفين إلى مقاومة التغيير:

1. **الفائدة الشخصية المحدودة والضيقة:** فالخوف من فقدان ميزة شخصية أو قيمة ما، أو قوة أو إمكانات وموارد أو حرية في اتخاذ قرارات، أو أصدقاء عمل قد يجعل من الموظفين يقاومون التغيير، فقدان الثقة في كيفية حدوث التغيير وتطبيقاته أو مقاصد ونتائج وعواقب إستراتيجية التغيير بما يؤدي إلى وجود فجوة ثقة لدى الموظفين ومقاومة لعملية التغيير (حريم،2013).

2. **التقديرات المتباينة للحالة والأوضـاع:** سـواء أكانت إيجابية أو سـلبية والتقديرات الأولية لها مثل اتجاه المنظمة نحو الميكنة، وبالتالي يجب توفير معلومات لازمة لدى العاملين للفصـــل في هذه الافتراضـــات للحالة المتواجدة؛ وما هو الذي ســـوف يتأثر بعملية التغيير واســـتراتيجيتها، فمثل هذه الافتراضـــات والتباينات لدى العاملين ســـيقود إلى وجود مقاومة شـــديدة للتغيير (الفوزان والعامري، 1997).

3. **احتمال إحداث تغيير وتطوير منخفض المســـتوى:** فالعاملون يقاومون التغيير لأنهم يخافون من عدم قدرتهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم اللازمة لإنجاز الأعمال الجديدة أو المعدلة، إذ يمكن أن يشـــعروا بضـــرورة إحداث التغيير ولكنهم شـــعورياً غير قادرين على التطور، أيضـــاً قد يشـــعروا بأن سـلوكياتهم واتجاهاتهم وقراراتهم السـابقة خاطئة، ولذلك فهم يخافون من أي قرار تغيير تتخذه المنظمة (داودي، محبوب، 2010)، وهنالك أسباب عدة كحدوث التغيير بشكل مفاجئ أو بما يوحي للأفراد أن الإدارة لا تثق بهم ولا تستشرهم، بالإضافة إلى أن الإدارة لم تأخذ الوقت الكافي للتفكير بأهمية التغيير والتطوير وأثاره على المنظمة، أيضـــاً تعود العاملين على ســـلوكيات معينة في العمل وروتين معين وطريقة عمل معينة بما يمثله التغيير من تهديد لعاداتهم وقيمهم وســـلوكياتهم؛ وما يحمله من آثار جانبية مفاجئة للعاملين، وحتى لو كان ذلك في صـالحهم وبغية تطوير هذه السلوكيات والقيم فلابد من إدخال التغيير بشكل تشاركي وتدريجي غير مفاجئ (المرسي، 2016).

ولتقليل مقاومة الأفراد للتغيير وتنمية التزامهم به، يمكن للمنظمة إتباع الآتي:

1. اختيار التوقيت السليم والظروف المناسبة لإحداث عملية التغيير والتطوير التنظيمي.
2. إقناع الأفراد بأن التغيير ســوف يكون في صـــالح المنظمة والعاملين معا، ويمكن هنا الاســـتعانة بالرؤساء والخبراء وضمان التزامهم بتنفيذ التغيير.
3. اســـتخدام أســـاليب الضـــغط حيث يمكن فرض التغيير وتوضـــيح أنه ليس هناك بديلاً آخر غيره (أحمد، سمير،2017).

استراتيجيات قيادة التغيير:

هناك العديد من إستراتيجيات التغيير التي تصلح للاستخدام بشكل عام، فالتغيير يعطي فاعليته ضمن أربع إستراتيجيات هي:

1. **الاستراتيجيات العقلانية:** يطلق عليها أيضاً التجريبية، حيث يكون الحافز لقبول الفرد بالتغيير فيها هو طبيعة التغيير نفسه، ولذلك تركز الاستراتيجيات العقلانية على أنشطة الاتصال التي توضح طبيعة التغيير، ومبرراته، بدرجة من الدقة، والصدق، ومن الآليات التي تستخدمها هذه الاستراتيجية التدريب قبل، أو أثناء الخدمة، وإنتاج المعرفة، ونشر المعلومات، وتقديم البراهين العلمية (جبتور، 2008).

2. **استراتيجيات المناورة والإقناع:** وتقوم على شيء من التحكم في بيئة التغيير، عن طريق إظهارها في صورة تجعل الأفراد أو الجماعات المستهدفة بالتغيير تميل إلى تفضيل جهود التغيير والإقناع بإيجابية التغيير في السلوك، ومن الأساليب المستخدمة في هذه الاستراتيجيات القيام بتوفير بعض المواد بتواجد القائمين في جهود التغيير والاتصالات الإقناعية بالتغيير، والتدريب اللازم لتوفير المهارات المطلوبة للتغيير، من خلال التأثير في الاتجاهات والسلوك وتقديم حوافز للمساهمين في التغيير (القحطاني، 2008).

3. **استراتيجيات التسهيل:** والتي تهدف إلى تسهيل حدوث التغيير في المنظمات، ويتطلب ذلك نظاماً فعالاً للمعلومات للقيام بالتعريف بخدمات التسهيل المتاحة، وبطرائق الحصول عليها.

4. **استراتيجيات النفوذ أو القوة:** حيث تستخدم لإجبار أفراد المؤسسات على قبول التغيير، وتطبيقه عن طريق استخدام أساليب الثواب والعقاب في التأثير على أفراد المنظمة، وتوجيههم الوجهة التي بتطلبها التغيير (أحمد سمير،2017).

مقاومة إدارة التغيير وأساليب عالجها:

ويعني مصطلح مقاومة التغيير ذلك السلوك الهادف إلى الإبقاء على الوضع القائم وهذا يعني امتناع العاملين عن تحقيق الأعمال التي يستوجبها أو عدم الامتثال للأوامر والقرارات الهادفة إلى تحقيق التغير فمقاومة التغيير إذن هي عملية رفض تقبل الجديد، ويكون الرفض من خلال القيام بأعمال مناقضة ومنافية لعمليات التغيير، ويلاحظ أن أفراد التنظيم عادة ما يتمسكون بالأوضاع

الإدارية والفنية السـائدة، ويميلون إلى الالتزام بالسـلوك الوظيفي الذي تعودوا عليه، وبالتالي يحاولون بشدة مقاومة أي استراتيجية للتغيير، بدون أن يجهدوا أنفسهم في معرفة الأسباب التي دفعت هؤلاء إلى تبني هذا السلوك، وتظهر مقاومة التغيير كنتيجة لعدة أسباب تختلف باختلاف نوعية وشكل التغيير المراد تحقيقه، وكذلك باختلاف ثقافة الأفراد العاملين بالمؤسسة (بودريزة ، أيوب، 2019).

المحور الثاني/ التغيير التنظيمي:

مفهوم التغير التنظيمي:

يعتبر التغيير التنظيمي نوع من أنواع السـلوك والذي يتمثل بتعاون الإدارة مع العمال لتطوير وإحداث تغييرات في التنظيم داخل المنظمة، ويعتبر التطوير من الاستراتيجيات التي تتبعها الإدارة من أجل إحداث التغيير داخل التنظيم سـواء كان ذلك على مسـتوى الاتجاهات أو المعتقدات أو القيم أو الهيكل التنظيمي أو الممارسـات الإدارية أو التقنيات وتسـتخدم من أجل إحداث هذا التغيير أسـاليب متعددة (الفوزان، والعامري، 1997).

يشيـر التغيير إلى الانتقال من وضـع إلى وضـع آخر والذي يعتقد المسؤولون أنه الأفضل، والتغيير ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فدوام الحال من المحال، والأمر يختلف فقط في كيفية التعامل مع التغيير، والسـؤال هنا هل سـيتم التخطيط له أم سـننتظر حتى يحدث فنستجيب له؟ أم سنقاومه ساعين لتحجيم أثره؟ أم ماذا (اللوزي، 1999).

نلاحظ مما سـبق أن التغيير التنظيمي عبارة عن اسـتراتيجية تدخل في حياة التنظيم هدفه إحداث تغيير في التنظيم بهدف إظهار معتقدات، قيم، مواقف، هيكلا تنظيمياً جديداً وممارسات إدارية جديدة، وكل هذا من أجل أن يستطيع التنظيم التفاعل مع البيئة التي يعمل من خلالها واستيعاب كل التغيرات السريعة التي تحدث داخل البيئة (الفوزان، والعامري، 1997).

أهداف التغيير التنظيمي:

تسـعى منظمات الأعمال من خلال القيام بالتغيير التنظيمي إلى إيجاد طريقة منظمة متجددة، مبدعة ومتكيفة مع البيئة التي تعمل فيها، وهذا يعني أن عملية التغيير التنظيمي هي عملية مدروسـة وذات أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **التبني:** عندما تتخلى المنظمة عن بعض الاستراتيجيات والأنشطة فهي تهدف إلى تبني إستراتيجية أو تكنولوجيات جديدة، أو أساليب عمال جديدة مما يسمح لها بالانسجام مع التطورات والمستجدات الجديدة.

2. **التطور والتنمية:** تهدف المؤسسات من خلال التغيير التنظيمي إلى تطوير وتنمية إستراتيجياتها وأساليبها وتوسيع مجال نشاطها أو توسيع حقل معارفه، وذلك من أجل البقاء والنمو والاستمرار.

3. **التحسين:** من أجل أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وأكثر مقدرة على التكييف مع البيئة المحيطة بها لذلك تهدف المنظمة إلى التحسين المستمر في نشاطها الإنتاجي أو الخدمي والتحسين في مهارات ومقدرات العاملين كذلك التحسين المستمر في أساليبها الإدارية (بودريزة، أيوب، 2019).

مجالات التغيير التنظيمي:

قد حظيت مجالات التغيير بكثير من الدراسات من قبل المهتمين بالتغيير التنظيمي وذلك لأهميتها واستجابة للمتغيرات الخارجية والداخلية ومن مجالات التغيير التنظيمي (متولي، 2006):

1. التغيير في الأفراد من حيث الكم والكيف أي العدد والنوعية.

2. التغيير في الأعمال والأنشطة من حيث أسلوب العمل الحالي واستحداث وسائل وطرق وأساليب جديدة تؤدي إلى زيادة اشباع حاجات المجتمع.

3. تغيير وتعديل الإمكانات المتاحة للتنظيم من الموارد والطاقات واستبدالها بطاقات جديدة أكثر كفاءة.

4. التغيير في السياسات الأساسية واتخاذ القرارات بحيث يتجه التنظيم إلى المركزية أو اللامركزية في الإدارة العليا.

5. التغيير في الإجراءات والأنظمة المتبعة داخل المنظمة وخصوصاً إذا كانت تؤدي إلى الروتين الممل وتعقد العمل.

6. تعديل في الهيكل التنظيمي وتطويره من حيث إعادة تقسيم العمل وتجميع الوظائف وتنظيم قنوات الاتصال.

وقد يأخذ هذا التغيير التنظيمي أنماطاً متعددة وفقاً للهدف الذي تم من أجله التغيير وهذه الأنماط تأخذ أشكالاً متعددة منها:

1. قد يهدف التغيير إلى حل مشاكل ذاتية متعلقة بالمنظمة كأن يكون هناك ضعف في بعض أجزاء التنظيم.
2. قد يكون التغيير التنظيمي استجابة لمؤثرات في البيئة الخارجية مما جعل الطرق والأساليب الحالية التي تستخدمها الإدارة عديمة الفائدة ومن ثم لابد من التغيير.
3. قد يهدف التغيير إلى السيطرة على المناخ الوظيفي أو جزء منه.

الشكل رقم (1): يبين أهم مجالات التغيير التنظيمي

المصدر: من إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

- **دراسة: الحوامدة، وآخرون (2004)** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عوامل التغيير وبين مستوى إدراك عملية التغيير ونتائجها في شركات الإسمنت والبوتاسيوم، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل التغيير الداخلية وبين نتائج التغيير، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل التغيير الخارجية وبين نتائج التغيير.

- **دراسة :حسن مختار وآخرون (2017)** ركزت على السلوك الإداري لقادة التغيير على مقاومة العاملين للتغيير وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن معظم قادة التغيير التنظيمي لا ينتهجون سلوكاً إدارياً مما ساهم في زيادة مقاومة التغيير، إضافة لضعف اعتمادهم الأساليب المناسبة للتعامل مع مقاومة التغيير مما أدى إلى ضعف مخرجات الهيكلة، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إدخال دعم الإدارة العليا لعملية التغيير التنظيمي واتباع الأساليب العلمية في الحد من مقاومة التغيير واختيار الوقت المناسب للقيام بعملية التغيير.
- **دراسة: السهلي (2008)** هدفت الدراسة إلى إظهار دور القيادة في عمل الجماعة من تنظيم وإشراف وتوجيه، وإظهار مدى مقدرة القيادة على مواكبة التطورات والتغيرات السريعة والمتلاحقة، كما هدفت إلى ضرورة إلمام القائد بالمهارات التي تؤهله أو تجعله قادراً على إحداث تغيرات في علاقات العمل وإقامة علاقات مستحبة وبناءة مع كل المستويات الإدارية مما يجعل عمل ونشاط هذه المنظمات يحقق أهدافها، وتوفر تلك القيادة الواعية الرشيدة والقادرة على إحداث كل التغيير والتطوير.

ويلاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت المواضيع ذات العلاقة بالعوامل التنظيمي والتغيير التنظيمي تحت مسميات عديدة مثل: السلوك الاداري لقادة التغيير، ودور القيادة، ومقاومة التغيير التنظيمي، والالتزام التنظيمي، واستراتيجيات الحد من مقاومة الموظفين للتغيير، وإدراك عملية التغيير وتمت الاستفادة من هذه الدراسات في مراحل تعرف المتغيرات وتحديد مشكلة الدراسة وتطوير أداتها.

منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة تستهدف التعرف على أثر العوامل التنظيمية على إعادة الهيكلة، فقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي بأسلوب وصفي، وذلك لأنه يعتبر من الناحية التطبيقية عاملاً مشتركاً بين كل المناهج إذ لا يمكن أن يستغني عنه أي باحث حيث يوفر المنهج التحليلي بأسلوب وصفي كمية من البيانات والمعلومات المهمة عن الحالة موضوع الدراسة.

عينة الدراسة:

الجدول رقم (1) يوضح حجم العينة وتوزيع استمارات الاستبيان

المشاركين في الاستبيان	عدد الاستمارات الموزعة عشوائيا	عدد الاستمارات المفقودة	العدد المعتمد بالدراسة	النسبة
الموظفين	60	2	58	%68
المدراء ورؤساء الأقسام	30	3	27	%32
المجموع	90	5	85	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، والتعرف على آراء واتجاهات عينة الدراسة، حيث تعتبر الاستبانة من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: عبارة عن مجموعة من الأسئلة العامة عن المشاركين في الاستبانة (المسمى الوظيفي، نوع الجنس، العمر، الخبرة، المستوى التعليمي).

القسم الثاني: خاص بالأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة، واشتملت على محورين:

المحور الأول: ويتضمن (30) عبارة تتعلق بأبعاد مقياس العوامل التنظيمية كما يلي:

البعد الأول (4) عبارات شكلت زيادة المقاومة، والبعد الثاني (4) عبارات شكلت الحد من المقاومة.

البعد الثالث (4) عبارات شكلت الوقت المناسب للتغيير.

البعد الرابع (3) عبارات شكلت الثقافة التنظيمية.

البعد الخامس (2) عبارات شكلت الأساليب الإدارية.

البعد السادس (2) عبارات شكلت القادة المكلفين.

المحور الثاني: وتضمن (4) عبارات تتعلق بأبعاد مقياس التغيير التنظيمي، وهي:

البعد الأول: إدراك إيجابيات التغيير.

البعد الثاني: تقبل عملية التغيير.

البعد الثالث: إدراك مفهوم التغيير.

البعد الرابع: التأقلم مع عملية التغيير.

إجراءات الدراسة:

صدق اداة الدراسة: يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها وقد قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإدارة والإحصاء، تم قام الباحث بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث بتطبيقها على عينة استطلاعية من الموظفين.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به قدرة المقياس في الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة نفسها مرة ثانية، والجدول رقم (8) يوضح معامل ثبات الأداة.

تحليل بيانات الدراسة:

لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي (النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة بآراء عينة الدراسة حول فرضياتها ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عدة اختبارات منها التحليل العاملي واستخدام الانحدار المتعدد ومن ثم استخلاص نتائجها.

أولاً/ تحليل خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (2): يبين توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	المشاركين	العدد	النسبة
نوع الجنس	ذكر	54	%64
	انثى	31	%36
	المجموع	85	%100

يتضـــح من الجدول رقم (2) أن نســبة الذكور هي الأعلى حيث تصـــل إلى (64%) بينما كانت نسبة الإناث (36%) ويرجع السبب في ذلك إلى أن عدد الذكور العاملين في المصرف أكثر من عدد الإناث.

الجدول رقم (3): يبين توزع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	المشاركين	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30	23	%27
	من 30 إلى 50	47	%55
	أكبر من 50 سنة	15	%18
	المجموع	85	%100

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفئة العمرية من (30–50) سنة هي الأعلى بنســـبة (55%) ، ثم تليها الفئة العمرية أقل من (30) ســنة بنســبة (27%) ثم الفئة العمرية أكثر من (50) ســنة بنســبة (18%).

الجدول رقم (4): يبين توزع عينة الدراسة حسب متغير فئات سنوات الخبرة

المتغير	المشاركين	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	%10
	من 5 إلى 10	24	%28
	أكثر من 10 سنوات	53	%62
	المجموع	85	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أن فئة سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات) هي الأعلى بنسبة (62%) ثم يليها الفئة (من 5 إلى 10) خبرة في مجال الوظيفة بنســـبة (28%) نلاحظ أن النســـبة الأعلى المشاركة في الدراسة تصل إلى 62% مما يزيد نتائج الدراسة جودة ودقة ومصداقية.

الجدول (5): يبين توزع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	المشاركين	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	موظف عادي	58	%68
	رئيس قسم	24	%28
	مدير فرع	3	%4
	المجموع	85	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن أكبر عدد من أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي هو من فئة موظف عادي بنسبة (68%) وهي نسبة عالية وجيدة، كما أنها تخدم نتائج الدراسة حيث تمثل الشريحة الأكثر أهمية في معرفة أسباب مقومتهم للتغيير التنظيمي، ثم يليها فئة رئيس قسم بنسبة (28%)، وأخيرا فئة مدير فرع بنسبة (4%).

التحليل الإحصائي للدراسة باستخدام أسلوب التحليل العاملي/

تم إخضاع بيانات الاستبيان للتحليل العاملي بغرض فهم الاختلافات بين مجموعة كبيرة من متغيرات الاستجابة، حيث أن التحليل العاملي يستعمل متغيرات معيارية لتوزع عليها بنود المتغيرات بحسب انحرافاتها عن الوسط الحسابي، وتكون العلاقات بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى (2003، زغلول)، وقد استندت متغيرات هذه الدراسة بواسطة التحليل العاملي بالافتراضات التي قدمتها دراسة (Hair et al،2010) كشرط لقبول نتائجها وهي:

1. ألا تقل قيمة (KMO) عن (0.6).
2. وجود عدد كافٍ من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في المصفوفة.
3. ألا يقل تشبع (Loading) العامل عن (0،50) مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن (0.50) في العوامل الأخرى.
4. ألا تقل قيم الجذور الكامنة عن الواحد.
5. ألا يقل اختبار (Bartlett's) عن (0.50).
6. أن تكون قيم الاشتراكيات الكلية (Communalities) للبنود أكثر من (0.50).

التحليل العاملي للمتغير المستقل (العوامل التنظيمية):

تم إجراء التحليل العاملي لعدد (30) عبارة تستخدم لقياس العوامل التنظيمية والجدول رقم (6) يوضح ملخص نتائج التحليل العاملي الذي أجري على المتغير المستقل (العوامل التنظيمية) وفي الاختبار الأول من التحليل العاملي وجدت عبارات لها قيم الاشتراكيات الكلية (Communalities) أقل من (0.50) تم استبعادها.

وقد جاءت المصفوفة في (6) أعمدة، اشتمل النموذج الأول على (4) عبارات شكلت زيادة المقاومة، كما اشتمل النموذج الثاني على (4) عبارات شكلت الحد من المقاومة، واشتمل النموذج الثالث على (4) عبارات شكلت الوقت المناسب للتغيير، واشتمل النموذج الرابع على (3) عبارات شكلت الثقافة التنظيمية، واشتمل النموذج الخامس على (2) شكلت الأساليب الإدارية، واشتمل النموذج السادس على (2) عبارات شكلت القادة المكلفين.

جدول رقم (6): ملخص نتائج التحليل العاملي على المتغير المستقل (التغيير التنظيمي)

زيادة المقاومة	1	2	3	4	5	6
عدم وجود أسس لقانون إعادة الهيكلة	.798	.102	.097	.092	.024	-.007
عدم الدراسة الكافية لعملية إعادة الهيكلة	.720	.075	.084	.200	.030	.206
ضعف كفاءة المشرفين على عملية إعادة الهيكلة	.712	.204	.113	-.008	.078	.235
زيادة خوف الموظفين من نتائج إعادة الهيكلة	.699	.084	.211	.039	.284	.084
الحد من المقاومة						
إشراك الموظفين في جميع مراحل إعادة الهيكلة	.070	.789	.132	.050	-.036	.182
إعادة توزيع الموارد يقود للترحيب بالتغيير	.071	.710	-.009	.331	.209	-.025

مناقشـــة واقناع النقابة والمجموعات المختلفة	.088	.648	-.170	.296	.027	.116
تعريف الموظفين بأوضـــاعهم بعد إعادة الهيكلة	.354	.644	.210	-.094	.145	.061
الوقت المناسب للتغيير						
اختيار الوقت المناســـب لأحداث التغيير	.171	-.077	.777	.158	.024	.089
إعطاء الوقت الكافي لشـرح أسـباب التغيير	.042	.071	.765	-.016	.012	.246
توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب	.156	.170	.649	.090	.309	.048
يحرص الموظفين على انجاز العمل في الوقت المناسب	.207	.037	.563	.451	.118	-.200
الثقافة التنظيمية						
الثقافة السائدة قوية	-.027	-.022	.313	.691	.125	.168
التغيير يستدعي الاستغناء عن القيم السائدة	.182	.243	-.100	.665	.159	.374
التفاهم الســـائد ســـاعد على الدقة والسرعة في الإنجاز	.219	.384	.176	.588	-.113	-.020
الأساليب الإدارية						
اســـتخدام الأســـاليب الحديثة في الإشراف على العمل	.155	.147	.138	.077	.227	.791
المهارة في إدارة التغيير	.250	.117	.175	.214	-.147	.655
القادة المكلفين						
يعطي القـائـد الفرصـــة للموظفين للمشاركة في القرارات	.154	.032	.062	.107	.811	.196
يشـجع القائد الموظفين على مواجهة التحديات	.092	.118	.154	.033	.729	-.084

63.989	Cumulative %
0.816	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy
1698.656	Test of Bartlett's

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

التحليل العاملي للمتغير التابع (التغير التنظيمي):

جاءت المصفوفة في عمود واحد، أشتمل النموذج على (4) عبارات شملت التغير التنظيمي، بأبعاده (إدراك إيجابيات التغيير، تقبل عملية التغيير، إدراك مفهوم التغيير، التأقلم مع عملية التغيير)، وقد أجري التحليل العاملي لعدد (5) عبارات تم استخدمها لقياس إدارة الموظفين بالمصرف.

الجدول (7) يعرض ملخص نتائج التحليل العاملي الذي أجري على المتغير التابع (التغيير التنظيمي)، وفي الاختبار الأول من التحليل العاملي وجدت عبارة لها القيم المشتركة الكلية (Communalities) أقل من (0.50) وتم استبعادها.

جدول رقم (7): ملخص نتائج التحليل العاملي على المتغير التابع (التغيير التنظيمي)

التغير التنظيمي	1
يدرك الموظفون في المصرف إيجابيات التغيير التنظيمي	0.828
يتقبل الموظفون في المصرف عملية التغيير التنظيمي	0.798
يدرك الموظفون في المصرف مفهوم التغيير التنظيمي	0.783
يتأقلم الموظفون في المصرف مع عملية التغيير التنظيمي	0.736
Cumulative %	61.910
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy	0.777
Bartlett's Test of	348.123

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم القيام بالدراسة الوصفية بالاعتماد على أساليب التحليل التالية: "المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على مقياس ليكرت (5-1) المستخدم في الدراسة فيما يتعلق بالعوامل التنظيمية" بأبعادها (زيادة المقاومة، الحد من المقاومة، الوقت المناسب لتغيير، الثقافة التنظيمية، الأساليب الإدارية، القادة المكلفين) وأثرها على التغيير التنظيمي.

جدول رقم (8): يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المفردات	Cronbach's Alpha	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	زيادة المقاومة	الحد من المقاومة	الوقت المناسب للتغيير	الثقافة التنظيمية	الأساليب الإدارية	القادة المكلفين	التغير التنظيمي
زيادة المقاومة	4	0.78	2.06	0.95	1						
الحد من المقاومة	4	0.72	2.28	0.95	.396**	1					
الوقت المناسب	4	0.77	2.32	0.91	.468**	.738***	1				
الثقافة التنظيمية	3	0.80	1.96	0.88	.712***	.652**	.475**	1			
الأساليب الإدارية	2	0.79	2.67	1	.508**	.439**	.322**	.239	1		
القادة المكلفين	2	0.70	2.31	1	.567**	.321**	.370**	.418**	.205	1	
التغير التنظيمي	4	0.79	2.51	1	.013	.183	.309**	.377**	.277	.385**	1

أولاً/ الاعتمادية:

للتأكد من درجة الاعتمادية تـــــم اختبار أســئلة الاســتبانة بالاعتماد على مقياس معامل ألفا (كرونباخ) حيث يوضح جدول رقم (8) أن معامل الاعتمادية كان بدرجة عالية من الاعتمادية.

ثانياً/ الوسط الحسابي والانحراف المعياري:

فيما يخص أبعاد المتغير المستقل نلاحظ من الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لزيادة المقامة يساوي (2.06) وبانحراف معياري يساوي (0.95) يليه الوسط الحسابي (الحد من المقامة) بوسط حسابي يساوي (2.28)، وبانحراف معياري (0.95)، وكان (الوقت المناسب للتغيير) بوسط حسابي (2.32)، وبانحراف معياري (0.91)، أما (الثقافة التنظيمية) كان الوسط حسابي يساوي (1.96)، وبانحراف معياري يساوي (0.88) وكانت (الأساليب الإدارية) بوسط حسابي يساوي (2.67)، وبانحراف معياري يساوي (1)، في حين كان (القادة المكلفين) بوسط حسابي يساوي (2.31)، وبانحراف معياري يساوي (1)، ونلاحظ أن جميع هذه الأوساط الحسابية تقل عن الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي، مما يشير إلى أن معظم قادة المصرف يعطون اهتماماً أقل من المعتاد أو المتعارف عليه حيث أن معظم قادة التغيير التنظيمي لا ينتهجون سلوكاً إدارياً، مما ساهم في زيادة مقاومة التغيير، إضافة لضعف اعتمادهم على الأساليب المناسبة للتعامل مع مقاومة التغيير، مما أدى إلى ضعف مخرجات إعادة الهيكلة، ومن جانب أخر يتضح أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير التابع التغيير التنظيمي (2.51) ، والانحراف المعياري(1).

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات (المستقل والتابع) فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوي بين المتغيرين، وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين، وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30-0.70)، أما إذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين (مصطفى عبيد،2017).

ويوضح الجدول رقم (8) أن بعد زيادة المقامة ترتبط إيجابياً مع الحد من المقامة، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (**0.396) ويمكن تفسير ذلك من خلال قدرة المديرين على إقناع الموظفين بأن التغيير سوف يكون في صالح المصرف والموظفين معاً، ويمكن هنا الاستعانة بالرؤساء والخبراء

وضـــمان التزامهم بتنفيذ التغيير بحيث يدرك الموظفين في المصـــرف إيجابيات التغيير التنظيمي، وبالتالي الحد من مقاومة التغيير، وأن زيادة المقامة ترتبط إيجابياً مع الوقت المناســـب للتغيير حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.468**)، وهذا يعني أنه لكي تستطيع القيادات المكلفة بالتغيير تقليل مقاومة الموظفين للتغيير وتنمية التزامهم به، يمكن للمصرف اختيار التوقيت السليم والظروف المناسبة لإحداث عملية التغيير والتطوير التنظيمي، كذلك نجد أن زيادة المقامة ترتبط ارتباطاً إيجابياً قوي مع الثقافة التنظيمية حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.712***)، بمعني كلما كان التغيير سـريع في التنظـيم وأعضـائه زادت المقامة ، كـترك العمـل مـثلاً، والتبـاين في وجهـات النظـر حول المتغيرات التنظيمية، وهذا يضـــعف احتمال وجود ثقافة تنظيمية قوية، بمعنى أخر أن قوة الثقافة تعني شـــدة استجابة الموظفين في التنظيم للثقافة خـلال تنفيـذهم للأنشـطة اليوميـة، فكلمـا كانت الاسـتجابة فعالـة كلمـــا تقبل الموظفون في المصـــرف عملية التغيير التنظيمي، ونجد أن زيادة المقامة ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع الأسـاليب الإدارية، بمعنى أن اسـتخدام الأسـاليب الحديثة في الإشـراف على العمل تلعب دوراً كبيراً في الحد من زيادة مقاومة الموظفين للتغيير حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.508**)، وهذا يعني أن ضـعف كفاءة المشرفين على عملية إعادة الهيكلة يؤدي إلى زيادة مقاومة التغيير بسبب زيادة خوف الموظفين من نتائج إعادة الهيكلة، في حين نجد أن زيادة المقامة ترتبط ارتباطاً إيجابياً مع القادة المكلفين حيث كانت قيمة الارتباط تسـاوي (0.567**) مما يعني أن الموظفين في المصـرف يتقبلون عملية التغيير التنظيمي، إذا يعطي القائد الفرصـة للموظفين للمشـاركة في صـناعة القرارات، وأخيراً نجد أن زيادة المقامة ترتبط ارتباطاً ضـــعيف مع التغير التنظيمي حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.013)، وفيما يتعلق بالحد من المقامة هناك ارتباط إيجابي قوي مع الوقت المناسب للتغيير حيث كانت قيمة الارتباط تســـاوي (0.738***)، أي أن اختيار الوقت المناســـب لأحداث التغيير وإعطاء الوقت الكافي لشـــرح أســـباب التغيير يحد من المقامة التغيير، كذلك يرتبط ارتباط إيجابي مع الثقافة التنظيمية حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.652**)، بمعني إذا كانت الثقافة السائدة قوية سـوف يدرك الموظفين في المصـرف إيجابيات التغيير التنظيمي، ويرتبط ارتباطاً إيجابياً مع الأسـاليب الإدارية حيث كانت قيمة الارتباط تســـاوي (0.439**) ،أي أن اســـتخدام الأســـاليب الحديثة في

الإشراف على العمل سوف تؤدي إلى أن يتأقلم الموظفين في المصرف مع عملية التغيير التنظيمي، ويرتبط ارتباطاً إيجابياً مع القادة المكلفين، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.321**) بمعني أن للتغلب على مقاومة الموظفين للتغيير يجب أن يشجع القائد العاملين على مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف وإتباع إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية المشاركة والإقناع حتى يقلل من مقاومة التغيير، بينما نجد أن الحد من المقامة يرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع التغير التنظيمي، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.183) وفيما يتعلق بالوقت المناسب للتغيير نجد أن هناك ارتباط إيجابي مع الثقافة التنظيمية ، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.475**) بمعني أن الثقافة التنظيمية تمثل إحدى القوى التي تواجه سلوك الموظفين نحو مسارات معينة بحيث يحرص الموظفين على إنجاز العمل في الوقت المناسب، كذلك نجد ارتباط إيجابي متوسط مع الأساليب الإدارية، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.322**)، وهذا يعني أنه كلما كانت الأساليب الإدارية المتبعة في المصرف حديثة كلما أدرك الموظفون أهمية الوقت المناسب للتغيير، في حين نجد أن الوقت المناسب للتغيير يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع القادة المكلفين، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.370**) أي كلما كانت القيادات المكلفة بعملية التغيير تتمتع بالخبرة والمهارة كلما أدركت أهمية الوقت المناسب للتغيير، بينما نجد أن الوقت المناسب للتغيير يرتبط ارتباطاً متوسطاً مع التغير التنظيمي، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.309**).

أما فيما يتعلق بالثقافة التنظيمية نجد أن هناك ارتباط ضعيف مع الأساليب الإدارية ، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.239)، والسبب في ذلك يرجع إلى الأساليب التقليدية المتبعة في المصرف وضعف الثقافة التنظيمية السائدة بالمصرف ، بينما نجد أن هناك ارتباط إيجابي مع القادة المكلفين، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.418**)، بمعنى كلما كانت الثقافة التنظيمية السائد في المصرف قوية كلما استطاع القادة المكلفين التأثير في الموظفين ، وبالتالي تقبل الموظفين في المصرف عملية التغيير التنظيمي، في حين نجد أن الثقافة التنظيمية ترتبط ارتباطاً متوسطاً مع التغير التنظيمي، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.377**) أما الأساليب الإدارية فنجد أن هناك ارتباط ضعيف مع القادة المكلفين حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.205) ، وهذا يدل على أن معظم

قادة التغيير التنظيمي لا ينتهجون سلوكاً إدارياً مما ساهم في زيادة مقاومة التغيير، إضافة لضعف اعتمادهم على الأساليب المناسبة للتعامل مع مقاومة التغيير مما أدى إلي ضعف مخرجات إعادة الهيكلة، كذلك نجد أن الارتباط ضعيف مع التغير التنظيمي حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.277)، وأخيراً فيما يتعلق بالقادة المكلفين نجد أن هناك ارتباط إيجابي مع التغير التنظيمي حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.385**)، بمعنى أنه كلما زادت مهارات وقدرات قادة التغيير كلما أدى ذلك إلى تقبل الموظفين لعملية التغيير التنظيمي.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة وتفسر نتائجها وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية، وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات، وفى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة واستقراء الدراسات السابقة تمت صياغة فرضيات الدراسة وفق النموذج النهائي التالي والذى تم الوصول إليه بعد التحليل العاملي:

نموذج الدراسة:

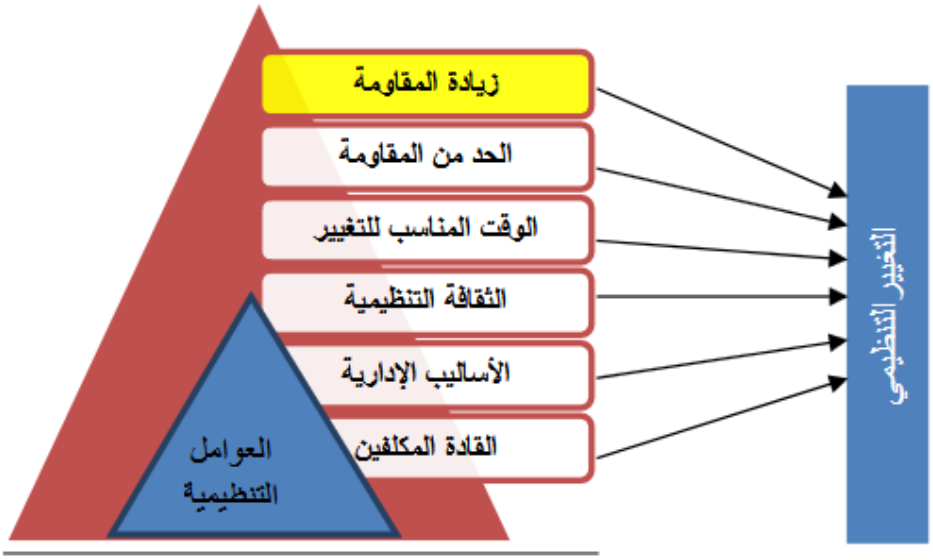

المصدر: تصميم الباحث

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي في المصـــارف التجارية الليبية، ويتم اختبار الفرضية الرئيسية وفقاً للفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة المقاومة والتغيير التنظيمي.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد من المقاومة والتغيير التنظيمي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوقت المناسب للتغيير والتغيير التنظيمي.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الإدارية والتغيير التنظيمي.
6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القادة المكلفين والتغيير التنظيمي.

استخدام تحليل الانحدار المتعدد:

تم اســـتخدام تحليل الانحدار المتعدد والذي يربط بين مكونات العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي حيث يعرض الباحث في هذا الجزء نموذج الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على التغيير التنظيمي عند مســـتوى دلالة معنوية (0.5 %) لدخول المتغيرات المســـتقلة، وفى ظل الفرضـــية الرئيسية أنـــه توجـــد علاقة معنوية بين العوامل التنظيمية والتغيير التنظيمي فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتـــدرج وبتحديد مستوى معنوية (0.5 %) والجداول التالية توضح ملخص لنتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (9): يوضح الانحدار لمكونات العوامل التنظيمية (Beta coefficient)

المتغير المستقل	التغيير التنظيمي (Beta)	Sig
زيادة المقاومة	0.738**	0.08
الحد من المقاومة	0.094	0.85
الوقت المناسب للتغيير	0.857	0.07
الثقافة التنظيمية	1.220**	0.02
القادة المكلفين	0.408	0.00
الأساليب الإدارية	−0.088	0.287

R^2	0.143	
Adjusted R^2	0.126**	
ΔR^2	0.143	
F change	8.178	

***p<0،Note: Level of significant: *p<0.05

يبين الجدول (9) أعلاه أنه تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى التعرف على تأثير مكونات العوامل التنظيمية على التغيير التنظيمي، تم الاعتماد على معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل، كما تم الاعتماد على (R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى استخدام اختبار(F) للتعرف على معنوية نموذج الانحدار، وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح، ومن خلال تحليل الانحدار تم التوصل إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين زيادة المقاومة والتغيير التنظيمي، وقد بلغت قيمة بيتا للمتغير (**0.738) ، ومستوى الدلالة (0.08) ، بينما يوجد أثر ضعيف للعلاقة بين الحد من المقاومة والتغيير التنظيمي، حيث بلغت بيتا (0.094) عند مستوى دلالة المعنوية (0.85) في حين توجد علاقة إيجابية بين الوقت المناسب للتغيير والتغيير التنظيمي حيث بلغت بيتا (0.857) عند مستوى دلالة المعنوية (0.07) ، كذلك توجد علاقة إيجابية بين الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي حيث بلغت بيتا (**1.220) عند مستوى دلالة المعنوية (0.02) ، كما أنه توجد علاقة إيجابية بين القادة المكلفين والتغيير التنظيمي حيث بلغت بيتا (0.408)عند مستوى دلالة المعنوية (0.00)، بينما توجد علاقة سلبية بين الأساليب الإدارية و التغيير التنظيمي حيث بلغت بيتا (−0.088) عند مستوى دلالة المعنوية (0.287).

نتائج الدراسة:

1. أن زيادة المقاومة تؤثر على التغيير التنظيمي تأثير سلبي.

2. هناك علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة بين الحد من المقاومة والتغيير التنظيمي حيث أن معظـــم قادة التغيير التنظيمي لا ينتهجون سلوكاً إدارياً مما ساهم في زيادة مقاومة التغيير.

3. أن هناك علاقة ارتباط إيجابي متوسط بين الوقت المناسب للتغيير والتغيير التنظيمي، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي(**309. 0) وبلغت قيمة بيتا (0.857).

4. أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين الثقافة التنظيمية والتغير التنظيمي، حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (**0.377) وبلغت قيمة بيتا (**1.220) عند مستوى المعنوية (0.02).

5. أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين القادة المكلفين وعملية التغيير التنظيمي حيث بلغت قيمة الارتباط تساوي (**0.385) وبلغت قيمة بيتا (.408) عند مستوى المعنوية (0.00).

6. أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين الأساليب الإدارية والتغيير التنظيمي، حيث بلغت قيمة بيتا (-0.088) عند مستوى المعنوية (0.287) وكذلك نجد أن الارتباط ضعيف مع التغير التنظيمي حيث كانت قيمة الارتباط تساوي (0.277).

التوصيات:

خلصت الدراسة الى مجموعات من التوصيات، أهمها:

1. ضرورة تعريف جميع الموظفين في المصارف قيد الدراسة بأهمية إجراء عملية التغيير التنظيمي، وذلك عن طريق عقد الندوات والاجتماعات، وورش العمل، وذلك لمحاولة بث الوعي بين الموظفين بأهمية وفوائد عملية التغيير التنظيمي.

2. للتغلب على مقاومة الموظفين بالمصـــرف للتغيير يجب أن يشـــجع القائد الإداريين الموظفين على مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف وإتباع إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية المشاركة والإقناع حتى يقلل من مقاومة التغيير.

3. العمل على إقناع الموظفين بأن التغيير سوف يكون في صالح المصرف وصالحهم معاً، وأن زيادة المقاومة تؤثر على التغيير التنظيمي تأثير سلبي.

4. ضرورة اختيار الوقت المناسب لأحداث التغيير في المصرف وإعطاء الوقت الكافي لشرح أسباب التغيير لتقليل من حد مقامة الموظفين للتغيير.

5. ضرورة استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في الإشراف على العمل وإعطاء الفرصة للموظفين حتى يتأقلموا مع عملية التغيير في المصرف.

6. ضرورة وضع معايير يتم في ضوئها اختيار القيادات المكلفة بعملية التغيير بحيث يتمتعون بالخبرة والمهارة والقدرة على احداث التغيير في الوقت المناسب.

7. الاهتمام بالثقافة التنظيمية السائد في المصرف فكلما كانت قوية استطاع القادة المكلفين التأثير في الموظفين، وبالتالي تقبل الموظفين في المصرف لإحداث التغيير التنظيمي.

قائمة المراجع:

1. أحمد سمير، عناصر البيئة الداخلية ذات البعد الاستراتيجي وانعكاسيها على السلوك التنظيمي لدى العاملين في الجامعيات الحكومي دارسة ميدانية على الجامعة المستنصرية –العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد 52 ،2017.

2. إكرام بودريزة، وأمال ايوب، "أثر التغيير التنظيمي على الالتزام التنظيمي للعاملين من وجهة نظرهم، دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2019.

3. نضال الحوامدة، صالح الهيتي، عوامل التغيير وعلاقتها بمستوى إدراك عملية التغيير ونتائجها، دراسة ميدانية في شركات الإسمنت والفوسفات والبوتاس الأردنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد3، 2004.

4. ناصر الفوزان، محمد العامري مقاومة التغيير في الأجهزة الحكومية أسبابها وطرق علاجيها، مجلة الإدارة العامة، مجلد 37، العدد3، 1997.

5. سالم بن سعيد القحطاني، القيادة الإدارية: التحول نحو نموذج القيادي العالمي، ،مرامر للطباعة والتغليف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.

6. موسى اللوزي، التطوير التنظيمي، أساسيات ومفاهيم حديثة، الطبعة الأولى، عمان دار وائل للنشر، 1999.

7. عبد اللطيف صالح النعيم، قياس اتجاهات قيادات منظمات القطاع الخاص السعودي نحو التطوير التنظيمي، مجلة جامعة الملك سعود، 15 ، للعلوم الإدارية، 2003.

8. بشير سعد زغلول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار العاشر Version 10 ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد، 2003.

9. جمال الدين محمد المرسي، إدارة الثقافة التنظيمية والتغيير الدار الجامعية، الإسكندرية ،2016.

10. حسن حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

11. داودي الطيب، محبوب مراد، إدارة التغيير كمدخل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في منظمات الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2010.

12. عبد العزيز صالح بن جبتور، الإدارة الإستراتيجية، إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

13. متولي السيد متولي، السلوك التنظيمي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2006.

14. مصطفى فؤاد عبيد، التحليل المتقدم وتنقيب البيانات، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.

15. Hair ، J،F (2010) Black، WC، Babin، B،J،& Anderson، RE، Multivariate data analysis

تأثير المواثيق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية على قوانين حماية الطفل في ليبيا

إعداد: أ. فائزة أحمد محمد عبد القادر*

المستخلص:

سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس وهو كيف يمكن تحقيق التنوع بين المواثيق والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها ليبيا في مجال حقوق الطفل ومبادئ الشريعة الإسلامية في إطار القانون الليبي، وماهي الآليات التي يمكن من خلالها مراقبة الاختلافات المحتملة بينهم؟ ومن خلال موضوع الدراسة تأثير المواثيق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية، على قوانين حماية الطفل في ليبيا تم تناول موضوعها من خلال مطلبين كما يلي: المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من بعض الحقوق، والمطلب الثاني: أثر المواثيق الدولية من حيث الآليات والضمانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن التشريعات الليبية المتعلقة بحقوق الطفل قد راعت الالتزام بالمعاهدات الدولية ذات العلاقة، فضلاً عن مراعاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء المؤكدة لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وأن هذا الاهتمام يعد بمثابة دستور عام غير مكتوب يستوجب الالتزام به، ومن بين التوصيات التي خرجت بها الدراسة : أهمية تكاتف جهود مؤسسات الدولة في موضوع حقوق الطفل ومن بين هذه المؤسسات على الأخص المؤسسة الدينية والمؤسسة الإعلامية والمؤسسة التعليمية.

Abstract:

The study aimed to answer the main question: How can diversity be achieved between the international charters and agreements that Libya has committed to in the field of children's rights and the principles of Islamic Sharia within the framework of Libyan law? Additionally, what mechanisms can monitor potential differences between them? The research topic, addressing the impact of international charters, agreements, and Islamic Sharia on child protection laws in Libya, was examined through two main sections: 1). The Position of Islamic Sharia on Certain Rights 2). The Impact of International

* أ. فائزة أحمد محمد عبد القادر (عضو هيئة التدريس بوزارة التعليم التقني، مستشار قانوني).

Charters in Terms of Mechanisms and Guarantees The study reached several conclusions, most notably: Libyan legislation concerning children's rights adheres to relevant international treaties while also respecting the principles of Islamic Sharia, which emphasize human rights and children's rights. This dual focus serves as an unwritten general constitution that requires adherence. Among the study's recommendations: The necessity for all state institutions, particularly religious, media, and educational institutions, to collaborate in advancing the cause of children's rights.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

(المَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَاةِ ٱلدُّنۡيَا)[1]

صدق الله العظيم

تحتل الطفولة مكانة مهمة في حياة المجتمعات، فالأطفال هم رمز الحياة، ودليل على استمرارها؛ ولذلك فإنه يقع على عاتق ذوي الأطفال والمهتمين برعايتهم مسئولية كبيرة، توازي أهمية الأمانة المنوطين بها. "إن أعظم أمانة وضعت في أعناق العالم، ولا تعلوها أية قدسية، هي الأطفال، وما من واجب يعلو فوق احترام حقوق الطفل؛ لأن حمايتهم واحترام حقوقهم حماية لمستقبل البشرية بأسرها، وذلك لأن المستقبل هو رهين بكيفية رعايتنا لأطفالنا اليوم، وربما يتأثر عالم الغد بالعلم والتكنولوجيا، لكنه سيتأثر أكثر بأي شيء آخر، بما صار يتشكل فعلاً في أجساد الأطفال وعقولهم"[2].

إن حقوق الطفل هي جوهر حقوق الإنسان، وذلك لأن الأطفال هم أكثر أبناء البشرية ضعفاً وحاجة للحماية، فهم أكثر الفئات ضعفاً، وصوتهم الأشد خفوتاً، وقدرتهم على المطالبة بحقوقهم أو أخذها لا تحدث إلا بمساعدة من هم أكبر سناً. ولم يغفل المجتمع الدولي عن أهمية حماية الأطفال وحاجتهم للرعاية والحماية؛ فأصدرت العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية التي سعت إلى حماية الطفل في

(1) سورة الكهف، الآية 46.

(2) كلمة كوفي عنان – الأمين العام السابق للأمم المتحدة المنشورة في: Report of State of the World's Chidern – Unicer,1998,p.6

جميع أطوار نموه، منذ أن يكون جنيناً إلى أن يصل إلى سن البلوغ، وحماية سلامته الجسدية والنفسية والصحية، والاهتمام بتربيته، والحصول على حقوقه المادية والمعنوية، والاهتمام بالأسرة؛ لأنها المحيط الأول الذي يتكون فيه الطفل، وكذلك ذهب الاهتمام إلى المجتمعات التي يخرج لها الطفل وكونه شخصاً مميزاً له من الحقوق ما يجعله في نطاق الحماية الدائمة في كلّ الأحوال، سواء أكانت في أوقات السلم أم الحرب.

فكان أن أصدرت الأمم المتحدة، وقبلها عصبة الأمم، العديد من الإعلانات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات التي قصدت من وراء إصدارها حماية الطفولة في جميع أنحاء العالم وكان أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989م، وذلك خلال الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإعلان حقوق الإنسان، وذلك ليشمل الأطفال؛ فصدرت اتفاقية حقوق الأطفال، بقصد المحافظة على حقوقهم وحمايتهم، وتجدر الإشارة إلى أن حماية الطفل على المستوى الدولي لا تقتصر على اتفاقيات حقوق الطفل والمعاهدات الخاصة به فحسب، بل يستفاد من معظم الوثائق المعنية بحقوق الإنسان الدولية والإقليمية بوصفه فردًا في هذه المجتمعات، ويعدّ الأولى بالرعاية والحماية.

الهدف من الدراسة:

ما نراه اليوم، وما تنقله لنا وسائل الإعلام العالمية والعربية، من انتهاكات حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، خلال الحروب والنزاعات المسلحة، واستخدام الأطفال جنودًا في كثير من الجيوش واستخدامهم دروعًا بشرية، وحبسهم وقتلهم، واستخدام أساليب وحشية للتعامل معهم، كذلك في أوقات السلم، إذ يباعون ويُتاجر بهم ويُشغلون في أعمال لا يملكون القدرة على القيام بها وغير ذلك، من الظواهر التي يختص بها الأطفال، مثل ظاهرة أطفال الشوارع، واستخدامهم خدمًا في المنازل، جعلنا نتساءل عن قدرة المواثيق الدولية في الحماية الفعلية للأطفال، وهل اهتمت الدول المصدقة عليها بتطبيقها، وحماية هذه الفئة الضعيفة؟ فحاولنا تتبع الاتفاقيات الدولية في هدا المجال منذ صدورها إلى وقتنا المعاصر.

وكان الهدف من الدراسة التذكير بحقوق الأطفال، والمسئولية الملقاة على عاتقنا تجاههم وحمايتهم وتبيان اهتمام الشريعة الإسلامية السمحة بالطفل، وحمايته منذ تكوينه جنينًا في بطن أمه إلى أن يصل إلى سن الرشد، وتأثير الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية في قوانين حماية الطفل بليبيا.

إشكالية الدراسة:

وتأتي إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس، وهو كيف يمكن تحقيق التنوع بين المواثيق والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها ليبيا في مجال حقوق الطفل ومبادئ الشريعة الإسلامية في إطار القانون الليبي، وما الآليات التي يمكن من خلالها مراقبة الاختلافات المحتملة بينهم.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي لمعاهدات حقوق الطفل خلال كل الأجيال، كذلك تطرقت الباحثة إلى نظرة الحضارات السابقة لحقوق الطفل، وكذلك إلى نظرة الشريعة الإسلامية وتناولها لهذا الموضوع.

وتتضمّن هذه الدراسة تأثير المواثيق والاتفاقيات الدولية في القانون الليبي مع التركيز على التوافق بين الشريعة الإسلامية والتشريعات الحديثة، وسيُستعرض موقف الشريعة الإسلامية من بعض الحقوق، وكذلك أثر المواثيق الدولية في قوانين حقوق الطفل بليبيا من خلال أثر المواثيق الدولية من حيث الآليات والضمانات وأثرها في التشريعات الليبية.

المطلب الأول/ موقف الشريعة الإسلامية من بعض الحقوق:

1. حق الحياة والنماء والانتماء لأسرة:

أثمن ما يمتلكه الإنسان في الوجود هو حياته، وقد جعلت الشريعة الإسلامية من هذا الحق قاعدة أساسية من قواعدها، فحرّمت قتال الغير من دون وجه حق، في قوله تعالى: **(وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)**[1]. وتتمثل ذروة التشدد لحماية هذا الحق، في نوع العقوبة التي يجب أن توقع على من يتطاول عليه، فجعلت العقوبة هي القصاص، وعدّت الشريعة الإسلامية هذا الجزء بمنزلة ضمان

(1) سورة الإسراء، الآية 33.

لحماية الناس، فجاء في القرآن الكريم قوله – تعالى –:**(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)**[1] وقوله – سبحانه وتعالى–: **(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)**[2] وقوله –سبحانه–: **(مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا)**[3] يدل على مدى التكريم الذي أحقته الشريعة الإسلامية على حق الإنسان في الحياة، وعلى إحاطة هذا الحق بأكبر سياج من الضمانات لحمايته من أي عدوان، وهو حق يتمتع به جميع الناس دون تمييز أو تفرقه، لقوله – تعالى –: **(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)**[4]. وروى سمرة بن جندب، عن الرسول – صلى الله عليه وسلم– قوله: **(من قتل عبده قتلناه، ومن جدع عبده جدعناه)**[5]، كما تشمل الحقوق حقوق الأبناء كما في قوله – تعالى – : **(وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ* بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ)**[6] وعن المغيرة بن شعبة، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: **(إن الله – عزّ وجلّ – حرّم عليكم، عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعًا وهات، وكره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثر السؤال، وإضاعة المال)**[7] بل وبرهن العلماء على القول بأن حق الحياة يشمل الحمل والمسكن، فإسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه حرام لا يحل لمسلم أن يفعله؛ لأنه جناية على حيّ، ولذلك وجبت فيه الدية إن نزل حياً والغفران إن نزل ميتاً، إذا كان القصاص هو العقوبة الدنيوية لمن يرتكب جريمة القتل، فهناك أيضاً عقوبة أخرويّة، في قوله – تعالى –: **(وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)**[8] فجزاء القتل العمد هو الخلود في جهنم والعذاب الأليم الذي لا يعرف مقداره إلا الله الذي أعده، وهذا الجزاء تتخلع له القلوب المؤمنة، وتردع كل مسلم تسوّل

(1) سورة البقرة، الآية 179.
(2) سورة المائدة، الآية 23.
(3) سورة المائدة، الآية 32.
(4) سورة المائدة، الآية 45.
(5) رواه: أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وحسّنه الترمذي، وقيل: حديث ضعيف، وقيل: صحيح مقطوع.
ينظر: الترمذي، سنن الترمذي، ج 4، ص 19؛ والعظيم آبادي، عون المعبود: ج 12، ص 182.
(6) سورة التكوير، الآية 8.
(7) قيل حديث صحيح متفق عليه. ينظر: صحيح البخاري، ج3، ص120؛ وصحيح مسلم، ج3، ص 593.
(8) سورة النساء، الآية 93.

له نفسه ارتكاب هذا الجرم الفظيع، وعن البراء بن عازب، أنّ رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– قال: **(لزوال الدنيا أهون على الله – عزّ وجلّ – من قتل مؤمن بغير حق)**[1] وعن أبي بكرة – رضي الله عنه– أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: **(لو أنّ أهل السماء وأهل الأرض اجتمعوا على قتل مسلم؛ لأكبهم الله جميعًا على وجوههم في النار)**[2]، وعن أبي هريرة – رضي الله عنه– : أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: **(من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة، لقيَ الله – عزّ وجلّ – مكتوباً بين عينيه "آيس من رحمة الله)**[3].

ويتضمن الحق في الحياة النهي عن قتل الإنسان لنفسه في قوله –تعالى–: **(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)**[4] فقتل الإنسان نفسه ما هو إلا نوع من قتل النفس التي حرم الله قتلها، ويقول الشيخ محمود شلتوت في ذلك: "إن هذا النوع من القتل هو "أفظع أنواع القتل؛ لأن حرص الإنسان على حياته أمر طبيعي، وليس من شأنه أن تثور عليه عوامل الغضب والانتقام"[5]، وجزاء قتل النفس هو ما رواه أبو هريرة –رضى الله عنه– عن الرسول – صلى الله عليه وسلم– أنه قال: **(من تردّي من جبل فقتل نفسه، فهو مترد في نار جهنم يتردّى فيها خالدًا مخلّدا فيها أبدًا، ومن تحسّى سمًّ فقتل نفسه، فسمه في يده يتحسّاه في نار جهنم خالدًا مخلّدا فيها أبدًا، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلّدًا فيها أبدًا)** ومن الواضح أن أحكام الشريعة الإسلامية بكفالة هذا الحق هي من الشمول والإحاطة إلى المدى الذي يتفق وأهمية هذا الحق بصفته أثمن حق للإنسان من جهة، ولارتباطه بحفظ كيان المجتمع وحيويته وتماسكه من جهة أخرى.

وأما عن أهمية النشأة في أسرة، فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بإقامة نظام شامل متكامل لتنظيم جميع أوضاع الأسرة، وجاء هذا الاهتمام تعبيرًا عن موقف الإسلام من الأسرة بصفتها حجر الزاوية، أن

(1) وهناك رواية عن عبد الله بن عمر، أخرجه: الترمذي، والنسائي، والبيهقي، وصححه الألباني. وفي رواية ابن ماجه عن البراء بن عازب، ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج8، ص23.

(2) وروي عن سعيد الخدري، وأبي هريرة. أخرجه الطبراني. وينظر: ابن الديري، الترغيب والترهيب، ج 3، ص 276.

(3) رواه: ابن ماجه، والبيهقي. ضعفه الحافظ ابن حجر، وقال الألباني ضعيف جدًا. ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج8، ص22.

(4) سورة النساء، الآية 29.

(5) الشيخ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة الشريعة، الطبعة الخامسة، ص 223.

المجتمع لن يكون مجتمعاً صالحاً قوياً متماسكاً قائماً على الأخلاق والفضيلة، إلا إذا كانت اللبنة الأولى له (وهي الأسرة) تقوم على هذه الأسس نفسها، ومن هنا جاءت عناية الإسلام بالأسرة عناية تفوق أي تنظيم وضعه البشر على مرّ العصور، ومن هنا أيضاً؛ فإن التشريع الإسلامي المرتبط بالأسرة من أكثر الأحكام تفصيلاً ودقة واستقصاء. ومن العسير تناول كل الأحكام التي أوردها الإسلام في هذا الموضوع، لذلك سوف نكتفي بعرض أهم المبادئ التي جاء بها الإسلام في مجال تنظيم الأسرة بصفتها جزءاً من المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي في الدولة. وقبل أن نشير إلى تلك المبادئ نود أن نلفت الانتباه إلى أن الخالق – سبحانه وتعالى– جعل لكل من الرجل والمرأة طبيعة تتفق من ناحية، وتختلف من ناحية أخرى، فالطبيعة الإنسانية واحدة في كليهما، والتفكير والعقل واحد عندهما، والغرائز، كغريزة حب البقاء والتدين واحدة لديهما، والحاجات العضوية كحاجة الإنسان إلى الطعام والشراب والنوم واحدة في كليهما، ولكن ما يتعلق بالوظيفة الجسمية لكل منهما فإنها تختلف اختلافاً كبيراً، وذلك أن المرأة قد هُيِّئت لوظيفتها المهمة، وهي الحمل والولادة والرضاعة، كما هيئت في طبيعتها – عن طواعية واختيار – برعاية أطفالها والقيام بشئونهم في سنواتهم الأولى، أما طبيعة الرجل الجسمية فلم تتهيأ لمثل هذه المهمة، ومن ثم كان من الضروري التسليم بهذا الخلاف الجذري في الطبيعة الجسمية لكل من الرجل والمرأة[1]، وهو اختلاف في الناحيتين الفسيولوجية والبيولوجية، وليس من الحكمة التغاضي عند وضع القوانين والتشريعات التي تمس هذه الناحية، بل لا بد أن تكون دائماً في حسبان واضعي القوانين؛ حتى تكون التشريعات متناسبة ومنسجمة مع طبيعة كلّ منهما. ولسنا هنا في مجال تناول الطبيعة الجسمية للمرأة وتأثيرها في نفسيتها وعواطفها، غير أنه من المحتم أن نشير إلى أن طبيعة المرأة الجسمية تفرض عليها أحياناً التزام بيتها، وفي أحيان أخرى تكون عاملاً من عوامل قلقها وضيق نفسها، أو نتيجة لآلام الطمث التي تعانيها، أو بسبب المتاعب التي تواجهها في الحمل أو الولادة أو الرضاعة، وما إلى ذلك. والإسلام (العليم بخفايا الطبيعة البشرية) كان إنسانيَّ النزعةِ والعدالة عندما ساوى بين المرأة والرجل في كل الأمور المرتبطة بالطبيعة الإنسانية، أما الأمور المرتبطة باختلاف الطبيعة الجسدية، فقد كان

(1) عبد الواحد الفار، حقوق الإنسان في القانون الدولي، والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص 364.

حريصاً على توزيع أعباء الحياة بين المرأة والرجل توزيعاً متناسباً مع طبيعة هذا الاختلاف، وهذه حقيقية لابد أن تكون في حسباننا، ونحن نتناول المبادئ العامة التي يقوم عليها نظام الأسرة في المجتمع الإسلامي.

2. الحق في التعليم والرعاية الصحية في الشريعة الإسلامية:

لا جدال في أن الشريعة الإسلامية تنظر إلى العلم والتعليم بوصفهما من الأهداف الأساسية التي يجب أن يتحلى بها المجتمع الإسلامي، وليس أدل على ذلك من أن رسالة الإسلام ذاتها قد بدأت في غار حراء، لقوله –تعالى–: **(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)**[1] فهذا الأمر الموجه إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – في بداية الدعوة الإسلامية، هو دعوة إلى تحرير العقل الإنساني من ظلام الجهل، ودفعه إلى ولوج أبواب العلم والمعرفة، وهذه الدعوة ترددت بعد ذلك في كثير من الآيات التي تطلب إلى الإنسان أن يفكر ويتدبر، وأن ينظر ويتأمل، وأن يعتبر ويستنبط، والحكمة من ذلك أن الإسلام جاء بمنهج يتناول كل أمور الدين والدنيا، و يتولّى شئون البشرية كلها، ويساعد الإنسان على أن يحصل لنفسه وللجماعة الإنسانية على أسمى درجة من الكمال الإنساني (في الروح والخلق والمادة والعقل)، وينظم علاقته بربه، وعلاقته بأخيه الإنسان في كل مظاهر الحياة.

ومنهج بمثل هذا الشمول والعمق والانتشار لا بد أن يستقر، ويرسخ في الوجدان عن طريق الفكر والمعرفة، فالمعرفة في الإسلام هي شرط للإيمان، يقول الله – سبحانه وتعالى–:

–(كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[2].

–(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[3].

– (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)[4].

---

(1) سورة العلق، الآية 1–5.

(2) سورة الأعراف، الآية 32.

(3) سورة الزمر، الآية 9.

(4) سورة المجادلة، الآية 11.

- **(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)**[1].
- **(وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)**[2].

هذه الآيات (وغيرها كثير) تدل على سمو نظرة الإسلام إلى العلم والعلماء، باعتبار أن العلم هو مفتاح كل تهذيب روحي، والطريق الصحيح لإدراك الحقائق، والأساس الذي تقوم عليه الحجة القوية والبرهان المقنع، ولكون العلماء هم مصابيح الأرض وورثة الأنبياء، كما رُوِيَ عن النبي –عليه الصلاة والسلام– قوله: **(العلماء مصابيح الأرض وخلفاء الأنبياء وورثتي وورثة الأنبياء)**[3]، وعن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: **(ما اكتسب مكتسب مثل فضل عالم يهدي صاحبه إلى هدي أو يرده عن ردى، وما استقام دينه حتى يستقيم عمله)**[4]. وعن عائشة – رضي الله عنها – أن الرسول – صلّى الله عليه وسلّم– قال:**(إن الله أوحى إليّ أنه من سلك مسلكاً في طلب العلم سهلت له طريق الجنة، ومن سلبت كريمتيه أثبته عليهما الجنة، وفضل في علم خير من فضل في عبادة، وملاك الدين الورع)**[5] وعن أبي أمامة الباهلي – رضي الله عنه– أن الرسول – صلى الله عليه وسلم– قال: **(فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم)**[6] ولم تقف الشريعة الإسلامية عند حد الحث على العلم والتفكير، أو على بيان فضل العلماء، بل عدّت التعليم فريضة على كل مسلم ومسلمة، فعن أبي سعيد الخذري – رضي الله عنه– أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال: **(طلب العلم فريضة على كل مسلم)** [7].

وهكذا، فإن العلم فريضة على كل مسلم، وهذا ما أدركه السلف الصالح؛ فعملوا على تشجيعه والاستزادة منه، ونشره في بقاع الأرض، وكان النبي –صلى الله عليه وسلم– أول من جلس للناس معلماً

(1) سورة فاطر، الآية 28.
(2) سورة العنكبوت، الآية 43.
(3) رواه المناوي، في فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ج4، ص383.
(4) رواه الطبراني في الصغير والأوسط. وينظر: مرتضى الزبيدي، اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ج1، ص455.
(5) رواه الحاكم في المستدرك، والطبراني في الأوسط. ينظر: البيهقي، شعب الإيمان، 5751؛ وابن حبان، المجروحين، ج2، ص204.
(6) قيل: حديث حسن. أخرجه الترمذي وصححه الألباني. ينظر: الترمذي، صحيح الترمذي، 2685.
(7) في سنن ابن ماجة، وصححه الألباني. وينظر: الطبراني، المعجم الأوسط، 8567؛ والبيهقي، شعب الإيمان، 1667.

يعلمهم أمور دينهم في مكة المكرمة، ثم جعل المساجد دوراً للعلم بالمدينة المنورة. وبعد انتشار الإسلام انطلق المسلمون للاستزادة من العلم والمعرفة بكل أنواعها، فكان منهم العلماء والفقهاء، والأطباء والفلاسفة الذين خلفوا ملايين المؤلفات في جميع العلوم، ما كان له أكبر الأثر في النهضة الحضارية للمجتمع العالمي على مدى العصور.

وعلى مدى التاريخ الإسلامي لم يكن هناك أي قيد يشل حركة العقل في تفكيره، أو يحول بينه وبين الاستزادة من العلوم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ومن الواجب على الدول في عصرنا الراهن أن تقتفي أثر السلف الصالح، وتعمل على كفالة حق التعليم لكل فرد في المجتمع، ليس فقط بالطريق الميسور، ولكن أيضاً بإيجاد نظام التعليم الإلزامي الذي يحقق لكل رجل وامرأة في المجتمع فرصة التعليم والاستزادة منه، وفقاً للاستعدادات الشخصية لكل فرد. وبما أن الدولة مسئولة عن إعداد المجتمع الإسلامي المؤمن بعقيدته، القوى بأفراده، الفاهم لمقدراته، المدرك لمسئولياته، الواعي بكل ما يحيط به من تحديات، فمن المعلوم أن تيسر لهذا المجتمع سبل العلم، تلك الفريضة التي تشكل جزءاً من عقيدة المسلم، ولا تناقض إطلاقاً بين تيسير النفقة في العلوم الدينية، والغوص في علوم الدنيا، فالعلم لا يقتصر على جانب دون الآخر، وليس له حد ولا نهاية. وتأييداً لذلك يقول الله – سبحانه وتعالى– **(وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)**[1] وقوله: **(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)**[2] كما أنه من الأمور المسلّم بها أن آفاق العلم تتوسع مع تطور الزمن، وأن الاكتشافات العلمية تتوالى نتيجة للمثابرة في تحصيل العلم والتبحر فيه، وتحث الشريعة على مواكبة هذا التطور بقوله تعالى: **(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)**[3] وعن أبي الدرداء – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال: **(من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة)**[4].

(1) سورة الإسراء، الآية 85.

(2) سورة يوسف، الآية 76.

(3) سورة طه، الآية 114.

(4) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي. وينظر: المنذري، الترغيب والترهيب، ج1، ص73.

3. الحق في الحماية من جميع صور الاستغلال في الشريعة الإسلامية:

إن الإسلام قد عنى بالطفل عناية كبيرة، وحث على عدم استغلال الأطفال، أو استخدامهم في العمل، حتى بلوغ السن القانونية الملائمة، وعدم حملهم على أي عمل، أو تركهم يلتحقون بعمل يؤذي صحتهم، أو يتعارض مع حاجتهم إلى التعليم، كذلك أوجب عدم استخدام الأطفال قبل بلوغهم سناً مناسبة في القتال، وحدد الرسول – صلى الله عليه وسلم– هذه السن بخمسة عشر عاماً، حيث منع الرسول –صلى الله عليه وسلم– ابن عمر – رضى الله عنه– من الاشتراك في الحرب قبل بلوغه خمس عشرة سنة كاملة، لما في الأعمال الحربية من الخطر على الأحداث، وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال (عرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يوم أحد في القتال، وأنا ابن أربع عشرة فلم يجبرني وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشرة سنة وأجازني، قال نافع، قدمت على عمر بن عبد العزيز، وهو يومئذ خليفة، وحدثته هذا الحديث)، فقال: **(إن هذا هو الحد بين الصغير والكبير وكتب إلى أعماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة، ومن كان دون ذلك فاجعلوه من العيال).**

وهكذا سبق الإسلام ميثاق حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة عام 1959م، كما سبق المادة (77) من البرتوكول الإضافي للاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس سنة 1949م فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، الذي صدر عن مؤتمر القانون الدولي الإنساني في 15 يوليو 1977م، الذي عقد بجنيف، قررت المادة المذكورة أنه يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص ، وأن تكفل لهم الدولة الحماية ضد أية صورة من صور الاستغلال سواء الجنسي أو الاقتصادي، كما قررت الفترة الثانية من المادة نفسها عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، كما سبق كذلك كل ما جاء في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب الموقعة سنة 1949، التي تقرر في المادة (17) منها على أن يعمل أطراف النزاع على عقد اتفاقيات لنقل الجرحى والمرضى والمسنين والأطفال، وكل هذه مظاهر لحماية الأمومة والطفولة في القانون الدولي قد أمر بها الإسلام، بل وأكثر منها لكون أن الإسلام دين رحمة.

كذلك شدّد الإسلام على تحريم قتل الأطفال في الحروب، ففي وصية رسول الله – صلى الله عليه وسلم– لمن بعثهم للقتال، فيما رواه أنس ابن مالك –رضي الله عنه– عن رسول الله – صلى الله عليه

وسلم– أنه قال: **(انطلقوا باسم الله، وعلى ملّة رسول الله، لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا صغيرًا، ولا امرأة، ولا تغلوا...)**[1]، وفي وصية أبي بكر الصديق – رضي الله عنه– ليزيد بن أبي سفيان، الذي عينه أميراً، وقال له: **(إني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة ولا صبياً، ولا كبيراً هرماً، ولا تقطعن شجراً مثمراً، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة، ولا بعيرًا، إلا لمأكلة، ولا تحرقن نحلًا ولا تفرقنّه، ولا تغلل ولا تجبن)**[2]، أي لا تخن في الغنائم، وهكذا أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – بعدم قتل الأطفال والنساء في حالة الحرب، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون، ولا شك في أن كل هذه القواعد العامة التي وردت في الشريعة تقتضي معاملة الطفل وقت الحرب معاملة خاصة.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن نؤكد حقيقة أساسية، وهي أن القوانين الليبية قد راعت بشكل عام حقوق الإنسان، وفقاً للوضعية الإسلامية، وحقوق الطفل بشكل خاص، وأكّدت كل القوانين النوعية المختلفة إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، سواء في ذلك الحق في التعليم، وفي الرعاية الصحية، والتربية السليمة، كما اهتمت القوانين الليبية، تأثراً في ذلك بالشريعة الإسلامية، بمنح الأطفال اليتامى والمساكين واللقطاء، وحتى من يكون منهم رعاية خاصة؛ بغية إعادة اندماجهم في المجتمع حتى يكونوا مواطنين صالحين.

المطلب الثاني/ أثر المواثيق الدولية من حيث الآليات والضمانات:

إن الحديث في موضوع حقوق الإنسان قد كثر في الدراسات القانونية، سواء أكان على المستوى الوطني أم الدولي، وخصوصاً الحديث عن الآليات المتاحة التي يمكن لمن انتهكت حقوقه تفعيلها لحماية تلك الحقوق، وإذا كانت الآليات الدولية محلاً لكثير من الدراسات والبحوث على مستوى دراسة القانون الدولي، فإن الآليات الوطنية تترك غالباً لمتداولي الدراسة القانونية على المستوى الوطني للبحث عن هذه الآليات والمناداة بتفعيلها إن وجدت، ومطالبة المشرع بتقنينها أو فصلها عن الآليات المعروفة المتعلقة بتقديم الشكاوى في الجرائم العادية.

---

(1) أخرجه أبو داود، (2614).

(2) ابن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ج 14، ص69.

وعندما صدر قانون الإجراءات الجنائية في ليبيا في 1953/11/28 لم يكن لمفاهيم حقوق الإنسان الزخم السياسي والقانوني الذي هو عليه الآن، وكان الاجتهاد القانوني يدور حول الشرعية ودستورية القوانين، والمبادئ الليبرالية العامة في السياسة والاقتصاد، خصوصاً على مستوى الدولة الوطنية الحديثة التي بدأت تؤسس نفسها وتستقي مبادئها من الغرب، سواء بوصفها وريثة لعدد من مفاهيم الدولة المستعمرة أو محاكاة لها في الرؤى.

وخلال خمسين عاماً، بعد إصدار هذا القانون، تغيّرت المفاهيم، ولحقت بمواضيع حقوق الإنسان تطورات جذرية، وتمكن قانون الإجراءات الجنائية الليبي من الحصول على مساحة زمنية من التطبيق كافية في ظل هذه المعطيات للوقوف على مدى قدرة القانون المذكور على مواكبة هذه التطورات، وقياس مدى ملاءمته للتطورات الجذرية التي حصلت على المستوى الدولي والمحلي، ولذلك سيكون هذا المطلب "تشريعات الطفولة في ليبيا" الذي نتحدث فيه عن الآليات والضمانات الخاصة بحقوق الطفل وأثرها في التشريعات الليبية.

أولاً. تفعيل الضمانات الخاصة بآليات حقوق الإنسان:

على المستوى الوطني أو المحلي، إذا جاز لنا القياس إلى آليات ميدانية أو عملية[1] وآليات معيارية أو تقنية، وآليات إعلامية ودعائية، وآليات حمائية، حيث تتولى الآليات الميدانية والدعائية عبر جمعيات حقوق الإنسان والنشطاء في هذا المجال تقديم المساعدات والمعونات لأصحاب الشأن من خلال قبول الشكاوى، وإجراء الإحصائيات، والسعي لدى رجال السلطة العامة بالتوسط ، كما يتولى هؤلاء أيضاً أعمال الآليات الدعائية من خلال عمليات النشر والتثقيف، ويشاركهم في ذلك الجامعات والمعاهد والمدارس في توعية الناس بحقوقهم.

وفي حين تتولى القوانين الوطنية الأساسية والمكملة والتعديلات التي تجري عليها وضع القواعد المعيارية من خلال الحقوق واجبة الحماية، وهو الجانب الموضوعي، يتولى قانون الإجراءات الجنائية وضع آليات الحماية من خلال توضيح القواعد الإجرائية التي يتوجب اتباعها لوضع الحماية المعيارية

(1) حسن نافعة، حقوق الإنسان في التنظيم الدولي العالمي تطور الدور وحدود فاعليته، مجلة رواق عربي، يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 5، يناير 1997، ص 39.

موضع التنفيذ، وهو الجانب الإجرائي، وتقصر موضوعها على آليات الحماية بمعنى إقصاء البحث في الآليات الأخرى، واستئناف النظر في قانون الإجراءات الجنائية في بعض جوانبه ذات العلاقة بحقوق الإنسان للوقوف على بعض التقاطعات التي نشأت منذ تاريخ صدوره، خصوصاً أن هناك تغييرات عميقة في المجتمع الليبي على المستوى المحلي، ووقعت الدولة الليبية عدداً من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذه الحقوق، سواء أكانت على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي.

التمييز بين الضمانات والآليات:

قد يخلط بعضهم بين الضمانات والآليات، ويرى بعضهم الآخر أن مثل هذا التمييز إغراق في جزئيات البحث، لا مبرر له – وهي وجهة نظر لا نؤيدها– في حين أن لمثل هذا التمييز فائدة منهجية علمية تؤدي إلى فهم أعمق لما تحاول الورقة الوصول إليه.

أ. الضمانات:

الضمانات القانونية هي عادة قواعد عامة تتحدث وتبرز المبادئ التي يعتنقها المشرع عند صياغة وتقنين القواعد الدستورية والقانونية العامة؛ لكي يسير المجتمع على هديها وفي إطارها، وفي الغالب هي إعلان عن مجموع الحقوق التي تكفلها القوانين والوثائق الدستورية، هذا على المستوى الوطني، وتعدد الصكوك الدولية وما نصت عليه من حقوق إلى درجة وصفها بأجيال حقوق الإنسان، وكذلك البحث النظري فيما نصت عليه الدساتير والقوانين قد أصبح نوعاً من الارتباك نتيجة اتساع الهوة ما بين هذه النصوص والواقع العملي الذي يبرز المشهد الإنساني على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

وتصاغ الضمانات القانونية والدستورية عادة في شكل قواعد عامة مجردة (خصوصاً في الوثائق والإعلانات)، وإذا ما جارينا المحكمة العليا الليبية في رأيها حول الضمانات الواردة في الوثيقة الخضراء (وهو ما لا نسلم به) فهي ضمانات "غير قابلة للتطبيق" إلى أن تصاغ في قوانين لها قوة الإلزام، ليس هذا فحسب، بل في حالة تعارض هذه الضمانات مع تشريعات نافذة فإن هذه الأخيرة تبقى كذلك، إذ تظل لها صلاحيتها لحين صدور قوانين ملغية أو معدلة (كخطابات الوثيقة الموجهة إلى المشرع). ولا شك في أن مثل هذا الرأي لا يؤدي إلى إفراغ الوثيقة الخضراء ونصوصها من محتواها فحسب، بل إنه يسلب فوق ذلك، ما يعرف في القانون الدستوري، برقابة الامتناع.

إن الرأي التي تذهب إليه المحكمة العليا يخالف من وجهة نظرنا المادة (26) من الوثيقة[1] ذاتها التي تذهب إلى تجريم كل فعل مخالف للمبادئ والحقوق والضمانات التي تضمنتها، وكلفت القضاء للفصل في أية مطالبة تتعلق بتلك الضمانات، من وجهة نظري لا يصلح القانون رقم (5) لسنة1991 لتأييد وجهة نظر محكمتنا العتيدة لتعلق عليه تراجعها عن مواجهة قضايا من صلب اختصاصها، بل إن القضاء بحكم مسئوليته ونزاهته واستقلاليته مطالب باتخاذ مواقف أكثر جرأة، إن لم نقل صلابة لذلك فالدولة الحديثة – خصوصاً تلك التي تحترم استقلال القضاء وتتمتع بالشفافية في إعطاء الضمانات محتوى ومضموناً وفاعلية – تنص قوانينها على ضمانات حقوق الإنسان، وتشريع آليات الحماية، وإظهار فاعليتها في الواقع.

إن تشريع الآليات في حد ذاته ليس كافياً، إذا ما غابت أو تباطأت السلطة القضائية في إعطاء دفعات متميزة لتفعيل هذه الآليات، بل إن هذا يفقد مضمونها كلياً في ظل وحدة السلطة، حيث تتمكن السلطة التنفيذية من التسلل من خلال أبواب خلفية لتوجيه القضاء بالرغم من الشعارات الأخلاقية التي ينظر إليها في بعض هذه الحالات بنوع من الازدراء.

إن الضمانات التي تدور حولها آليات الحماية في هذه الورقة هي ضمانة الحق في اللجوء إلى القضاء، وضمانة الحق في محاكمة عادلة، بمعنى حق من تنتهك حقوقه في أن يلجأ إلى القضاء من خلال سلسلة من الإجراءات، ومدى كفاءة الإجراءات لتحقيق تلك الحماية من حيث الواقع، وهنا تكون حقوق الإنسان قد مُسّ بها بشكل مباشر. والتساؤل عن مدى كفاءة الإجراءات القضائية في تحقيق الحماية للمواطن، أما الصورة الثانية، فإن الافتراض أن المواطن متهم بارتكاب فعل ما والسؤال المطروح (ما مدى كفاءة الإجراءات لتحقيق محاكمة عادلة، ودون إهدار لحقوق الإنسان بالرغم من قيام الاتهام؟) لذلك نتعرض لمفهوم الآلية.

(1) انظر المادة 26 من الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان التي تنص على (أن أبناء المجتمع الجماهيري يلتزمون بما ورد في هذه الوثيقة ولا يجيزون الخروج عليه، ويحرمون كل فعل مخالف للمبادئ والحقوق التي تضمنها، ولكل فرد الحق في اللجوء للقضاء لإنصافه من أي مساس بحقوقه أو حرياته الواردة فيها).

ب. مفهوم الآلية:

يتعلق مفهوم الآلية بالجانب الإجرائي للضمانات القانونية التي يمنحها المشرع لحماية حقوق الإنسان بصفتها وسيلة الحماية العامة التي يمكن الفرد من تفعيلها عندما يُلتفّ على حقوقه، فهي الضمانات في حالة الحركة، إذ إن النصوص ضعيفة لا معنى لها تثير العطف، إن لم نقل الاشمئزاز. والبحث في الآليات التي يمكن تفعيلها يسهم، من وجهة نظرنا، في طرق موضوع قد يحمل بعض الجدة في الثقافة المسماة ثقافة حقوق الإنسان، كما يؤدي البحث في هذه الآليات إلى التوعية بهذا الإجراء، وإلى الإلمام بنوع من أنواع أسلحة الدفاع، وإمكانية التستر خلفها، بل قد يستعملها صاحب الشأن في الهجوم من خلال القضاء على أولئك الذين يمكن وصفهم بالمعتدين على هذه الحقوق، ومن ثم فإن الآلية[1] بصفتها منظومة إجراءات تُدرس على مستويين هما:

1. مجموعة من النصوص الإجرائية التي تمكن أحد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من عرض شكواه على القضاء بصفتها مقترحات ترفع إلى المشرّع تجعل من الضمانات المنصوص عليها في الوثائق الدستورية ذات مضمون وفاعلية وتسلط الضوء على منهج في التعامل، ومن ثم فإن مفهوم الآلية يتحدد بنوعين هما:

أ. آلية مباشرة الإجراءات التي يمكن للضحية اتباعها (لتحريك) الدعوى الجنائية ضد المتهم بخرق حقوق الإنسان، وتتمثل في الشكوى والطلب والجنحة المباشرة، وآلية الطلب، ويطلق عليها بعضهم حماية حقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة[2].

ب. آلية شرعية الإجراءات في مرحلة المحاكمة بالآلية غير المباشرة: وتتمثل في الدفوع التي يمكن إبداؤها بعد رفع الدعوى على المتهم، في حالة كونها تشكل أثر في الإجراءات (آلية الدفاع)، أي أن

(1) علي المزوغي عبد السلام: النظرية العامة للقانون، الكتاب الثالث عشر، حقوق الإنسان بين الانتهاك والحماية، منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الانسان، 1960، ص 4.

(2) سالم دراء محمد: تسوية النزاعات السياسية العربية، المفاهيم والآليات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الليبية، 2001، ص 40.

هذه الآلية هي بمنزلة وجود شخص في مركز الاتهام، وهي التي يمكن أن يصدق عليها "الضمانات القضائية "لذلك تقوم بمتابعة آلية الطلب، ثم آلية الدفاع على التوالي.

2. آليات الطلب لحماية حقوق الإنسان: سبق وصف هذه الآلية بالمباشرة أو الإيجابية، إذ يقوم الضحية بتفعيل النصوص الواردة في قانون الإجراءات الجنائية، أو غيره للدفاع عن الحقوق، وتأخذ هذه الآلية صورًا عدة، إذا يمكن للضحية الالتجاء إلى مأموري الضبط القضائي بتقديم شكوى أو بلاغ، أو تقديمها إلي النيابة العامة، وفي حالات معينة، وبشروط، يجوز له الالتجاء مباشرة إلى محكمة الجنح والمخالفات إذا كانت الواقعة جنحة، أما إذا كانت جناية، وانتهت النيابة العامة إلى إصدار قرارها بأوجه إقامة الدعوى، فإن الضحية ليس أمامه إلا الطعن في هذه القرارات أمام محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة، إذ يصبح قرارها نهائياً، ولعله من التزيد القول : إن آليات الحماية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ليس الصورة الوحيدة لآليات الحماية، بل إن هذه الأخيرة تتلون عادة بموضوع الحق محل الحماية، بحيث يمكن أن تأخذ شكل دعوى مدنية عمالية، أو مطالبة بالتعويض، أو أحوال شخصية، ويمكن أن تأخذ صورة دعوى إدارية في مجال تجاوز الإدارة أو تعسفها مع الأفراد، وهو مجال خصب وثرى في مجال هذه الحقوق، وقد تأخذ صور دعوى دستورية ....الخ ولكننا سوف نقصرها على القانون الجنائي، كما أننا نتعرض للآليات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات التي تبرمها الدولة[1].

ومع ذلك سوف نتطرق بإيجاز إلى الآلية الدستورية؛ لأهميتها، ونتابع آليات الطلب كما يلي:

ج. آلية الشكوى أو الطلب أمام الضبطية القضائية:

اعتمد المشرّع الليبي، عند صدور قانون الإجراءات الجنائية، نظام التفتيش والتحري، ويقتضي هذا النظام، نظام الضبطية القضائية التي يعطى سلطات خاصة في البحث والتنقيب والتحري، مثل سلطة القبض، وسلطة الحبس لمدة زمنية معينة، وسلطة التفتيش في أحوال خاصة، وهذه الإجراءات تؤدي إلى: "التضحية بالحرية الفردية على حساب البحث والتحري، وذلك بإعطاء المجال للتنكيل بالمتهم في سبيل التحقيق، هذا التنكيل بالمتهم أحد وجوه الاعتداء على حقوق الإنسان، وبمعنى آخر إن وظيفة

(1) تاريخياً وعملياً فإن القضاء الإداري أكثر جرأة في التأسيس لحقوق الإنسان.

الجهاز الذي ندعى أنه يملك آلية لحماية حقوق الإنسان تحمل في طياتها بذوراً للاعتداء على تلك الحقوق، أي أنها أحد المجالات الخصبة التي تنتهك من خلالها الحقوق، وإن كان ليس قاصراً عليها، باستقراء قانون الإجراءات الجنائية، يتبين أن المشرع قد ألزم سلطات الضبطية القضائية بقبول الشكاوى والتبليغات، وإجراء التحريات بالبحث عن الجريمة ومرتكبيها، وإضافة إلى ذلك تلتزم الضبطية القضائية بجمع الاستدلالات وتحرير محاضر بذلك، ولعل في هذه الالتزامات الملقاة على عاتق مأموري الضبط القضائي وأسلوب تنفيذها أكثر التقاطعات التي تُخرق حقوق الإنسان من خلالها. حيث أن تنفيذ هذا الواجب بحد ذاته كثيراً ما يتضمن أفعالاً من أشخاص مكلفين بوضع القانون موضع التنفيذ، تكون أفعالهم مخترقة للضمانات التي وضعها المشرع، وبذلك يقع رجال الضبطية القضائية في مستنقع ما كلفوا بمحاربته بحسن نية أو بسوئها، وفي أحيان كثيرة بحماس منقطع النظير[1] وتحت إحساس مغلوط بالقيام بالواجب، وانطلاقاً من أبعاد فكرية قبلية ومسبقة ناشئة عن النظرة الدونية القائمة على فكرة الخطيئة.

وفكرة الخلط بين سلطة ضبط المتهم من قبل الضبطية، وسلطة القضاء وتوقيع العقاب عليه بعد الإثبات النهائي، بمعنى آخر النظرة الاستقرائية الأولية تنتج رأياً قاطعاً غير قابل للجدل (عند مأمور الضبط) على ارتكاب من يتهم بارتكاب فعل، ومن ثم (في رأي مأمور الضبط) يستحق العقاب والمؤاخذة ولابأس من تنفيذ بعض العقاب أو حتى أقسى منه دون الإحساس أو الشعور بتأنيب الضمير بارتكاب جناية للتحقيق في جنحة مثلاً، هذا من الناحية النفسية التي لا تنفي بل تعزز تقاطعات مع مصالح ذاتية أحياناً تقوم على اهتمامات اقتصادية أو اجتماعية، وتجد من خلال ما تملكه سلطة البحث والتحري في القبض والتفتيش، وإجراء التحريات من سلطان للشخص المكلف بالقيام بها مجالاً واسعاً للتعسف.

إن الجهاز المنوط به تنفيذ آلية متابعة الجريمة وتعقبها هو ذاته الجهاز الذي كلفه المشرع بحماية حقوق الإنسان، من خلال آلية تقديم الشكاوى والبلاغات، وفي ظل وحدة الوظائف لهذا الجهاز ليس بمستغرب أن يمتنع من يباشر وظيفة عن القيام بها، إذا كان المتهم بانتهاك لحقوق الإنسان هو أحد

(1) مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات الحالة الليبية، كلية الحقوق، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971، ص 15.

أفراده؛ لأن من يفترض أن يتقبل الشكاوى والطلبات قد يكون هو ذاته مرتكب الفعل وتسجيل الحوادث والممارسات اليومية في كثير من الأحيان، وهو ما يبرر امتناع مأمور الضبط القضائي عن قبول شكاوى أو فتح محاضر لأصحاب الشأن، ولأسباب لا يمكن قبولها أو التسليم بها عندما يكون المشكو في حقه من الرموز الاجتماعية، أو من التابعين للضبطية القضائية. إن المسألة المطروحة هنا أكبر من مجرد إلقاء التبعية والمسئولية على مأموري الضبط القضائي، وهم في أغلب الأحيان مواطنون عاديون بل قد يتعاطفون مع الضحية، طالما كان مرتكب الفعل يخرج عن إطارهم الوظيفي، وكثيراً ما يجدون أنفسهم في أوضاع حرجة إذا كان المتهم والضحية من أصحاب النفوذ، ويقعون تحت ظلال الخوف المزدوج.

وفي محاولة لنقد الوضع القائم حالياً في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بآلية الطلب لحماية حقوق الإنسان التي أدمجها المشرع مع آليات الشكوى في الجرائم العادية التي يرتكبها الأفراد نتيجة لغياب الوعي وغياب التدريب على هذه المفاهيم المستحدثة[1] وتقاطع المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسة لمن يملك سلطات الضبطية القضائية مع ضحايا تلك الحقوق، فكثيراً ما يشهد الواقع حالات لا يمكن قبولها إنسانياً وتحمّل على النظام السياسي سواء أعلم هذا النظام بذلك أم غفل عنه، وهو في أحياناً كثيرة قد يعدّها حوادث عارضة من شئون الحياة اليومية المقبولة التي لا مفر منها بالرغم من خطورتها وانعكاساتها السلبية على الرأي العام، ومساسها بشرعية الدولة ذاتها. نحن مع الرأي الذي يعترف بوجود تناقض وتقاطعات لمصالح الفئات المختلفة في المجتمع ، وواجب الدولة هو البحث الدؤوب لتقنين سلطة الضبطية وغيرها، وخلق الآليات الفاعلة لوقاية هذه السلطة خلال الممارسة العلمية نفسها وحماية الآخرين، ومن ثم فهي ليست بحثاً قانونياً يستقرئ النصوص، بقدر ما هي استنطاق للواقع من خلال التجربة العملية والمشاهدة والرصد، والمهمة هنا ليست بالرومانسية التي يظنها كثيرون، فهي

(1) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة العامة في 1979/7/1 القرار رقم 169/34 الذي تضمن ثمانية مبادئ وقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

أعقد من أن تبسط بالدعوة إلى مزيد من الصلابة في الكفاح الحقوقي، أو تبسيط وتكثيف دعاية ونشر أفكار حقوق الإنسان[1].

وبجمع آليات الطلب والشكوى في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛ فإن مأمور الضبط القضائي لن يكون قادراً موضوعياً على تحقيق وظيفته التي خوله إياها القانون، ويعدّها من صميم التزاماته، وهي تتبع مرتكبي الجريمة وتقديمهم للعدالة، وهو بلا شك على حق في ذلك، غير أن هذا الجهاز وهو يقوم بهذه الوظيفة يجد نفسه في حالة تقاطع مع حق الفرد في الحرية وسلطة القبض (سلطته في التحري ومعرفة الأشخاص ووجهتهم "الإيقاف" والقبض على من تتوافر في حقهم دلائل كافية وقوية على الاتهام) الحبس، بمعنى آخر يجد هذا الجهاز نفسه بين المطرقة والسندان بين احتكار سلطة القمع للجريمة وبين حريات الأفراد وحقوقهم.

وهذه إشكالية يصعب فك رموزها من دون إدارة تشريعية قوية وعازمة على فصل تعقيداتها من خلال وضع نظام لآليات حماية حقوق الإنسان، حيث يجد هذا الجهاز نفسه مطالباً بقطع شأفة الجريمة ، التي أينما ارتكبت يعدّها دلالة على تقصيره، لذلك يسعى لتغطية هذا التقصير، ولو من خلال التجاوز حتى لا يتعرض أفراده للحرمان من المزايا ، إن لم نقل للعقوبة التأديبية ولربما الجنائية كما أنه يعدّ نفسه مسئولاً عن أدلة أية جريمة يُحقّق فيها، لذلك يسعى جاهداً إلى أن يكون ملف الدعوى مدعوماً بإقرار أو اعتراف من المتهم مُعدّاَ ذلك إنجازاً – بغض النظر عن كيفية أو ظروف هذا الاعتراف . ما يفتح الباب واسعاً للتجاوزات في التحقيق وظهور حالات للتعذيب[2]، أو استعمال وسائل الترغيب والترهيب للحصول على مثل هذه الاعترافات، بل لعله من الطريف أن شرائح واسعة من مجتمعنا، ومن ذوي الثقافة القانونية المتواضعة ممن يرون أن الاعتراف بارتكاب الجريمة من ظروف تخفيف العقوبة، ولا يتوانى مأمور الضبط القضائي عن استعمال هذه الحيلة ، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل علي غياب الوعى وغياب التدريب.

(1) بهي الدين حسن، حقوق الإنسان ليست حركة أصولية، مجلة رواق عربي، يصدرها مركزات حقوق الإنسان، القاهرة، العدد 1879، ص 8.

(2) علي المزوغي عبد السلام، مرجع سابق، ص 226.

كما أن غياب المراقبة على جهاز الضبطية القضائية خلال ممارسته لسلطاته التي خوله إياها القانون عدا الرقابة الإدارية والذاتية، وهي غير كافية، أو الجزاء السلبي عند القضاء بالبطلان الذي يرى الجهاز أنه غير معنى به، وغياب نظام التعويض المدني على الأقل في حالات التجاوز أعطى سلطات لنظام الضبطية القضائية يصعب لجمها، ما لم يتدارك المشرع الأمر والنص على آليات جديدة تعيد الأمور إلى نصابها في إدارة العدالة على ضوء المعايير الدولية التي قبلتها ليبيا.

ويجتهد الفقه الدولي في الحديث عن آليات حماية حقوق الإنسان وحسن إدارة العدالة، ويضع معايير يمكن من خلال إعمالها الوقوف على مدى احترام حقوق الإنسان في دولة ما، ومنها تجريم التعذيب طبقاً للمواثيق الدولية، وتولى التحقيق من قبل قاضٍ للتحقيق ، والرقابة على محاضر التحقيق وتوافر المعلومات[1] حول مكان الاعتقال والحجز، وتحديد الجهة المسئولة قضائياً، ومسئولية الدولة في اختيار رجال السلطة والقضاء وتدريبهم لمعرفة الحدود الدنيا لحقوق الإنسان ، ومسئولية الدولة في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقيق عند وجود ادعاء بحصول التعذيب أو المعاملة المهنية. وإذا كانت هده الآليات تشمل إدارة العدالة بشكل عام، فإن الذي يجب التنبيه إليه في هذا الجزء هو ما يتعلق بنظام الضبطية القضائية، أي آلية مسئولية الدولة في النص على إجراءات خاصة للتحقيق عند وجود ادعاء بحصول التعذيب أو المعاملة المهينة، وآلية المعلومات حول مكان محامية، ما يدفعنا إلى ضرورة التوجيه بفصل هذه الآلية عن هذا الجهاز، وهو أمر ليس بمستغرب، كما أن ليبيا عرفت شيئاً مشابهاً كهذا تاريخياً كان ملحقاً بالاتحاد الاشتراكي العربي، ويسمى مكتب الشكاوى والمظالم.

آليات الدفع لحماية حقوق الإنسان:

إذا كان موقف المجني عليه في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان يعد موقفاً هجومياً في آلية الشكوى والطلب والجنحة المباشرة، وغير ذلك من صور آلية الطلب، فإن الموقف يعد موقفاً مختلفاً في آلية الدفع "حيث يقتصر دور الآلية عند وقف الإثارة السلبية الناشئة عن الانتهاء، أو بحسب ما وصفته المحكمة

(1) African Seminar On International Human Rights Standads And The Administraiton Of Justice, Cairo (Egypt) 8-12 July,1991.

العليا بوقف أثر الإجراء الباطل[1] وذلك كأن يتعرض الإنسان للإكراه للاعتراف بجريمة لم يرتكبها أحياناً، ولعل هذه المسألة من أكثر المسائل تعقيداً خصوصاً على مستوى الثقافة العامة وليس الثقافة القانونية، إذ إن المسألة محسومة بشكل واضح، أما على مستوى الثقافة العامة فإنها تكون إشكاليات أخلاقية تؤثر في كثير من الأحيان في القضاء ذاته، إذ إن استبعاد فكرة الاختلاف بين الحقيقة القانونية والحقيقة الواقعية تخلق إشكالية أخلاقية مزدوجة، فرجال الضبطية القضائية وبعض من النيابة والقضاء يرجحون أحياناً من خلال إعمال فراستهم ارتكاب بعض المتهمين جرائم معينة ما يدفع مأمور الضبط لأعمال وسائل معينة، وإن تضمنت وسائل إكراهية للحصول على اعتراف المتهمين، ويجد القضاء في أحيان كثيرة صعوبة نفسية عند التسليم القانوني بدفوع شكلية تؤدي إلى إفلات المتهم حسب وجهة نظره من العقاب، بل إن هناك إحساساً نفسياً يعطي انطباعاً خاطئاً عند بعض هذه الجهات، إن مثل هذا الإفلات هو أمر غير صحيح، ولقد أدى الاستعمال المسرف، وأحياناً غير المبرر من الدفاع في إبداء الدفوع الشكلية، خصوصاً من فئات معينة من المحامين، ترى في تقديم هذا الدفاع نوعاً من التبسيط في المهمة إلى تغير النظرة القانونية في هذه الدفوع، رغم أهميتها، إذ إن آلية الدفع قد تبدو للوهلة الأولى آلية سلبية تقف عند حدود إيقاف الأثر المترتب على الإجراء الباطل، لكنها في واقع الأمر ليست كذلك على الإطلاق، فهي من ناحية آلية إيقاف وعرقلة حتى لا يتخذ الإجراء الباطل مداه؛ فينعكس سلباً على عملية إدارة العدالة وتصحيح الإجراء متى كان ذلك ممكنًا، وهذا التفعيل من خلال عملية التصحيح يوجب اتخاذ إجراءات تتفق وصحيح القانون وتؤدي إلى إبطال مفعول الإجراءات السابقة.

صورة الآلية:

تتخذ الدفوع لحماية حقوق الإنسان العديد من الصور، وهي تتطلب فهماً عميقاً لنظريات البطلان في الإجراءات الجنائية، إما أنها غير مفهومة، وإما أنها تمثل تعقيدات شكلية لا مبرر لها، ومحاولات للتغطية على المتهمين من قبل الدفاع، إن مثل هذا القول يغفل الصلات العميقة ما بين حقوق الدفاع أو ضمانة الدفاع وحق المتهم في محاكمة عادلة، بل يغفل عن مدى الصلة والارتباط ما بين الضمانات

(1) حكم المحكمة العليا في قضية الطعن الجنائي رقم 253/27 بتاريخ 1983/1/18 ومشار إلى ذلك في مجلة الدراسات العليا، السنة 20، العدد 3، ص 152.

التي تكفل حقوق الإنسان في المواثيق والدساتير، ومدى تفعيل هذه الضمانات، بحيث تصبح واقعاً معيشاً أو حبراً على ورق. إن الفيصل في حقيقة الأمر هو مدى أخذ هذا الدفاع مأخذ الجد، بحيث تنتج الضمانات آثارها، وتتأسس الضمانات القضائية، أو تبقى نصوصاً جامدة في شكل ضمانات قانونية غير فاعلة، وللوقوف على هذه الآليات نجملها في التالي:

1. آلية الدفع ببطلان القبض:

هناك فرق ما بين القبض على المتهم وإيقافه، فالقبض هو الحجز على حرية المتهم وتقييد حركته، لذلك فهو يتضمن اعتداء على حرية الإنسان[1]، ولا يجوز إلا في أحوال محددة، نص عليها القانون، وفي غير هذه الأحوال يعد القبض باطلاً، ويترتب على بطلانه أحياناً بطلان بعض الإجراءات اللاحقة به. وإذا كانت أحوال القبض التي تعرض على القضاء هي أحوال فردية في جرائم بعينها؛ فإن هذا التعيين للحالات الفردية عندما تتعدد ترسم السياسة القضائية اتجاه هذه الضمانة الجوهرية من خلال السوابق، ومن ثم فإما أن تحترم الشروط والأوضاع التي حددتها الضمانات القانونية، وإما أن تُتجاوز، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون سوابق قضائية أيضاً ما يمكن التقرير معه ما إذا كان المجتمع يحترم حرية الإنسان، ويشعر هذا الإنسان بأن حريته مصونة، حتى ولو أهدرت في مرحلة سابقة، أو أنه مهدد في أي وقت بالقبض عليه. الفرق بين الحالتين هو ما يضعه المشرع من ضمانات، وما يُفعل من آليات لحماية حرية الإنسان.

ومن ذلك يتبين أن تجاوز الضمانات، حتى في الحالات الفردية يمثل خطورة كبيرة على الحرية بشكل عام، والأفضل للنظام القضائي والمجتمع بشكل عام أن تحترم الضمانات التي تكفل حرية الإنسان، حتى ولو أدى إلى إفلات متهم معين من العقاب في جريمة معينة من أن تُصادر تلك الضمانات؛ لأن احترام ضمانة عدم جواز القبض، فيما عدا الحالات المنصوص عليها بحكم القانون، هو الفيصل ما بين شعوب تحترم مواطنيها وتحترم حرياتهم، وبين شعوب خلاف ذلك، بحيث يشعر المواطن بخوف دائم من القبض عليه بحق أو بغير حق، ولا يتم مثل هذا الاحترام دون تفعيل هذه الآلية.

(1) حكم المحكمة العليا، طعن جنائي 19/153 بتاريخ 1973/3/6.

2. آلية الدفع ببطلان الحبس:

إذا تم القبض في الأحوال التي يجوز فيها، فإنه يرتب سلطة حبس المتهم (48) ساعة فيما يخص لمأمور الضبط، و(6) أيام فيما يتعلق بعضو النيابة، ثم تنتقل سلطة تقرير الحبس الاحتياطي لقاضي التمديد لمدة (45) يوماً، ثم لهيئة المحكمة الابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة لدة غير محددة. ومعنى ذلك أنه لا يجوز الحبس ما لم تتوافر حالاته من جهة مخولة بذلك، ومع ذلك فإن للحبس أيضاً شروطاً أخرى، والحبس الاحتياطي في غير الأحوال المبررة قانوناً من أكبر الأخطاء التي تهدد حرية الفرد، وهو من أقوى الأسلحة وأخطرها إذا أسئ استعماله، حيث يكون جرحاً نازفاً للمجتمع دون مبرر، وعبئاً اقتصادياً يمكن تفاديه، وخللاً اجتماعياً يمكن إصلاحه [1].

3. الآلية الدستورية:

تعد الطعون الدستورية من أهم الآليات على الإطلاق نظراً، لما تتمتع به الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية من دقة، خصوصاً في الإشكاليات القانونية الناشئة عن التطبيقات القانونية للمحاكم والجهات الإدارية، ويكون الفصل أحياناً في المسائل الدقيقة التي لا تكون من الوضوح الكافي، ولكنها تمس حقوق الإنسان، ونشير هنا إلى مسألة إجرائية بحتة، وهي عدم قيام المحكمة العليا بوضع اللائحة التنفيذية للقانون بالرغم من إعادة اختصاصها بموجب القانون رقم 17 / 1423 بعد أن غاب هذا الاختصاص لمدة تكاد تصل إلى عشر سنوات بموجب القانون رقم 6/168.

4. الآليات العربية في مجال الطفولة:

لاحظ المشرع الليبي أنه لا توجد في الوطن العربي أجهزة أو آليات تختص بمراقبة تطبيق حقوق الطفل في الأقطار العربية على النحو المتعارف عليه دوليًا مثل اللجنة الدولية لحقوق الطفل، أو إقليميًا، مثل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان أو اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، وكل ما يوجد على المستوى العربي هو آليات أو جهات يقتصر منهجها على متابعة تنفيذ حقوق الطفل، ومحاولة تحسين أوضاع

(1) إن ظاهرة امتلاء السجون بالنزلاء واختلاطهم دون فرز، من حيث السن، أو نوع التهمة، والأمراض المتوطنة، وانتشار ظاهرة الجريمة داخل السجون، وتدني الخدمات العميقة، قد أصبحت غير مبررة، وتحتاج إلى التدخل السريع.

الطفل العربي، ومع ذلك تظل ممارسة جامعة الدول العربية في مجال الطفولة تتفوق على غيرها من ممارسات الجامعة في المجالات الأخرى.

5. الآليات الدولية:

إن الكثير من الاتفاقيات التي سبق لليبيا أن صادقت عليها ينص على بعض الآليات التي يمكن تفعيلها للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد انضمت ليبيا في تواريخ ومناسبات متعددة إلى جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفيما يلي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها ليبيا.

رقم	اسم الاتفاقية
1	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
2	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
3	البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية
4	اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة
5	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية
6	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية
7	اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية
8	اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الأهلية
9	اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة
10	الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق
11	اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة
12	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
13	اتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية
14	اتفاقية المساواة في الأجور
15	اتفاقية تحريم السخرة
16	اتفاقية التمييز في مجال الاستخدام أو المهنة
17	اتفاقية تحريم الرق لعام 1926 وبرتوكول التعديل عام 1953
18	اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص.

19	اتفاقية تحريم الاتجار بالنساء والأطفال 1961 وبروتوكول تعديلها عام 1974
20	اتفاقية تحريم الاتجار بالنساء البالغات 1933 وبرتوكول تعديلها 1974
21	الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التفرقة العنصرية 1966
22	اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم عام 1960 وبروتوكول إنشاء لجنة للتوفيق والمساعي الحميدة لتسوية أية خلافات تنشأ عن تطبيق الاتفاقية 1962/12/10.
23	الاتفاقية الدولية لتحريم ومعاقبة جريمة التميز العنصري.
24	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (29) الخاصة بالسخرة.
25	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (105) الخاصة بإلغاء السخرة.
26	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو غير الإنسانية.
27	اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بمشاكل اللاجئين في إفريقيا.
28	الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.
29	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.
30	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (98) الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضة الجماعية.
31	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (122) الخاصة بسياسة العمالة. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
32	اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة.
33	اتفاقية حقوق الطفل.
34	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
35	الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
36	الاتفاقية الدولية لمنع الفصل العنصري في الرياضة.
37	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (100) الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل.
38	اتفاقية اليونسكو لمنع التميز في مجال التصليح.
39	بروتوكول تأسيس لجنة وتوفيق ومساعي حميدة لتكون مسئولة عن البحث عن أية تسوية لأية مشاكل تنشأ بين الدول الأطراف تتعلق بتفسير الاتفاقية وتطبيقها.
40	اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم (11) الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة.

الجـدول من إعداد الباحثة اعتماداً على نشرة أخبار المحامين، طرابلس، العدد الثاني، 2000 م، ص 430.

الخاتمة:

نجد أن المجتمع الدولي قد أولى اهتماماً خاصاً بالأطفال عند بحثه لمسألة حقوق الإنسان، فلم يكن من المقبول أن يناضل المجتمع الدولي من أجل تقرير حقوق الإنسان، ثم يترك أهم فئة وأضعفها دون حماية؛ فخرجت علينا الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام 1989م، كذلك خروج الكثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الطفل، وظهور العديد من المنظمات، مثل اليونسكو، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وتوجه كل الدول العربية الى التصديق على المعاهدات الدولية، والدخول في المنظمات التي ترعى الأطفال، ولكن حماية الأطفال لا تكفي بوضع قواعد منصوص عليها، بل يجب وجود هيئات وآليات دولية لضمان هذه الحقوق على المستويين الدولي والإقليمي، ولابد من وجود جهات رقابية على هذه المنظمات.

وكما سردنا، فإن المعاهدات والمواثيق حاولت أن تحارب كثيرا من الأخطار التي تحيط بالأطفال، ومنها استغلالهم في النزاعات المسلحة، أو الاتجار بهم، أو استخدامهم عبيدًا أو خدمًا، إلى تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، وأشرنا إلى إنشاء دولة ليبيا للجنة العليا للطفولة، كي تتولى إعداد الخطط والبرامج اللازمة للاهتمام بالطفل ورعايته ومتابعة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الأحكام.

وقد تعرّضت في هذا البحث إلى جهود المنظمات، سواء الدولية أو العربية المعنية بحقوق الطفل، فضلا عن محاولة منّا لبيان أثر المواثيق الدولية في حقوق الطفل، وانعكاسات ذلك على القانون الليبي، بالإضافة إلى بيان مدى تأثر القانون الليبي بمبادئ الشريعة الإسلامية التي أكدت أهمية حقوق الطفل، وظهر ذلك جليًّا من خلال نصوص قانون الخدمة المدنية الذي قرّر الترخيص للعاملين بإجازة للوضع براتب كامل، فضلاً على أحقية الأم العاملة في أن تمنح إجازة لرعاية طفلها. وإذا كانت التشريعات الليبية في حملتها المؤكدة حقوق الطفل، قد راعت الالتزام بالمعاهدات الدولية ذات العلاقة، فضلاً عن مراعاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء المؤكدة حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فإن هذا الاهتمام يعد بمنزلة دستور عام، غير مكتوب، خليق بالمشرع الالتزام به.

التوصيات:

1. استخلاص العبر التي تحققت في مجال قضايا الطفولة العالمية.
2. ضرورة إجراء أبحاث ميدانية لتشخيص أوضاع الأطفال في العالم العربي؛ حتى يتسنّى رسم سياسات، ووضع خطط تسهم في النهوض بأوضاعهم.
3. الاهتمام بمتابعة قرارات القمم العربية، فيما يختص بالأطفال، مع اهتمام خاص بمرحلة الطفولة المبكرة، لما لها من تأثير في تكوين الأطفال وتنشئتهم.
4. إنشاء محاكم خاصة بالأطفال إقليمياً ودولياً للمحافظة على حقوقهم.
5. تفعيل الدور الوظيفي للجنة العليا للطفولة في ليبيا.
6. أهمية تكاثف كل مؤسسات الدولة بموضوع حقوق الطفل، ومن بين هذه المؤسسات على الأخص المؤسسات الدينية والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات التعليمية.

قائمة المراجع:

1. البخاري، صحيح البخاري.
2. ابن حبان، المجروحين.
3. ابن عبد البر، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار.
4. بهي الدين حسن، حقوق الإنسان ليست حركة أصولية، مجلة رواق عربي، يصدرها مركزات حقوق الإنسان، القاهرة، العدد 1979م.
5. البيهقي، السنن الكبرى، وشعب الإيمان.
6. الترمذي، سنن الترمذي.
7. الجامع الصغير للسيوطي.
8. الجمعية العامة للأمم المتحدة: الجلسة العامة في 1979/7/1 القرار رقم 169/34.
9. حسن نافعة، حقوق الإنسان في التنظيم الدولي العالمي تطور الدور وحدود فاعليته، مجلة رواق عربي، يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 5، يناير 1997م.
10. سالم دارء محمد: تسوية النزاعات السياسية العربية، المفاهيم والآليات، رسالة ماجستير، الجامعة الليبية، 2001م.
11. الشيخ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة الشريعة، الطبعة الخامسة (د.ت).
12. الطبراني، المعجم الأوسط.
13. عبد الواحد محمد الفار، حقوق الإنسان في القانون الدولي، والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 2004م.
14. العظيم آبادي، عون المعبود.
15. علي المزوغي عبد السلام، النظرية العامة للقانون الكتاب الثالث عشر، حقوق الإنسان بين الانتهاك والحماية، منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الإنسان، 1960م.
16. مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي، منشورات الحالة الليبية، كلية الحقوق، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1971م.
17. المحكمة العليا: الحكم في قضية الطعن الجنائي رقم 253/27 بتاريخ 1983/1/18 مجلة الدراسات العليا، السنة 20، العدد 3.
18. المحكمة العليا، طعن جنائي 19/153 بتاريخ 1973/3/6.
19. مرتضى الزبيدي، اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين.
20. مسلم، صحيح مسلم.
21. المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير.
22. المنذري، الترغيب والترهيب.
23. African Seminar on International human Rights Standads and the Administraiton of Justice, Cairo (egypt) 8-12 july,1991.